الروض الداني

في الفوائد الحديثية

للعلامة

محمد ناصر الدين الألباني

جمع وإعداد

عصام موسى هادي

المكتبة الإسلامية

عمان - الأردن

الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ

المكتبة الإسلامية
ص ب: ١١٣ - الجبيهة - هاتف ٥٣٤٢٨٨٧
عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله ؛ نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله ؛ فلا مضلَّ له ، ومن يضلل ؛ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد :

فإنَّ أشرف العلوم علم الحديث ، و « أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى ، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا »[1] ، ويفتقر إليه كل عالم كما قال ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ .

---

(١) قاله ابن حبان في مقدمة « الضعفاء » (٤/١) .

ومع ذلك فأهله أعز من الكبريت الأحمر منذ أمد بعيد ، قال الإمام الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ كما في « تذكرة الحفاظ » (٤/١) :

« فعلم الحديث صلف ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب » .

ولأهمية هذا العلم مع عزة أهله أوجب الإمام ابن حبان تعلمه في عصر الغفلة ؛ فقال ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة كتابه «الضعفاء» (١١/١) :

« ولم يكن هذا العلم في زمان قط تعلمه أوجب منه في زماننا هذا ؛ لذهاب من كان يحسن هذا ، وقلة اشتغال طلبة العلم به » .

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ أيضاً (١٢/١) :

« وقد أخبر المصطفى ﷺ أن العلم ينقص في آخر الزمان ، وأرى العلوم كلها تزداد إلا هذه الصناعة الواحدة فإنها كل يوم في النقص . فكأن العلم الذي خاطب النبي ﷺ أمته بنقصه في آخر الزمان هو معرفة السنن » .

قلت : لقد صدق والله هذا الإمام ؛ فإن علم السنن ما زال في نقصٍ حتى كاد في زماننا أن يتلاشى ولا يبقى له أدنى أثرٍ ؛ لولا أن تداركَ الله الأمة بعالم رباني جدد لها علم السنن ، وهو شيخنا العلامة محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني فأحيا الله به علم السنة ، فقام ـ رحمه

الله ـ ينبه الناس على أهمية علم الحديث والأخذ به وطرح الروايات الضعيفة والموضوعة بكل ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

ولقد زرته يوماً في مرضه ـ وهو في المشفى ـ صباحاً ، وأخذت أتحدث معه ، وقلت له فيما قلت : يا شيخنا ! إنَّ شيخنا أحمد السالك يقول : بأن ما نراه اليوم من صحوة ونشاط في علم الحديث هو من ثمار الشيخ ناصر ، حيث كان العلماء يذكرون الأحاديث الضعيفة والموضوعة وكذا الخطباء دونما معرفة بصحيح الحديث من سقيمه بل هذا الأزهر الذي كان يضم الكثير من العلماء ؛ كانوا يقرؤون كتب الحديث للبركة ، وليس عندهم معرفة بهذا العلم .

فقال شيخنا ـ رحمه الله ـ : ليس كل ما يعلم يقال ، هذه السعودية التي تراها الآن تعج بطلبة الحديث ، لما زرتها لم يكن أحد فيها يهتم بهذا العلم ، فالحمد لله الذي جعل فيها الآن علماء مثل الشيخ ابن عثيمين حينما يسأل عني يقول : الألباني متساهل في التحسين .

قلت : ولقد استجاب لشيخنا كوكبة من طلاب العلم التفوا حوله وأخذوا عنه هذا العلم حتى لا يكاد يخلو منهم بلد . فللّه الحمد والمنّة .

ولقد منَّ الله علي بالتعلق بهذا العلم الشريف منذ نعومة أظفاري ، والعكوف على كتب شيخنا علامة العصر ، والانتهال من معينها العذب ، وحضور مجالس شيخنا والالتقاء به والاستفادة منه ، بل وفقني الله لخدمته حيث كنت ناسخاً وكاتباً عنده في مكتبته العامرة في بيته

لمدة خمس سنوات يومياً من صلاة الفجر وحتى صلاة الظهر ، مما جعلني أقف على فوائده الفرائد في هذا العلم الشريف الذي أفنى فيه شبابه وشيخوخته ـ رحمه الله تعالى ـ .

وحتى يستفيد طلاب العلم من هذه الفوائد أحببت جمعها في مصنف ، ثم نشره على الناس مما يساعد من أحب من الطلبة أن يعمل دراسة عن الشيخ ومنهجه في علم الحديث .

واعلم أخي ـ طالب العلم ـ أني قد جمعت لك كل الفوائد الحديثية من مؤلفات شيخنا المطبوعة حتى كتابة هذه المقدمة ، مما رأيته مفيداً ويصلح أن يطلع عليه الإخوة الحريصون على هذا العلم رجاء النفع والاستفادة .

وأما الفوائد الحديثية التي استفدتها منه ـ رحمه الله تعالى ـ خلال جلساتي وخلواتي معه ـ رحمه الله ـ فقد أودعتها في كتابي : « الألباني كما عرفته » ، يسر الله لي تبييضه ونشره ، إنه سميع مجيب الدعاء .

وفي الختام أسأل الله أن يوفقنا وسائر إخواننا لمرضاته والعمل بسنة نبيه ﷺ .

كتبه

عصام موسى هادي

عمان ـ الأردن

بعد ظهر يوم الخميس

١٤/ صفر الخير/١٤٢١ هـ

ترجمة شيخنا الألباني

مولده ونشأته :

هو محدث العصر الإمام العلامة محمد بن نوح نجاتي الشهير بمحمد ناصر الدين الألباني ولد في مدينة أشقودرة في ألبانيا سنة (١٩١٤ م) .

وكان من بيت علم ؛ فوالده الشيخ نوح نجاتي من علماء المذهب الحنفي ، حيث تخرج من المعاهد الشرعية في عاصمة الدولة العثمانية ، ونهل من كبار علمائها .

هاجر والده به من ألبانيا إلى الشام لما غلب (أحمد زوغو) على ألبانيا وسار في صرفها عن الإسلام .

بداية تلقيه العلم :

تلقى العلم منذ صغره على والده ؛ فتعلم العربية والفقه الحنفي ، وكذا أخذ العلم عن بعض العلماء من أصدقاء والده ؛ كالشيخ سعيد البرهاني ، حيث قرأ عليه كتاب «مراقي الفلاح» ، وبعض الكتب الحديثة في علوم البلاغة .

ولقد حُبب للشيخ علم الحديث وهو ابن عشرين سنة وذلك جراء مطالعته «مجلة المنار» لمحمد رشيد رضا ، وما كان فيها من أبحاث تتعلق

بعلم الحديث ونقد لبعض الكتب بميزان أهل الحديث . مما جعل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ يعكف على علم الحديث تعلماً ودرساً حتى برع فيه بشهادة كبار علماء وقته المخالف منهم والمؤالف .

فأجازه العلامة راغب الطباخ ـ رحمه الله تعالى ـ بمروياته في علم الحديث لما رأى من الشيخ الحرص على علم السنة والمطالعة فيه .

قلت : حتى والده الشيخ نوح نجاتي ـ رحمه الله ـ أقرّ بمعرفة ولده بالحديث ، فكان يسأله عن بعض الأحاديث كما قاله شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ .

قال فيه الشيخ محب الدين الخطيب ـ رحمه الله تعالى ـ : « . . من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتي الألباني » .

ووصفه الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله تعالى ـ بالعلامة ، وحُسن العقيدة والسيرة ، مع العناية بعلم الحديث الشريف وتمييز صحيحه من سقيمه .

ووصفه العلامة محمد صالح العثيمين ـ حفظه الله تعالى ـ بمحدث الشام ؛ فقال : « . . . وأنه ذو علم جم في الحديث رواية ودراية وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث ، وهذه ثمرة كثيرة للمسلمين ولله الحمد » .

قلت : وقال الشيخ أحمد الغماري ـ رحمه الله تعالى ـ : « أما

الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن » .

وقال أيضاً : « وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق ، وتعلم العربية ، وأقبل على علم الحديث ، فأتقنه جداً جداً » .

إنصافه :

قلت : كان ـ رحمه الله تعالى ـ من أشد الناس إنصافاً مع الحبيب القريب أو العدو البعيد ؛ فلا يمنعه حبه لإنسان من بيان خطئه ، وكتبه طافحة بالرد على تلامذته أو أصدقائه ، كما لا يمنعه خلافه مع مبتدع أن يقر له بعلم إن كان عنده ، أو صواب في مسألة انتقده فيها ، كما أن كتبه طافحة في بيان ما قد أخطأ هو فيه وتراجع عنه بعد بيان الحق ووضوحه ، ينشره على الناس دونما خجل ؛ نصحاً لله ورسوله وللمؤمنين .

بل كان ـ رحمه الله تعالى ـ يكثر من القول لنا بعدم تقليده ، ويتمنى على بعض الطلبة من تلامذته ممن برعوا في علم الحديث أن لا يقلدوه في أحكامه ، وأن يبحثوا بحثاً مستقلاً ؛ فإن وافقوه ازداد يقيناً بصحة بحثه ، وإن خالفوه استفاد هو وغيره . كما قاله لي مراراً ـ جزاه الله خيراً ـ مما أورثني عدم تقليده ، مع الاستشعار دوماً بفضله وعلمه ، كما قال هو نفسه ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة كتاب « رفـع الأستار » للصنعاني ـ رحمه الله تعالى ـ : « وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أباً ، ولا أداري في دين الله أحداً ، فترانا هنا نردّ على شيخ

الإسلام ابن تيمية . . . ، ولا نداريه ، مع عظمته في نفوسنا ، وجلالته في قلوبنا ، فضلاً عن أننا لا نقلده في ديننا ، خلافاً لما عليه عامّة المقلّدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده ، ونبذ قول كل من خالفه . . » .

انتهت ترجمة شيخنا ملخصة من كتاب « حياة الألباني » للأخ الشيخ إبراهيم الشيباني مع بعض الزيادات الطفيفة مني مصدراً إياها بـ (قلت) . والله الموفق .

وإليك ـ أخي القارئ ـ قائمة بكتب شيخنا العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ المطبوعة مما وقفتُ عليه :

١ ـ آداب الزفاف ـ الطبعة الجديدة ـ

٢ ـ أحكام الجنائز

٣ ـ أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب

٤ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

٥ ـ إزالة الدَّهَش

٦ ـ إصلاح المساجد

٧ ـ اقتضاء العلم العمل

٨ ـ الآيات البينات

٩ ـ الأجوبة النافعة

١٠ـ الإخلاص لابن رجب

١١- الإسراء والمعراج

١٢- الإيمان لأبي عبيد

١٣- الإيمان لابن أبي شيبة

١٤- الإيمان لابن تيمية

١٥- الاحتجاج بالقدر

١٦- البرهان في رد العدوان

١٧- التعليق على الباعث الحثيث

١٨- التعليق على العقيدة الطحاوية

١٩- التنكيل

٢٠ - التوسل

٢١- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام

٢٢- الرد على إباحة التحلي بالذهب للأنصاري

٢٣- الرد على التعقب الحثيث

٢٤- الرد على عز الدين بليق

٢٥- السنة لابن أبي عاصم

٢٦- الشهاب الثاقب في ذم الخليل والصاحب

٢٧- العلم لأبي خيثمة

٢٨- الكلم الطيب

٢٩- اللحية في نظر الدين

٣٠- المرأة المسلمة لحسن البنا

٣١- المسح على الخفين

٣٢- بداية السول

٣٣- تحذير الساجد

٣٤- تحريم آلات اللهو والطرب

٣٥- تحقيق معنى السنة

٣٦- تخريج أحاديث فضائل الشام

٣٧- تخريج أحاديث مشكلة الفقر

٣٨- تخريج كتاب المصطلحات الأربعة

٣٩- تصحيح حديث إفطار الصائم

٤٠- تعقيب على كتاب الحجاب للمودودي

٤١- تمام المنة

٤٢- تمام النصح في أحكام المسح

٤٣- جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة

٤٤- حجاب المرأة المسلمة ولباسها لابن تيمية

٤٥- حجة النبي ﷺ

٤٦- حقوق النساء في الإسلام

٤٧- حقيقة الصيام

٤٨- حكم تارك الصلاة

٤٩- خطبة الحاجة

٥٠- خلاصة السيرة

٥١- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة

٥٢- الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد

٥٣- رفع الأستار للصنعاني

٥٤- رياض الصالحين

٥٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة

٥٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة

٥٧- شرح العقيدة الطحاوية

٥٨- صحيح ابن خزيمة

٥٩- صحيح الأدب المفرد

٦٠- صحيح الترغيب والترهيب

٦١- صحيح الكلم الطيب

٦٢- صحيح سنن أبي داود

٦٣- صحيح سنن ابن ماجه

٦٤- صحيح سنن الترمذي

٦٥- صحيح سنن النسائي

٦٦- صفة المفتي

٦٧- صفة صلاة النبي ﷺ

٦٨- صلاة التراويح

٦٩- صلاة العيدين في المصلى

٧٠- صوت العرب تسأل ومحدث الشام يجيب

٧١- ضعيف الأدب المفرد

٧٢- ضعيف الجامع الصغير

٧٣- ضعيف سنن أبي داود

٧٤- ضعيف سنن ابن ماجه

٧٥- ضعيف سنن الترمذي

٧٦- ضعيف سنن النسائي

٧٧- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام

٧٨- فضل الصلاة على النبي ﷺ

٧٩- فقه السيرة للغزالي

٨٠- قاموس الصناعات الشامية

٨١- قيام رمضان

٨٢- كشف النقاب

٨٣- لفتة الكبد

٨٤- ما دلّ عليه القرآن

٨٥- ما قرره الأثبات في ليلة النصف من شعبان

٨٦- مختصر الشمائل

٨٧- مختصر العلو

٨٨- مختصر صحيح البخاري

٨٩- مختصر صحيح مسلم للمنذري

٩٠- مختصر مناسك الحج والعمرة

٩١- مساجلة علمية

٩٢- مشكاة المصابيح

٩٣- مناقب الشام وأهله لابن تيمية

٩٤- نصب المجانيق

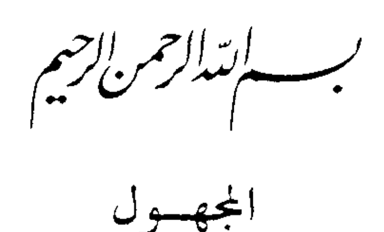
٩٥- النصيحة

٩٦- نقد كتاب التاج الجامع للأصول

٩٧- نقد نصوص حديثية

٩٨- وجوب الأخذ بحديث الواحد





المجهــول

قال شيخنا الألباني في «تمام المنة» (١٩) :

« والمجـهـول الـذي لم يروِ عنه إلا واحـد هو المعـروف بمجـهـول العين ، وهذه هي الجـهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فـأكثر ، وهو المجهـول الحال والمستور ، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، وردها الجمهور كما في «شرح النخـبـة» (ص ٢٤) قـال : « والتـحـقـيق أن رواية المسـتور ونحـوه مما فـيـه الاحتمـال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال : هي موقـوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين » .

قلت : وإنما يمكن أن يتبيّن لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه ، وكـأنَّ الحافظ أشـار إلى هذا بقوله : « إن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق » .

وإنما قلت : « معتمـد في توثيقه » لأن هناك بعض المحدثين لا يُعتمد عليـهم في ذلك ، لأنهم شـذوا عن الجـمـهور فـوثقوا المجـهول ، منهم ابن حبان ، وهذا ما بينته في القاعدة التالية .

نعم يمكن أن تقبل روايتـه إذا روى عنه جـمع من الثـقـات ولم يتبين في حـديثه ما ينكر عليـه ، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كـابن

كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم ، وانظر بعض الأمثلة فيما يأتي (٢٠٤ - ٢٠٧) » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٣٠٦) :

« وهذا من الأدلة الكثيرة على عدم الاحتجاج بحديث المجهولين لاحتمال أن يكونوا من الضعفاء ، أو الكذابين ، فلا يجوز الاحتجاج بهم حتى ينكشف حقيقة أمرهم » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٥/٤٠٣) :

« لأنَّ مجرد تسمية الراوي لا يزيل عنه الجهالة العينية ، فضلاً عن جهالة الحال كما لا يخفى على أهل العلم » .

وقال شيخنا في «تحذير الساجد» (٩٦) : « فقد روى عنه ثلاثة من الثقات ، فهو معروف غير مجهول » .

وقال شيخنا في «غاية المرام» (١٢٤) : « وقال الذهبي في «الميزان» : « ما علمت روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم » .

قلت : ومعنى ذلك في «علم المصطلح» أنه مجهول » .

توثيق ابن حبان

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٠) :

« قد علمت مما سبق آنفاً أن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء ، وقد شذّ عنهم ابن حبان فقبل حديثه ، واحتجّ به وأورده

في «صحيحه» ، قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » : « قال ابن حبان : من كان منكر الحديث على قلّته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ، ولو كان ممن يروي المناكير ، ووافق الثقات في الأخبار ؛ لكان عدلاً مقبول الرواية ، إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبيّن منهم ما يوجب القدح [فَيُجْرَح بما ظهر منه من الجرح] ، هذا حكم المشاهير من الرواة ، فأما المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلا الضعفاء ؛ فهم متروكون على الأحوال كلها » . «الضعفاء» (٢ / ١٩٢ - ١٩٣) والزيادة من ترجمة عائذ الله المجاشعي .

ثم قال الحافظ :

« قلت : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبيّن جرحه مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا مسلك ابن حبان في «كتاب الثقات» الذي ألفه ؛ فإنه يذكر خلقاً نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون ، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ، ولكنَّ جهالة حاله باقية عند غيره » . هذا كله كلام الحافظ .

ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرِّح في ترجمتهم بأنه : « لا يعرفهم ولا آباءهم » !

فقال في الطبقة الثالثة : « سهل ، يروي عن شدّاد بن الهاد ، روى عنه أبو يعفور ، ولست أعرفه ، ولا أدري من أبوه » .

ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع «الصارم المنكي» (ص٩٢ ـ ٩٣) وقد قال بعد أن ساقها : « وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط ، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يُعرف حاله ، وينبغي أن يُتنبه لهذا ويُعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق » .

ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان ، وستأتي أمثلة كثيرة على ذلك عند الكلام على الأحاديث الضعيفة التي وثق المؤلف ـ أو من نقل عنه ـ رجالها ، مع أن فيها من تفرد ابن حبان بتوثيقهم من المجهولين .

ومما ينبغي التنبه له أن قول ابن عبد الهادي : « وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله » ليس دقيقاً ؛ لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أن طريقة ابن حبان في «ثقاته» أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين ! وليس كذلك ، بدليل قوله المتقدم في (سهل) : « لست أعرفه ، ولا أدري من أبوه » . ومثله ما يأتي قريباً .

وكذلك قول الحافظ : « برواية واحد مشهور » يوهم أن ابن حبان لا يوثق إلا من روى عنه واحد مشهور ؛ لأنه إن كان يعني مشهوراً بالثقة كما هو الظاهر ؛ فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته ، وإن كان يعني

غير ذلك فهو مما لا قيمة له ؛ لأنه إما ضعيف أو مجهول ، ولكل منهما رواة في «كتاب الثقات» ، وإليك بعض الأمثلة من طبقة التابعين عنده . . » .

ثم ذكر شيخنا عدة أمثلة ثم قال : « فتبين من هذا التحقيق أن ابن حبان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد ولو كان ضعيفاً أو مجهولاً ، خلافاً لظاهر كلام الحافظ المتقدم ، وإن كان لم يجزم به ، فإنه قال : « وكأن ابن حبان . . » ، وهو أخذه من قول ابن حبان الذي نقله عنه آنفاً : « هذا حكم المشاهير من الرواة ، فأما المجاهيل . . » إلخ فهو منقوض بالمثال الثاني كما هو ظاهر .

وبالجملة ؛ فالجهالة العينية وحدها ليست جرحاً عند ابن حبان ، وقد ازددت يقيناً بذلك بعد أن درست تراجم كتابه «الضعفاء» ، وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راوٍ ، فلم أر من طعن فيه بالجهالة ، اللهم إلا أربعة منهم ، لكنّه طعن فيهم بروايتهم المناكير وليس بالجهالة . . » ثم ذكر شيخنا الأمثلة ثم قال : « والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يُتلقّى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين . لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلِّمي في «التنكيل» (١/٤٣٧ ـ ٤٣٨) مع تعليقي عليه . وراجع لهذا البحث ردي على الشيخ الحبشي ؛ فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان من المجهولين (ص ١٨ ـ ٢١) .

وإن مما يجب التنبيه عليه أيضاً ؛ أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلِّمي أمر آخر هام ، عرفته بالممارسة لهذا العلم ، قلَّ من نبَّه عليه ، وغفل عنه جماهير الطلاب ، وهو أن من وثقه ابن حبان ، وقد روى عنه جمع من الثقات ، ولم يأت بما ينكر عليه ؛ فهو صدوق يحتجّ به .

وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي من هذا القبيل ، كحديث العجن في الصلاة ، فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني ناقضت نفسي ، وجاريت ابن حبان في شذوذه ، وضعَّف هو حديث العجن ، وسيأتي الرد عليه مفصلاً إن شاء الله ؛ مع ذكر عشرة أمثلة من الرواة الذين وثقهم ابن حبان فقط ، وتبعه الحافظان الذهبي والعسقلاني ، فاطلب ذلك في بحث «كيفية الرفع من السجود» (ص ١٩٧ ـ ٢٠٧) .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٦٧١) :

« إن رد تفرد ابن حبان بتوثيق راوٍ ما ، لا يعني أنه رد مقبول ، خلافاً لما يظنه أخونا هذا وغيره من الناشئين ، وإنما ذلك إذا وثق مجهولاً عند غيره ، أو أنه لم يروِ عنه إلا واحد أو اثنان ، ففي هذه الحالة يتوقف عن قبول توثيقه ، وإلا فهو في كثير من الأحيان يوثق شيوخاً له يعرفهم مباشرة ، أو شيخاً من شيوخهم ، فهو في هذه الحالة أو التي قبلها إنما يوثق على معرفة منه به ، أو بواسطة شيوخه كما هو ظاهر » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٧٢١) :

« فهو من شيوخ ابن حبان ، وهم في الغالب من الثقات الذين

عرفهم شخصياً ، وليس على قاعدته المعروفة في توثيقه للمجهولين » .

ذكر المعلمي في «التنكيل» درجات توثيق ابن حبان فقال (٦٦٩) :

« والتحقيق أن توثيقه على درجات :

الأولى : أن يصرح به كأن يقول : « كان متقناً » ، أو : « مستقيم الحديث » ، أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : ما دون ذلك .

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل . والله أعلم » .

فقال شيخنا الألباني معلقاً على كلامه السابق :

« قلت : هذا تفصيل دقيق ، يدل على معرفة المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ ، وتمكنه من علم الجرح والتعديل ، وهو مما لم أره لغيره ، فجزاه الله خيراً ، غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ

كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين ، فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة ، بل والتي قبلها أحياناً .

ولقد جربت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة (١٣٨٢هـ) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس (الأسانيد) فقلت لهم : لنفتح على أي راوٍ في كتاب «خلاصة تذهيب الكمال » تفرد بتوثيقه ابن حبان ، ثم لنفتح عليه في « الميزان » للذهبي و « التقريب » للعسقلاني ، فسنجدهما يقولان فيه : « مجهول » أو « لا يعرف » ، وقد يقول العسقلاني فيه : « مقبول » يعني لين الحديث ، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت : إما مجهول ، أو لا يعرف ، أو مقبول » .

قولهم : رجاله رجال الصحيح
ليس تصحيحاً للحديث

قال شيخنا الألباني في «تمام المنة» (٢٦) :

« فقول بعض المحدثين في حديث ما : « رجاله رجال الصحيح » أو : « رجاله ثقات » أو نحو ذلك لا يساوي قوله : « إسناده صحيح » ؛ فإنَّ هذا يثبت وجود جميع شروط الصحة التي منها السلامة من العلل ، بخلاف القول الأول ؛ فإنه لا يثبتها وإنما يثبت شرطاً واحداً فقط وهو

عدالة الرجال وثقتهم ، وبهذا لا تثبت الصحة كما لا يخفى .

وثمة ملاحظة أخرى ، وهي : أنه قد يسلم الحديث المقول فيه ذلك القول من تلك العلل ومع ذلك فلا يكون صحيحاً ، لأنه قد يكون في السند رجل من رجال الصحيح ولكن لم يَحتجّ به ، وإنما أخرج له استشهاداً أو مقروناً بغيره لضعفٍ في حفظه ، أو يكون ممن تفرد بتوثيقه ابن حبان ، وكثيراً ما يشير بعض المحققين إلى ذلك بقوله : « ورجاله مُوثَّقون » إشارة إلى أن في توثيق بعضهم ليناً ، فهذا كله يمنع من أن تُفهم الصحة من قولهم الذي ذكرنا » .

عدم الاعتماد على سكوت أبي داود

قال شيخنا الألباني في «تمام المنة» (٢٧) :

« اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه «السنن» : « ما كان في كتابي هذا من حديثٍ فيه وهن شديد بيّنته ، وما لم أذكر فيه شيئاً ؛ فهو صالح » .

فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله : « صالح » فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتجّ به .

وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعمّ من ذلك ، فيشمل ما يحتجّ به ، وما يستشهد به ، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه . وهذا هو الصواب بقرينة قوله : وما فيه وهن شديد بيّنته ، فإنه يدل بمفهومه على

أنَّ ما كان فيه وهن غير شديد. لا يُبيِّنه . فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسناً عنده ، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها ، وهي مما سكت أبو داود عليها ، حتى إنَّ النووي يقول في بعضها : « وإنما لم ـ يصرح أبو داود ـ بضعفه لأنه ظاهر » .

ومع هذا فقد جرى النووي ـ رحمه الله ـ علىٰ الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود في كثير من الأحاديث ، ولم يُعرِّج فيها على مراجعة أسانيدها ، فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة .

وقد رجّح هذا الذي فهمناه عن أبي داود العلماء المحققون أمثال ابن منده ، والذهبي ، وابن عبد الهادي ، وابن كثير ، وقد نقلت كلماتهم في مقدمة كتابي «صحيح أبي داود» .

ثم وقفت على كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة ، وقد ذهب فيه إلى هذا الذي ذكرناه وشرحه واحتج له بما لا تراه لغيره ، ولولا خشية الإطالة لنقلته هنا فأكتفي بالإحالة إلى مصدره وهو « توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» (١/١٩٦ ـ ١٩٩) للإمام الصنعاني » .

رموز السيوطي في «الجامع الصغير» لا يوثق بها

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٨) :

« اشتهر أيضاً بين كثير من العلماء الاعتماد على رمز السيوطي للحديث بالصحة والحسن أو الضعف ، وتبعهم في ذلك السيد سابق ، ونرى أنه غير سائغ لسببين :

١ ـ طروء التحريف على رموزه من النساخ ، فكثيراً ما رأيت الحديث فيه مرموزاً له بخلاف ما ينقله شارحه المناوي عن السيوطي نفسه ، وهو إنما ينقل عن « الجامع » بخط مؤلفه كما صرح بذلك في أوائل الشرح ، وهو نفسه يقول فيه : « وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس « صاد وحاء وضاد » فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ ، على أنه وقع له ذلك في بعضٍ دون بعض كما رأيته بخطه » .

٢ ـ أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف ، فالأحاديث التي صححها أو حسنها فيه ؛ قسم كبير منها ردها عليه الشارح المناوي ، وهي تبلغ المئات إن لم نقل أكثر من ذلك ، وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة ، مع أنه قال في مقدمته : « وصنته عما تفرد به وضَّاع أو كذَّاب » .

وقد تتبَّعتُها بصورة سريعة ، وهي تبلغ الألف ، تزيد قليلاً أو تنقص كذلك ، وأرجو أن أوفق لإعادة النظر فيها وإجراء قلم التحقيق عليها وإخراجها للناس ، ومن الغريب أن قسماً غير قليل فيها شهد السيوطي نفسه بوضعها في غير هذا الكتاب ، فهذا كله يجعل الثقة به ضعيفة ، نسأل الله العصمة .

ثم يسر الله ـ تبارك وتعالى ـ فجعلت «الجامع الصغير وزيادته» المسمى بـ «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» قسمين :

«صحيح الجامع» . . و «ضعيف الجامع» . . وعدد أحاديث هذا (٦٤٦٩) حديثاً والموضوع منها (٩٨٠) حديثاً على وجه التقريب وهو مطبوع كالصحيح والحمد لله تعالى » .

تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣١) :

« من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوّى بها ، ويصير حجّة ، وإن كان كلّ طريق منها على انفراده ضعيفاً ، ولكن هذا ليس على إطلاقه ، بل هو مقيّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم ، لا من تُهمة في صدقهم أو دينهم ، وإلا فإنه لا يتقوّى مهما كثرت طرقه ، وهذا ما نقله المحقق المناوي في «فيض القدير» عن العلماء ، قالوا : « وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر ، وإن كثرت طرقه ، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث : « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً » مع كثرة طرقه ؛ لقوة ضعفه ، وقصورها عن الجبر ، خلاف ما خفّ ضعفه ، ولم يقصر الجابر عن جبره ، فإنه ينجبر ويعتضد » .

وراجع لهذا «قواعد التحديث» (ص٩٠) و «شرح النخبة» (ص٢٥) .

وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوّي الحديث بكثرة طرقه ؛ أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبيَّن له مبلغ الضعف فيها ، ومن

المؤسف أن القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك ، ولا سيَّما المتأخرين منهم ، فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرّد نقلهم عن غيرهم أن له طرقاً دون أن يقفوا عليها ، ويعرفوا ماهيّة ضعفها ! والأمثلة على ذلك كثيرة ، من ابتغاها وجدها في كتب التخريج ، وبخاصة في كتابي سلسلة الأحاديث الضعيفة » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٢٠) :

« فهذا كله يدل على أنَّ مجرد كون الراوي ضعيفاً لا يعني عند العلماء أنه لا يستشهد به » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٥/١٣٣) :

« وهو مثال صالح من الأمثلة الكثيرة التي تؤكد أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها ، وأن تطبيقها لا يتيسر أو لا يجوز إلا لمن كان على معرفة قوية بأسانيد الأحاديث ورواتها » .

لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٢) :

« لقد جرى كثير من المؤلفين ولا سيَّما في العصر الحاضر على اختلاف مذاهبهم واختصاصاتهم على رواية الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ دون أن ينبِّهوا على الضعيفة منها ، جهلاً منهم بالسنة ، أو رغبة ، أو كسلاً منهم عن الرجوع إلى كتب المتخصصين فيها ، وبعض

هؤلاء - أعني المتخصصين - يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصّة !

قال أبو شامة : « وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطأ ، بل ينبغي أن يُبيَّن أمره إن عُلم ، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » رواه مسلم » .

هذا حكم من سكت عن الأحاديث الضعيفة في الفضائل ! فكيف إذا كانت في الأحكام ونحوها ؟

واعلم أن من يفعل ذلك فهو أحد رجلين :

١ - إما أن يعرف تلك الأحاديث ولا يُنبِّه على ضعفها ، فهو غاشٌّ للمسلمين ، وداخل حتماً في الوعيد المذكور .

قال ابن حبان في كتابه «الضعفاء» (١/٧ - ٨) :

« في هذا الخبر دليل على أن المحدث إذا روى ما لم يصحّ عن النبي ﷺ مما تُقُوِّل عليه وهو يعلم ذلك ؛ يكون أحد الكاذبين ، على أن ظاهر الخبر ما هو أشد قال ﷺ : «من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب . .» - ولم يقل : إنه تيقن أنه كذب - فكل شاك فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح ؛ داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر » .

ونقله ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٦٥ - ١٦٦) وأقره .

٢ - وإما أن لا يعرف ضعفها فهو آثم أيضاً لإقدامه على نسبتها إليه

ﷺ دون علم ، وقد قال ﷺ : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » ، فله حظٌ من إثم الكاذب على رسول الله ﷺ ، لأنه قد أشار ﷺ أنَّ من حدث بكل ما سمعه - ومثله من كتبه - أنه واقع في الكذب عليه ﷺ لا محالة ، فكان بسبب ذلك أحد الكاذبين ؛ الأول : الذي افتراه . والآخر : هذا الذي نشره !

قال ابن حبان أيضاً (١/٩) :

« في هذا الخبر زجر للمرء أن يحدث بكل ما سمع حتى يعلم علم اليقين صحته » .

وقد صرح النووي بأن من لا يعرف ضعف الحديث ؛ لا يحل له أن يهجم على الاحتجاج به ، من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً ، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً . وراجع «التمهيد» في مقدمة «الضعيفة» (ص ١٠ - ١٢) » .

لا يقال في الحديث الضعيف :
قال ﷺ أو ورد عنه ونحو ذلك

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٩) :

« قال النووي في «المجموع شرح المهذب» (١/٦٣) : «قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه : قال رسول الله ﷺ ، أو : فعل ، أو : أمر ، أو : نهى ، أو : حكم ، وما أشبه

ذلك من صيغ الجزم ، وكذا لا يقال فيه : روى أبو هريرة ، أو : قال ، أو : ذكر . . وما أشبهه ، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً ، فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم ، وإنما يقال في هذا كله : رُوي عنه ، أو : نُقِلَ عنه ، أو : حُكي عنه . . . أو : يذكر ، أو : يحكى . . . ، أو : يروى ، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض وليست من صيغ الجزم .

قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن ، وصيغ التمريض لما سواهما . وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه ، فلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخلّ به المصنف وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ، ما عدا حذّاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح منهم ، فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح : «رُوي عنه» ، وفي الضعيف : «قال» ، أو : «روى فلان» ، وهذا حيد عن الصواب » .

قلت : ومؤلفنا ـ جزاه الله خيراً ـ وإن كان قد حاد عن الصواب مع من حاد عنه من الجماهير ـ كما سيأتي بيان ذلك في مواضعه من التعليق عليه ـ ، فإنَّ لي رأياً خاصاً فيما حكاه النووي عن العلماء لا بد لي من الإدلاء به بهذه المناسبة ، فأقول :

إذا كان من المُسَلّم به شرعاً أنه ينبغي مخاطبة الناس بما يفهمون ما أمكن ، وكان الاصطلاح المذكور عن المحققين لا يعرفه أكثر الناس ؛ فهم لا يفرقون بين قول القائل : «قال رسول الله ﷺ» ، وقوله : «رُوي عن

رسول الله ﷺ » ؛ لقلة المشتغلين بعلم السنة ، فإني أرى أنه لا بدَّ من التصريح بصحة الحديث أو ضعفه ؛ دفعاً للإيهام ، كما يشير إلى ذلك رسول الله ﷺ بقوله : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . رواه النسائي والترمذي ، وهو مخرَّج في «إرواء الغليل» (٢٠٧٤) وغيره » .

إطلاق العزو للطبراني

قال شيخنا في «تمام المنة» (٦٤) :

« لأن من المصطلح عند العلماء أن إطلاق العزو للطبراني يعني أنه رواه في «المعجم الكبير» ، فإذا أرادوا غيره قيدوا العزو » .

العلامة أحمد شاكر يعتد بتوثيق ابن حبان مطلقاً

قال شيخنا في تمام المنة (٧٥) : « وعليه فلا يُغتَر بتصحيح الشيخ أحمد محمد شاكر لهذا الحديث ، لأنه بناه على توثيق ابن حبان للمذكور ، وكثيراً ما يفعل ذلك ، ويصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ، وقد كنت ناقشته في هذه المسألة في المدينة المنوَّرة وهو في «الفندق» سنة ١٣٦٩هـ بعد موسم الحج ، ولكنني لم أصل معه إلى نتيجة مع الأسف ، والله يرحمنا وإياه » .

تقسيم الأحاديث إلى أحكام وعقائد
ثم البناء على هذا التقسيم

قال شيخنا في «تمام المنة» (٧٩) :

« تقسيمك أنت وغيرك ـ أياً كان ـ الأحاديث الصحيحة إلى قسمين :

قسم يجب على المسلم قبولها ، ويلزمه العمل بها ، وهي أحاديث الأحكام ، ونحوها .

وقسم لا يجب عليه قبولها والاعتقاد بها ؛ وهي أحاديث العقائد وما يتعلق منها بالأمور الغيبية .

أقول : إنَّ هذا تقسيم مبتدع لا أصل له في كتاب ولا في سنة رسوله ﷺ ، ولا يعرفه السلف الصالح ، بل عموم الأدلة الموجبة للعمل بالحديث تقتضي وجوب العمل بالقسمين كليهما ، ولا فرق .

فمن ادعى التخصيص فليتفضل بالبيان مشكوراً وهيهات هيهات !!

ثم ألفت رسالتين هامتين جداً في بيان بطلان التقسيم المذكور الأولى : «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة» ، والأخرى : «الحديث حُجَّة بنفسه في العقائد والأحكام » .

إطلاق العزو للنسائي

قال شيخنا في «تمام المنة» (٩٥) :

« أطلق عزوه للنسائي فأوهم أن الحديث في سننه ، لأنه هو الذي يفهم عند المشتغلين بالسنة عند الإطلاق ، ولم يروه في «السنن» ، بل في «عمل اليوم والليلة» كما صرح بذلك النووي في «الأذكار» (ص ٣٨)

فكان على المؤلف أن يقيده بذلك » .

وقال شيخنا في «تمام المنة» (٢٥٧) :

« الحديث ليس في «سنن النسائي الصغرى» ، وهي المقصودة عند إطلاق العزو للنسائي » .

تصحيح الترمذي

قال شيخنا في «تمام المنة» (١٠٨) :

« الترمذي معروف عند العلماء بتساهله في التصحيح ، حتى قال الذهبي في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف من «الميزان» : « ولهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه » .

وكذلك ابن السكن ليس تصحيحه مما إليه يركن ، ولذلك لا بد من النظر في سند الحديث إذا صححه أحد هذين أو من كان مثلهما في التساهل كابن خزيمة وابن حبان ، حتى يكون المسلم على بصيرة من صحة حديث نبيه ﷺ » .

إطلاق العزو للبخاري

قال شيخنا في «تمام المنة» (١٦٧) مؤاخذاً مؤلف «فقه السنة» :

« أطلق العزو للشيخين فأوهم أنه عند البخاري في «الصحيح» وهو خطأ ، فإنه مما تفرد به مسلم دون البخاري ، ولعل سبب الوهم أن البخاري أخرجه في «جزء القراءة» وفي «أفعال العباد» ، فعزاه إليه هو أو من نقله

عنه عزواً مطلقاً غير مقيد بـ (الجزء) و (الأفعال) ، فحصل الخطأ ؛ لأن العزو إليهما لا يعني الصحة بخلاف العزو «لصحيح البخاري» ، وهو المراد عند إطلاق العزو للبخاري في اصطلاح العلماء » .

قولهم : أصح ما في الباب

قال شيخنا في «تمام المنة» (١٦٨) ـ معلقاً على عبارة ابن حجر في الفتح : « وهو أصح حديث ورد في الجهر بالبسملة » ـ :

« قلت : ينبغي أن يعلم أن عبارة الحافظ هذه لا تفيد عند المحدثين أن الحديث صحيح ، وإنما تعطي له صحة نسبيّة ، قال النووي ـ رحمه الله ـ : «لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فإنهم يقولون : «هذا أصح ما جاء في الباب» ، وإن كان ضعيفاً ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً » .

قول الحافظ ابن حجر
في الراوي : صدوق يخطئ

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٠٣) :

« قوله فيه : «صدوق يخطئ» ليس نصاً في تضعيفه للراوي به ، فإننا نعرف بالممارسة والتتبع أنه كثيراً ما يحسِّن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة » .

قولهم : محله الصدق

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٠٥) :

« محله الصدق ؛ وهي من ألفاظ التعديل كما هو معروف » .

وقال شيخنا في «تمام المنة» (٢٠٢) فيمن قيلت فيه تلك العبارة :

« يعني أنه حسن الحديث في علم المصطلح » .

إطلاق كنية : أبي حاتم

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٢٩) ـ متعقباً سيد سابق في قوله : «روى أبو حاتم» :

« عزاه لأبي حاتم ، وهذه الكنية إذا أطلقت فالمراد بها الإمام أبو حاتم الرازي ، واسمه محمد بن إدريس ، ووالد عبد الرحمن صاحب «الجرح والتعديل» ، وليس هو مخرج الحديث ، وإنما هو أبو حاتم ابن حبان البستي ، فكان على المؤلف أن يصفه بشيء يرفع اللبس ، ولا سيما وهو قد نقل هذا التخريج من «زاد المعاد» لابن القيم ، وهو قد فعل ذلك فإنه قال : « وقد ذكر أبو حاتم في صحيحه . . » .

فقوله : «في صحيحه» ، اختصره المؤلف ، فوقع اللبس ! » .

توثيق العجلي

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٣١) :

« وكأنه تبع في ذلك العجلي فإنه أورده في ثقاته (٥١٠ ـ ٢٠٣٨) ، وكذلك ابن حبان (٥ / ٥٨٥) ولم تطمئن النفس لتوثيقهما ؛ لما هو معروف من تساهلهما » .

وقال في «تمام المنة» (٤٠٠) :

« توثيق العجلي في منزلة توثيق ابن حبان » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢ / ١١ - ١٢) في معرض رده على بعضهم :

« وحجته في ذلك أن راويه عن ابن عمر مسلم بن جندب ؛ لم يوثقه أحد سوى العجلي وابن حبان ، ويقول : إنهما متساهلان ! وهذا مما يضحك الثكلى ، لأن ما ذكره من التساهل فمن كتبي ومؤلفاتي وتعليقاتي وردودي عرف ذلك ، فأنا الذي أشعت ذلك في العصر الحاضر ، والفضل لله وحده أولاً وآخراً ، وهذا مما يقع فيه كثير من الناقدين المُحْدَثين ، وذلك لجهلهم أن ذلك ليس على إطلاقه كما يظن هذا المنكر وغيره من الناشئين ، كما نبهت عليه مراراً في مناسبات كثيرة ، ومن ذلك أن لا يتفرد المتساهل بالتوثيق » .

ما ساقه البيهقي من غير إسناد

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٣٦) :

« أطلق عزوه للبيهقي فأوهم أنه موصول عنده ، وليس كذلك ، بل هو عنده دون إسناد كما عرفت آنفاً ، فينبغي أن يقال في مثله : و (البيهقي تعليقاً) » .

إطلاق لفظة : الحافظ

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٦٠) :

« المصطلح عليه عند العلماء أنه إذا أطلق «الحافظ» ، فإنما المراد به أحمد بن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ » .

من أساليب تبويب ابن خزيمة في «صحيحه»

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٦١) :

« ومن المعلوم من أسلوب ابن خزيمة في «صحيحه» أنه حين يكون الأمر عنده لغير الوجوب ، يبين ذلك في أبواب كتابه »[(١)] .

الاعتماد على ألفاظ «الصحيحين»

قال شيخنا في «تمام المنة» (٢٩١) :

« ينبغي لمن يشتغل بكتب السنة أن يجعل عمدته على «الصحيحين» ؛ لاتفاق الأمة عليهما ، واعتنائها بروايتهما أكثر من غيرهما من كتب السنة الأخرى » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٥٣٧) :

« وهذا مّما يدل على أن ترجيح ما في «الصحيحين» على ما كان عند غيرهما ليس على إطلاقه » .

سكوت ابن حجر على الحديث

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣١٩) :

---

(١) قلت : وانظر «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر لتقف على فائدة حول تبويب ابن خزيمة في «صحيحه» (٢ / ٣٦٥ و ٤٦٨) .

« وفي ذلك ما يؤكد أنه لا يجوز الاغترار بسكوت الحافظ عن الحديث وأن ذلك لا يعني ثبوته عنده ، حتى ولو كان ذلك في «الفتح» ، على أنه أنظف مصنفاته من الأحاديث الضعيفة » .

ثمـرة التخريج

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٣٧) :

« فكان على المؤلف أن ينقل عنه ما يدل على صحة الحديث ، ولا يقتصر على التخريج ، لأن التخريج بالنسبة لدرجة الحديث كالوسيلة مع الغاية ، فما الفائدة من الإتيان بالوسيلة دون الغاية ، وهذه مصيبة عامة لم ينج منها أكثر المؤلفين قديماً وحديثاً والله المستعان » .

قال شيخنا في «الإرواء» (١/١١) :

« واعلم أن فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين ، بحيث يقتصر أمره على أن يقول مخرج الحديث : « أخرجه فلان وفلان و . عن فلان عن النبي ﷺ » ، كما يفعله عامة المحدثين قديماً وحديثاً ، بل لا بد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفاً ، فإنه والحالة هذه لا بد له من أن تتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة ، وهذا ما يعرف في علم الحديث «بالحسن لغيره» ؛ أو «الصحيح لغيره» . وهذا في الحقيقة من أصعب أنواع علوم الحديث وأشقها ، لأنه يتطلب سعة في الاطلاع على الأحاديث والأسانيد في

بطون كتب الحديث مطبوعها ومخطوطها ، ومعرفة جيدة بعلل الحديث وتراجم رجاله ، أضف إلى ذلك دأباً وجلداً على البحث ، فلا جرم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهير المحدثين قديماً ، والمشتغلين به حديثاً وقليل ما هم .

على أنني أرى أنه لا يجوز في هذه الأيام الاقتصار على التخريج دون بيان المرتبة ، لما فيه من إيهام عامة القراء الذين يستلزمون من التخريج القوة ـ أن الحديث ثابت على كل حال ـ . وهذا مما لا يجوز كما بينته في مقدمة : « غاية المرام » فراجعه فإنه هام » .

ليس كل حديث عند ابن خزيمة في «الصحيح» معناه أنه صحيح عنده

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٤٣ ـ ٣٤٤) :

« وسبب هذا الوهم منه هو أنه رأى الحديث في «صحيح ابن خزيمة» (١٤٦٤) ، فتوهم أن كل أحاديثه صحيحة ، وليس الأمر كذلك عنده ، فكثيراً ما يخرج الحديث تحت بابه ، ويصرح فيه بعلته ، ويشكك في صحته » .

تقديم «الصحيحين» في العزو على غيرهما

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٦٠) :

« لقد أبعد المؤلف النُّجْعة ، فالحديث في «الصحيحين» كما في «المنتقى» وغيره ، ولا يجوز عزو الحديث إذا كان في «الصحيحين» أو في أحدهما إلى غيرهما ، إلا تبعاً أو لزيادة فيه ، لما فيه من إيهام أنه ليس مقطوعاً بصحته »[1] .

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٦١) :

« لا أوافق ابن حزم على تضعيف عمرو بن شعيب ، بل هو حسن الحديث إذا صح الإسناد إليه » .

قال شيخنا في «الإرواء» (١١٦/٦) :

« ثم إن الاختلاف في عمرو ؛ لا يؤثر ، فإن الراجح فيه أنه في نفسه ثقة ، وإنما ينزل حديثه إلى رتبة الحسن إذا روى عن أبيه عن جده » .

المعلق بصيغة الجزم عند البخاري

قال شيخنا في «تمام المنة» (٣٧٩) :

« قال الحافظ في «شرحه» : هذا التعليق صحيح الإسناد إلى

---

(١) قلت : لقد عاب بعض المتعالمين عليّ تعقبي لشيخنا الألباني - رحمه الله - في كتابي «مجمع البحرين فيما صححه الألباني من الأحاديث على شرط الشيخين» في عدة مواطن عزو شيخنا الحديث لأحمد وغيره مصححاً الحديث على شرطهما دون أن يشير إلى كون الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما . ففي هذا الكلام من شيخنا دواء لهذا المتعالم وأمثاله ممن شغفوا بتعقب عباد الله لأدنى سبب ، وبأوهى عبارة ، فالله المستعان .

طاوس ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع ، فلا يغتر بقول من قال : «ذكره البخاري بالتعليق الجازم ، فهو صحيح عنده» ؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه ، وأما باقي الإسناد فلا ؛ إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده » .

وقال شيخنا في «النصيحة» (١٤٤) :

« تعليقات البخاري لا تساق مساقاً واحداً - في اصطلاحه هو - كما بينه العلماء ، فما جزم به فهو صحيح ، وما لم يجزم فقد وقد » .

وقال شيخنا في «نقد نصوص حديثية» (٧) :

« ومن المقرر في علم الحديث أن أحاديث « صحيح البخاري » تنقسم إلى قسمين :

الأول : هي التي يسندها البخاري إلى النبي ﷺ ، أي يسوق أسانيدها متصلة منه إلى النبي ﷺ .

وهذا القسم كله صحيح عند العلماء إلا أحرفاً يسيرة جداً وهم فيها بعض الرواة .

والآخر : هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي ﷺ ، وله صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، وهذا القسم يسمى «بالحديث المعلق» ، وقد اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف ، ولا يمكن العلم بمعرفة رتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري إياه في «صحيحه»

بخلاف القسم الأول ، اللهم إلا إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الجزم ، مثل : «قال ، وروى ، وذكر» ونحوها ، فإنه يدل على أنه صحيح عنده ، وإذا صدره بصيغة التمريض مثل : «روي ، وذُكر» ونحوهما ، فإنه يدل على ضعفه عنده ، على أن هذا ليس مضطرداً عنده ، فكثيراً ما يصدره بصيغة الجزم ويكون ضعيفاً ، وقد يصدره بصيغة التمريض وهو عنده صحيح ، لأسباب لا مجال لذكرها الآن ، وقد أوردها الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة «فتح الباري» ، فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع إليه[1] .

وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه البخاري ، في كتب السنة الأخرى ؛ كالسنن وغيرها ، فيدرس سنده ، ثم يعطى ما يستحقه من رتبة » .

قول أبي نعيم : حديث غريب

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٧٥) :

« فهو حديث صحيح ، ولا ينافيه قوله : « غريب » ؛ لأنَّ الغرابة قد تجامع الصحة كما هو مقرر في مصطلح الحديث »[2] .

---

(١) قال شيخنا الألباني في تعليقه على «مختصر صحيح البخاري» (١/١٩) :

« أجاب الحافظ عن ذلك بما خلاصته أن المؤلف لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد ، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً . فافهم هذا فإنه مهم » .

(٢) قلت : ولا يفهم من كلام شيخنا الإطلاق ، فإن أبا نعيم كثيراً ما يريد بقوله : «غريب» أي ضعيف . فانتبه .

رواية ابن جريج عن عطاء

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٨٦) :

« ثم رأيت في ترجمة ابن جريج من «التهذيب» أنه قال : «إذا قلت : قال عطاء : فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل : سمعت» .

فهذه فائدة هامة ، ولكن ابن جريج لم يقل هنا : «قال عطاء» ، وإنما قال : «عن عطاء» ؛ فهل حكمهما واحد أم يختلف ؟ الظاهر عندي الأول . والله أعلم » .

وقال شيخنا في «الإرواء» (٣/٩٧) : « وعلى هذا فكل روايات ابن جريج عن عطاء محمولة على السماع إلا ما تبين تدليسه فيه . والله أعلم » .

أهمية مراجعة الأصول

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٨٨) :

« ومن الغرائب أن هذه الطريق مع صحتها أغفلها كل من خرّج الحديث من المتأخرين كالزيلعي ، وابن حجر ، وغيرهما ممن ليس مختصاً في التخريج ، بل أغفله أيضاً الحافظ الهيثمي ، فلم يورده في «مجمع الزوائد» ، مع أنه على شرطه ! وهذا كله مصداق قول القائل : «كم ترك الأول للآخر » ، وهو دليل واضح على أهمية الرجوع إلى الأمهات عند

إرادة التحقيق في حديث ما ؛ فإنه سيجد فيها ما يجعل بحثه أقرب ما يكون نضجاً وصواباً . والله تعالى هو الموفق » .

رواية ابن لهيعة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٩٥/١) :

« إطلاق الضعف على ابن لهيعة وإسناد حديثه هذا ليس بصواب ؛ فإن المتقرر من مجموع كلام الأئمة فيه أنه ثقة في نفسه ، ولكنه سيئ الحفظ ، وقد كان يحدث من كتبه ، فلما احترقت ؛ حدث من حفظه ، فأخطأ ، وقد نص بعضهم على أن حديثه صحيح إذا جاء من طريق أحد العبادلة الثلاثة : عبد الله بن وهب ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، فقال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي : « إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح : ابن المبارك ، وابن وهب ، والمقرئ » .

وذكر الساجي وغيره مثله ، ونحوه قول نعيم بن حماد : « سمعت ابن مهدي يقول : لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه » .

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا بقوله في «التقريب» : « صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما » .

وهذا تحقيق دقيق ، استفدناه من تدقيقات الأئمة في بيان أحوال

الرواة تجريحاً وتعديلاً ، والتوفيق من الله تعالى .

ثم تبين لي أن قتيبة كالعبادلة ، فراجع ترجمته في «سير الذهبي » .

قلت : يقصد شيخنا الألباني : قتيبة بن سعيد ؛ فقد قال في «الصحيحة» (٢٨٩/١) : « قتيبة وهو ابن سعيد ؛ فقد ذكر الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/٨) عنه قال : « قال لي أحمد بن حنبل : أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح . فقلت : لأنا كنا نكتب من كتاب ابن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة » .

ثم قال شيخنا في «الصحيحة» (٦٤٦/٢) :

« وقتيبة هذا هو ابن سعيد الثقة الثبت ، وهو صحيح الحديث عن ابن لهيعة مثل ابن وهب وغيره من العبادلة عنه . وهذه فائدة استفدناها مما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة من «سير أعلام النبلاء» ؛ فقد ذكر (١٥/٨) عن قتيبة أنه كان لا يكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه أو كتب ابن وهب ؛ إلا ما كان من حديث الأعرج . . » .

قلت : ثم حدثني شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ بأنه قد تجمع لديه أثناء أبحاثه وتنقيبه في أقوال العلماء غير هؤلاء ممن سمع من ابن لهيعة قبل الاختلاط ؛ وبالتالي تكون روايتهم من صحيح حديث ابن لهيعة ، وأنا أذكرهم كما أملاهم عليَّ شيخنا ـ رحمه الله ـ :

١ ـ عبد الرحمن بن مهدي

٢ ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي

٣ ـ الوليد بن مزيد البيروتي

٤ ـ الأوزاعي

٥ ـ سفيان الثوري

٦ ـ شعبة

٧ ـ عمرو بن الحارث

٨ ـ إسحاق بن عيسى الطباع

٩ ـ خالد بن يزيد الصنعاني .

مصطلحات عند البيهقي

١ ـ قال شيخنا في «الصحيحة» (١٣٧/١) : « البيهقي (٣٦٨/١) وقال : « رواه البخاري في الصحيح عن أبي نعيم الفضل بن دكين » .

ويعني أصل الحديث كما هي عادته ، وإلا ؛ فالزيادتان ليستا عند البخاري كما عرفت » .

وقال شيخنا في «الإرواء» (١١٢/٥) :

« قد عزاه إليهما البيهقي عقبه ، ويعني أصل الحديث لعادته ، وإلا فليس عندهما « فلا تبدؤوهم بالسلام » .

٢ ـ قال شيخنا في «النصيحة» (٢٣٧) :

« وقول البيهقي : « وهو منقطع » ؛ يعني : أنه مرسل ؛ هذا اصطلاح له معروف عند أهل العلم » .

زيــادة الثقــة

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/١٦٨) :

« وزيادة الثقة مقبولة ما لم تكن منافية لمن هو أوثق منه » .

قال شيخنا في «جلباب المرأة المسلمة» (١٩٥) : « فلا يصلح أن يعارض بروايته ويقال : « زيادة الثقة مقبولة » ؛ لأن هذا محله فيما لو كان الزائد ثقة قوي الحفظ كما هو مبين في المصطلح » .

وقال شيخنا في تعليقه على «بداية السول» للعز ابن عبد السلام (٥٤) :

« لأن زيادة الثقة إنما تقبل إذا لم تكن مخالفة لرواية من هو أوثق منه أو أكثر عدداً ، كما هو المعتمد عند المحدثين » .

ابن حزم

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/١٨٧) :

« وابن حزم ـ رحمه الله ـ مع علمه وفضله وعقله ؛ فهو ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها ، ومن الأدلة على ذلك تضعيفه لهذا الحديث ، وقوله في الإمام الترمذي صاحب «السنن» : «مجهول»[١] ، وذلك مما حمل العلامة محمد بن عبد الهادي ـ تلميذ ابن تيمية ـ على أن يقول في ترجمته في «مختصر طبقات علماء الحديث»

---

(٦) قاله في «كتاب الفرائض» ؛ كما في «تهذيب التهذيب» .

(٤٠١) : « وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه ، وعلى أحوال الرواة » .

قلت : فينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبت من صحته وعدم شذوذه ، شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي يتفرد به ، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه ؛ فقد قال ابن عبد الهادي بعد أن وصفه بقوة الذكاء وكثرة الاطلاع : « ولكن تبين لي منه أنه جهمي جلد ، لا يثبت معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل كالخالق والحق ، وسائر الأسماء عنده لا يدل على معنى أصلاً ؛ كالرحيم والعليم والقدير ونحوها ، بل العلم عنده هو القدرة ، والقدرة هي العلم ، وهما عين الذات ، ولا يدل العلم على شيء زائد على الذات المجردة أصلاً ، وهذا عين السفسطة والمكابرة ، وقد كان ابن حزم قد اشتغل في المنطق والفلسفة ، وأمعن في ذلك ، فتقرر في ذهنه لهذا السبب معاني باطلة » .

قول البخاري : فيه نظر

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣٧٩/١) :

« ومِلْتُ إلى توثيق ابن حبان إياه (١٥/٩) ؛ لأنَّ قول البخاري المتقدم : « فيه نظر » جرح غير مفسر »[١] .

(١) قلت : هذا الكلام غير صحيح ، والصواب أن قول البخاري : « فيه نظر » جرح مفسر بل شديد كما قاله شيخنا في عدة مواطن ومنها «الإرواء» حيث تكلم عن ذات الحديث وذات الراوي فقال (٢١٦/٣) : « قلت : وأنا متعجب من قول الذهبي فيه : « ثقة » مع أنه لم يوثقه أحد غير ابن حبان ، وعهدي بالذهبي أنه لا يتقيد بتوثيقه ، ولا سيما وقد خالف فيه إمام الأئمة البخاري فقد جرحه أشد الجرح بألين عبارة ، وهو قوله : « فيه نظر » .

قال في «غاية المرام» (٢٧٢) :

« قال البخاري : فيه نظر . ولا يقول هذا إلا فيمن يتهم غالباً كما قال الذهبي » .

وقال في «الإرواء» (٢/٢٥٢) :

« قال البخاري فيه نظر . يعني أنه متهم كما هو معروف عن البخاري » .

ليس من شروط صحة الحديث أن يكون على شرط البخاري ومسلم

قال شيخنا الألباني في «الصحيحة» (١/٣٨٨) :

« وأما البيهقي فقد حاد عن الجادة حين قال : « ووهب بن الأجدع ليس من شرطهما » .

قلت : وهل من شروط صحة الحديث أن يكون على شرط الشيخين؟! أو ليس قد صححا أحاديث كثيرة خارج كتابيهما وليست على شرطهما ؟ !» .

لا يُرَدُّ الحديث لمجرد المخالفة الظاهرة مع إمكان الجمع

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٣٨٨) :

« كلاهما محفوظ ، وإن كان ما رواه العدد أقوى ، ولكن ليس من أصول أهل العلم رد الحديث القوي لمجرد مخالفة ظاهرة لما هو أقوى منه مع

إمكان الجمع بينهما » .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٨٢٦/١) :

« لأن من القواعد المقررة في علم المصطلح أنه لا يجوز رد الحديث الصحيح بمعارضته لما هو أصح منه ، بل يجب الجمع والتوفيق بينهما » .

وقال شيخنا في تخريج أحاديث «إصلاح المساجد» للقاسمي (١٥٢) :.

« قلت : هذا خلاف ما هو مقرر في «علم المصطلح» من وجوب الجمع بين الحديثين المتعارضين ما داما من قسم المقبول ، وهو يشمل الصحيح والحسن كما بينه الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ، لا سيما وبعض الأحاديث في السنن وغيرها قد تكون في الصحة مثل بعض ما في «الصحيحين» وتارة أعلى ، فتأمل » .

قول الترمذي : حديث حسن

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٢٧/١) :

« أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٢٩/٤ ـ بشرح التحفة) وقال : «هذا حديث حسن» .

قلت : وهو كما قال ، ويعني أنه حسن لغيره » .

قول الترمذي : حديث غريب

قال شيخنا في « الصحيحة » (٢٣٧/٥) :

« والترمذي (٢٢١٣) وقال : « غريب » .

قلت : يعني : ضعيف » .

قول الترمذي : حسن غريب

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٨٥/٢) :

«جمع الترمذي بين لفظتي «غريب» و «حسن» إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته بخلاف ما لو قال : «حديث حسن» فقط ، دون لفظة «غريب» فإنه يعني أنه حسن لغيره ، وبخلاف ما لو قال : «حديث غريب» فقط ، فإنما يعني أن إسناده ضعيف» .

«المستدرك على الصحيحين» للحاكم

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٣٦/١) :

« (مستدرك الحاكم) فيه أوهام كثيرة في الرجال والأسانيد كما يعرف ذلك من له عناية بدراسته ومعرفة برجاله ، كما وقعت له أخطاء كثيرة في تصحيح كثير من أسانيده وعللوا ذلك بأنه لم يتح له أن يبيضه »[1] .

---

(١) قلت : علق الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» على كلمة للحاكم : « صحيح على شرط مسلم ، وقد بلغني أنه أخرجه في آخر الكتاب » قال ابن حجر (٥١٠/١) : « قلت : أظنه في حال تصنيف «المستدرك» كان يتكل على حفظه ، فلأجل هذا كثرت أوهامه . والحديث فقد أخرجه مسلم كما ظن » .

وقال شيخنا في تعليقه على «العقيدة الطحاوية» (١٤٤) : « إطلاق لفظة الصحيح على «المستدرك» فيه تسامح ظاهر ، لكثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة الواقعة فيه ، بل وبعض الموضوعات . ولذلك تجد الحذاق من المحدثين يقولون : رواه الحاكم في المستدرك » .

الأشباه في علل الحديث

قال شيخنا الألباني في «الصحيحة» (١/٥٥٠) :

« وجدت له علة أخرى غريبة ؛ فقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» آخر «السنن» (١/٢٠٦) :

« قاعدة مهمة : حذاق النقاد من الحفاظ ؛ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهمٌ خاصٌّ يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ، فيعلِّلون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبَّر عنه بعبارة مختصرة ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرَّد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم ؛ كما سبق ذكره في غير موضع فمن ذلك . . » .

ثم ذكر أمثلة كثيرة ، بعضها مسلَّم ، وبعضها غير مسلَّم ، ومن ذلك هذا الحديث مع وهمه في عزوه ، فقال (١/٢٠٧-٢) :

« ومن ذلك أنَّ مسلماً خرج في «صحيحه» (!) عن القواريري عن أبي بكر الحنفي عن عاصم بن محمد العمري : ثنا سعيد المقبري عن

أبيه عن أبي هريرة (فذكر الحديث ثم قال :) قال الحافظ أبو الفضل بن عمار الهروي الشهيد : هذا حديث منكر ، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه وعبد الله بن سعيد شديد الضعف ، قال يحيى القطان : ما رأيت أحداً أضعف منه . ورواه معاذ بن مُعاذ عن عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد » . انتهى .

قلت : معاذ بن معاذ ـ وهو العنبري ـ وأبو بكر الحنفي ـ واسمه عبد الكبير بن عبد المجيد ـ كلاهما ثقة محتج به في «الصحيحين» ، فلا أرى استنكار حديث هذا برواية ذاك بدون حجة ظاهرة ، سوى دعوى أن حديثه يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد الواهي ! فإن هذه المشابهة إن كانت كافية لإقناع مَن كان مِن النقَّاد الحذَّاق ؛ فليس ذلك بالذي يكفي لإقناع الآخرين ، الذين قنعوا بصدق الراوي وحفظه وضبطه ، ثم لم يشعروا بذلك الشبه ، أو شعروا به ، ولكن لم يروا من الصواب في شيء جعله علَّة قادحة يستنكر الحديث من أجلها ، ويسلّم للقادح بها ، مع مخالفته لقاعدة أخرى هي أهم وأقوى من القاعدة التي بنى ابن رجب عليها رد هذا الحديث ، وهي : أن زيادة الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ! .

وما المانع أن يكون الحديث قد رواه عن أبي سعيد المقبري كل من ولديه : سعيد الثقة ، وعبد الله الضعيف ، وأن عاصماً أخذ الحديث

عنهما كليهما ، فكان يرويه تارة عن سعيد ، فحفظه عنه أبو بكر الحنفي ، وتارة عن عبد الله فحفظه معاذ بن معاذ ؟ !

لا يوجد قطعاً ما يمنع من القول بهذا ، بل هو أمر لا بدَّ منه للمحافظة على القاعدة التي ذكرناها ؛ لقوَّتها واضطرادها ؛ بخلاف القاعدة الأخرى ؛ فإنها غير مضطردة ، ولا هي منضبطة ؛ كما لا يخفى عمّن له فهم وعلم في هذا الفن الشريف ؛ فإن كون حديث الثقة مشابهاً لحديث الضعيف ، لا يوجد في العلم الصحيح ما يدل على أن الحديث حديث الضعيف ، وأن الثقة وهم فيه ، إذ قد يروي الضعيف ما يشبه أحاديث الثقات على قاعدة : « صدقك وهو كذوب » ؛ فكيف يجوز مع ذلك أن نردَّ حديث الثقة لمجرَّد مشابهته لحديث الضعيف ؟ ! بل العكس هو الصواب : أن نقبل من حديث الضعيف ما يشبه حديث الثقة ويوافقه ، بل إنَّ الراوي المجهول حفظه وضبطه لا يعرف ذلك منه إلا بعرضه على أحاديث الثقات ، فما وافقها من حديثه ؛ قُبِل ، وما عارضه وخالفه تُرِك ، وهذا علم معروف في مصطلح الحديث » .

روايـــة المبتدعة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٦٢/١) :

« لكنه صريح في أنه لم يجد فيه ما يجرحه إلا كونه مرجئاً ، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحاً عند المحققين من أهل الحديث ، ولذلك رأينا البخاري يحتج في «صحيحه» ببعض الخوارج والشيعة والقدرية وغيرهم

من أهل الأهواء ؛ لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الثقة والضبط» .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٧٥٢/١) :

« قلت : والتشيع لا يضرُّ في الرواية عند المحدثين ؛ لأن العبرة في الراوي إنما هو كونه مسلماً عدلاً ضابطاً ، أما التمذهب بمذهب مخالف لأهل السنة ؛ فلا يعدُّ عندهم جارحاً ، ما لم ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة ؛ كما بينه الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ، وذلك من إنصاف المحدثين وعدلهم مع مخالفيهم» .

الأزدي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٨٦/١) :

« وأما قول الأزدي : « منكر الحديث » ؛ فمما لا يُلتفت إليه ؛ لأنه معروفٌ بالتعنُّت في التجريح » .

قال شيخنا في «النصيحة» (٢٤٨) :

« الأزدي مجروح ؛ فلا يُلتفت إلى تجريحه ، ولا سيما إذا خالف » .

إطلاق العزو للإمام أحمد

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦٧٠/١) :

« فإني لم أره في «المسند» له ، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه » .

اختلاف العلماء في الراوي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٨٢٥/١) :

«ليس كل اختلاف في الراوي يضر ، بل لا بد من النظر والترجيح» .

قول الساجي في الراوي : لا يتابع على حديثه

قال شيخنا في «الصحيحة» (٨٢٥/١) :

« قلت : فهذا جرحٌ مبهمٌ غير مفسَّر ؛ فلا يصحُّ الأخذ به في مقابلة توثيق من وثَّقه ؛ كما هو مقرر في المصطلح » .

معنى قولهم : مختلف فيه

قال شيخنا في «الصحيحة» (٨٣٧/١) :

« قول العراقي في ابن وردان : « مختلف فيه » : ليس نصاً في تضعيفه ، بل هو إلى تقويته أقرب منه إلى تضعيفه ؛ لأن المعهود في استعمالهم لهذه العبارة : « مختلف فيه » : أنهم لا يريدون به التضعيف ، بل يشيرون بذلك إلى أن حديثه حسن ، أو على الأقل قريب من الحسن ، ولا يريدون تضعيفه مطلقاً ؛ لأن من طبيعة الحديث الحسن أن يكون في راويه اختلاف ، وإلا كان صحيحاً . فتأمل » .

ياقوت الحموي صاحب «معجم البلدان»

قال شيخنا في «الصحيحة» (٨٥١/١) :

« ومؤلفه ليس من أهل العلم بالحديث » .

الوجادة عن كتاب مجهول

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٨٨٦) :

« ثم هو وجادة عن كتاب مجهول ؛ فمثله لا يحتجُّ به اتفاقاً » .

الوجــادة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/١٧٧) :

« قلت : والراجح أن روايته عن أبيه وجادة من كتاب أبيه ، وهي حجة » .

وقال شيخنا في رده على الأنصاري المنشور في كتاب الشيباني (١/١٣٠) :

« لأنه من طريق الوجادة ، وهي حجة بشروط مبيَّنة في مصطلح الحديث أهمها : « أن يثق بأن هذا الخبر أو الحديث بخط الشيخ الذي يعرفه أو يثق بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه » .

ثم قال في الموضع نفسه :

« وتصحيح الأحاديث المروية عن طريق الوجادة مما التزمه أئمة الحديث حتى الذين ألفوا في الصحيح ؛ فهذا الإمام مسلم مثلاً يكثر من الرواية في «صحيحه» من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه مع أنه لم يسمع من أبيه فروايته عنه من كتاب . . » .

وقال شيخنا في «الإرواء» (٣/٢٧٧) :

« ولا قائل باشتراط اللقاء مع صاحب الكتاب . وإنما يشترط الثقة بالكتاب وأنه غير مدخول . فإذا كان موسى ثقة ويقول : « عندنا كتاب معاذ » بذلك ، فهي وجادة من أقوى الوجادات ؛ لقرب العهد بصاحب الكتاب . والله أعلم » .

مراسيل الصحابة

قال شيخنا في «الصحيحة» (١/٨٨٨) :

« ومراسيل الصحابة حجة » .

قول البخاري : قال لي

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصحيحة» (١/٩١٣) :

« ليس هناك أيُّ اختلافٍ في اتصال إسنادٍ قال فيه البخاري : « قال لي فلان » ، وإنما هناك مغربيٌّ غير معروف قال : «إنه إسناد لا يذكره البخاري للاحتجاج به ، وإنما للاستشهاد» ، حكاه ابن الصلاح في «المقدمة» (٧٥ ـ ٧٦ ـ الحلبيَّة) ثم ردَّه ، وبيّن ذلك الحافظُ ابن حجر في «نكته» عليه فقال (٢/٦٠١) :

« قلت : لم يُصب هذا المغربيُّ في التسوية بين قوله : « قال فلان » وبين قوله : « قال لي فلان » ، فإنَّ الفرق بينهما ظاهرٌ لا يحتاج إلى

دليلٍ ؛ فإنَّ « قال لي » مثل التصريح في السماع ، و « قال » المجرَّدة ليست صريحةً أصلاً » .

ثم أفاد ـ رحمه الله ـ فائدة تقصم ظهر هذا الملبِّس فقال :

« فقد رأيت في «الصحيح» عدَّة أحاديث قال فيها : « قال لنا فلان» ، وأوردها في تصانيفه خارج «الجامع» بلفظ «حدثنا» ، ووجدت في «الصحيح» عكس ذلك ، وفيه دليل على أنهما مترادفان » .

أبو حاتم الرازي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٩٣٧/١) :

« إنما هي مِنْ معروفٍ بالتشدد وهو أبو حاتم ـ رحمه الله ـ ، قال الحافظ الذهبي في ترجمته من «السير» (٢٦٠/٣١) : « إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً ، فتمسك بقوله ؛ فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليَّن رجلاً أو قال فيه : « لا يحتجُّ به » فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبْنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنِّتٌ في الرجال ، فقد قال في طائفة من رجال «الصحاح» : ليس بحجة ، ليس بقوي ، أو نحو ذلك » .

وقد وصفه بالتعنت الحافظ ابن حجر أيضاً في مقدمة «الفتح» (٤٤١) فراجعه إن شئت» .

وقال شيخنا في تخريج كتاب «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٥٤٦/٢) :

« فإنه أسرع حكماً بالوضع على الأحاديث من غيره من الأئمة كما يعرف ذلك المشتغلون بهذا العلم الشريف » .

معنى قول أبي حاتم في الراوي : شيخ

قال شيخنا في «الصحيحة» (٩٣٩/١) :

«قول أبي حاتم فيه : «شيخ» ، وهذا لا يعني عنده أنه مجهول كما يأتي» .

ثم قال شيخنا (٩٤٠/١) :

« وكذلك قول أبي حاتم فقد نقل هو نفسه (٢٢) عنه أنه قال : « وإذا قيل : (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة ؛ يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، إلا أنه دون الثانية » . . . ، فهذا القول من أبي حاتم أقرب إلى التعديل منه إلى التجريح ، ولذلك قال الحافظ الذهبي في مقدمة «المغني» : « لم أذكر فيه من قيل فيه : (محله الصدق) ، ولا من قيل فيه : (يكتب حديثه) ، ولا : (لا بأس به) ، ولا من قيل فيه : (شيخ) أو (صالح الحديث) ؛ فإنَّ هذا باب تعديل » .

الواقدي

قال شيخنا في «النصيحة» (٢٢) :

« والواقدي متهم ؛ وليس من أئمة الجرح والتعديل » .

المكاتبة

قال شيخنا في «النصيحة» (٢٥) :

« فقد تكون الرواية أحياناً مراسلة ومكاتبة بين اثنين لم يلتقيا ، ومع ذلك فهي حجة محمولة على الاتصال عند العلماء كافة » .

الاختلاف بين الروايات

قال شيخنا في «النصيحة» (٤٤) :

« وههنا حقيقة أخرى يجهلها من لم يمارس هذا العلم ممارسة طويلة ، ولم يتفقّه بأساليب الحفاظ النقاد في معالجة الاختلاف بين الروايات ، وهي أنهم يلاحظون ـ أحياناً ـ أن الخلاف إنما سببه الاختصار ـ لسبب أو آخر ـ ؛ فقد يقتطع الثقة من الحديث قطعة تناسب المقام ، وقد لا يرفعه لاعتقاده أنه معروف عند الحاضرين ، إلى غير ذلك من الأسباب التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالرواة » .

أقسام الحديث الصحيح والحسن

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «النصيحة» (١١) في معرض رده على بعضهم :

« أحدهما : أنه لا يتبنّى ـ حقيقة ـ ما عليه العلماء في علم المصطلح من تقسيم الحديث الثابت إلى قسمين : صحيح وحسن ؛ أي : لذاته ، ثم تقسيمهما إلى صحيح وحسن ـ لغيره ـ » .

وقال في «النصيحة» (٥٤) :

« ولماذا أعرضَ عن الاصطلاح العام المعروف عند علماء الإسلام ؛ أنَّ الحديث الحسن : حسن لذاته وحسن لغيره ؟ ! » .

معنى قول أبي حاتم في الراوي : صالح

قال شيخنا في «النصيحة» (٥٥): «وإنْ قال فيه أبو حاتم : «صالح» ، فإنه ـ على تشدده المعروف ـ إنما يعني أنه حسن الحديث » .

وقال في «النصيحة» (٥٦) :

« وشذَّ أبو حاتم ـ لتشدُّده ـ فقال : «صالح» أي : حسن الحديث » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (١١٢/٣) :

« ولكنه ليس كذلك بالنظر إلى اصطلاح أبي حاتم نفسه ، فقد ذكر ابنه في مقدمة الجزء الأول من « الجرح والتعديل » (٣٧) ما نصه : « ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى . . . وإذا قيل : «صالح الحديث» ؛ فإنه يكتب حديثه للاعتبار . وإذا أجابوا في الرجل بـ «لين الحديث» ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً . . » .

فهذا نصٌّ منه على أن كلمة « صالح الحديث » مثل قولهم : « لين الحديث » يكتب حديثه للاعتبار والشواهد ، ومعنى ذلك أنه لا يحتجُّ به ، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل عند أبي حاتم ، خلافاً لما يدل عليه كلام السيوطي في التدريب (٢٣٣ ـ ٢٣٤) »[١] .

---

(١) قلت : لا شكّ أن عبارة « صالح الحديث » من مراتب التعديل عند العلماء لكن البحث هنا ما هو مقصودها عند أبي حاتم وحده ، وكما رأيت فقد اختلف فيها قول شيخنا وقد استقريت عبارة أبي حاتم « صالح الحديث » فوجدتها على النحو التالي : تارة يقرنها بعبارات تعديل فيقول : « صالح الحديث ثقة » وتارة يقول : « صالح الحديث ليس به بأس محله الصدق » وتارة يقول : « ما أرى بحديثه بأساً صالح الحديث ليس بالمشهور » وتارة يقول : « صالح الحديث صدوق » فمثل هذه العبارة مقرونة بما ذكرنا لا شكّ أنها عنده =

عنعنــة قتـــادة

قال شيخنا في «النصيحة» (١٠٩) :

« فإنَّ عنعنة قتادة مغتفرة لقلتها بالنسبة لحفظه وكثرة حديثه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في ترجمته من مقدمة «الفتح» بقوله : «ربما دلس» وكأنه لذلك لم يذكره هو في التقريب بتدليس ، وكذلك الذهبي في «الكاشف» .

ونجد في «الصحيحين» ـ وغيرهما ـ أحاديث كثيرة جداً لقتادة بالعنعنة ، حتى ابن حبان الذي وصفه بالتدليس ؛ قد أكثر عنه بها ، ويحتمل أن ذلك كان منهم لأنه كان ـ كما قال الحاكم ـ : لا يدلس إلا عن ثقة كما نقله العلائي في كتابه القيم « جامع التحصيل » (١١٢) » .

= من باب التعديل ، وأما عبارة « صالح الحديث » مجرّدة ؛ فوجدته يقول : « صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتجّ به » ومرّة قال : « صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتجّ به » ومرّة قال : « صالح الحديث . قلت : يحتجّ به ؟ قال : لا » ومرّة قال : « صالح الحديث . قلت : تقوم به الحجّة ؟ قال : لا ، ولكن صالح » ومرّة قال : « صالح الحديث صدوق يهم كثيراً » .

قلت : فمثل هذه العبارات تؤكد ما جنح إليه شيخنا أنها من عبارات الجرح القريبة من أدنى مراتب التعديل والتي يحتجّ بأهلها في الشواهد والاعتبار كما قال ابن أبي حاتم فيما نقله عنه شيخنا وكما قال في المقدمة : « ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام » .

أقول لكن عكر عليّ كلمة له وهي ما قاله في ترجمة عبد الرحمن بن مسلمة (٥/٢٨٦) : « سألت أبي عنه ؟ فقال : هو صالح الحديث . وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب «الضعفاء» ، وقال : يحول من هناك » .

فظاهر هذه العبارة يفيد أن « صالح الحديث » من أدنى مراتب التعديل . والأمر بحاجة إلى مزيد بحث وتأمل .

معنى عبارة : لم يُقِمْ إسناده

قال شيخنا في «النصيحة» (١١٧) :

« فقد سئل عن حديث زياد هذا؟ فقال : « لم يقم إسناده » .

يشير إلى أنه مضطرب فيه » .

قولهم : يخالف في أحاديث

قال شيخنا في «النصيحة» (١٨٣) :

« قول أحمد فيه : « يُخالف في أحاديث » ، هذا لا يعدُّ جرحاً مسقطاً لحديثه ؛ لأنَّ كثيراً من الثِّقات لهم مخالفات ، ومع ذلك فحديثهم حجَّة إلا عند ظهور مخالفتهم لمن هو أوثق منهم » .

توثيق المتساهلين وجرح المتشددين

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «النصيحة» (٢٠٢ ـ ٢٠٣) :

« فإنَّ من المعلوم أنه لا يلزم من تساهلهما ـ أي : ابن حبّان ، والعجليّ ـ أن يردّ توثيقهما دائماً كما لا يلزم من كون غيرهما من المتشدِّدين أن يردَّ تضعيفهم دائماً ، وإنما ذلك كله خاضع لعلم الجرح والتعديل ، ومنه تقديم الجرح على التعديل عند التعارض ـ بشرطه المعروف ـ » .

وقد بين شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في موطن آخر الشرط المعروف حيث قال في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/٢) :

« يقدم إذا كان سبب الجرح مبيَّناً ، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً » .

يراد أحياناً بعبارة « حديث منكر » : التفرد

قال شيخنا في «النصيحة» (٢٠٧) :

«على أنه يمكن أن يكون مراده بالاستنكار مجرد التفرد ، وليس التضعيف ، وهذا استعمال معروف عند بعض المحدثين ـ كما في «مقدمة ابن الصلاح» وغيره» .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢٨/٢) : « قول الذهبي : « قلت : هذا من مناكير يحيى » أي : من مفاريده كما تقدم قبله ، فليس فيه تضعيف مطلق ليحيى » .

قول ابن حبان : « وكان يخطئ »

قال شيخنا في «النصيحة» (٢٤٧) :

« اعتمد على قول ابن حبان في «موسى» : «وكان يخطئ» ؛ موهماً أن ذلك تضعيف من ابن حبان لموسى وليس كذلك ، كما هو معروف عند الدارسين لقول ابن حبان هذا ، فهو إنما يعني أنه وسط حسن الحديث ، فهناك مئات المترجمين عنده قال فيهم هذا ـ أو نحوه ـ ومع ذلك يخرج لهم في صحيحه» .

مَن المُحَدِّث ؟

قال شيخنا في «الصحيحة» (٧/٢) :

«وتذكيراً بأن الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً وتضعيفاً لا يحسنه من تعلق به في تأخر من السن ، أو حداثة فيه ، وإنما يحسنه أهل الاختصاص فيه ، الذين أفنَوا حياتهم وشاخوا فيه ، حتى جرى الحديث النبوي الصحيح في عروقهم ، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم ، أما من لم يكن كذلك فلا شكَّ أنه سيقع في شؤم ردِّ الأحاديث الصحيحة وتضعيفها ، أو العكس ، كما هو شأن أهل الأهواء والبدع . نسأل الله السلامة » .

الحديث الشــاذ

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٣/٢) :

« ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه ، أو أكثر عدداً » .

الحديث المضطرب

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٥/٢) :

« الحديث المضطرب عند أهل العلم ؛ هو الذي جاء على وجوه مختلفة متعادلة القوة والصحة ، لا يمكن ترجيح بعضها على بعض » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٩/٣) :

« لأن شرط المضطرب من الحديث أن تستوي الروايات بحيث لا يترجح بعضها على بعض ، بوجه من وجوه الترجيح ، كحفظ راويها أو ضبطه أو كثرة صحبته ، أو غير ذلك من الوجوه . فإذا ترجح لدينا إحدى الروايات على الأخرى فالحكم لها ، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٢٣٦) :

« والاضطراب علامة على أن الراوي لم يضبط حفظ الحديث . ولذلك كان المضطرب من أقسام الحديث الضعيف في علم المصطلح » .

«تلخيص الذهبي» على «مستدرك الحاكم»

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢٤) :

«الذهبي له أوهام وتناقضات كثيرة في «تلخيصه» على «المستدرك» ، وأنا بفضل الله من أعرف الناس بذلك ، وأكثرهم تعقباً وتنبيهاً عليه» .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٥١٣) :

« فالعجب منه ما أكثر تناقض كلامه في «التلخيص» مع كلامه في غيره وهو الحافظ النقاد ، الأمر الذي يحملني على أن أعتقد أنه من أوائل مؤلفاته ، وأنه لم يتح له أن يعيد النظر فيه ، والله أعلم » .

وقال في «الضعيفة» أيضاً (٣/٦١٧) :

« والحق أن كتابه «التلخيص» فيه أوهام كثيرة ، ليت بعض أهل الحديث ـ على عزتهم في هذا العصر ـ يتتبعها ؛ إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة ، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صححت خطأ » .

معنى قول الذهبي : وإن كان ثقة فقد ضُعِّف

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢٧) :

« إن قول الذهبي : « وإن كان ثقة ؛ فقد ضعف » إنما يعني أنه ثقة

من الدرجة الوسطى لا العليا ؛ لأن فيه ضعفاً ، فهو من زمرة الذين يحتج بحديثهم في مرتبة الحسن ؛ ما لم يخالف أو يتبين خطؤه » .

معنى قولهم : فيه مناكير

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢٨/٢) :

« فلا يخفى على طالب العلم أن قوله : « فيه مناكير » ليس بمعنى : منكر الحديث ، فإن الأول معناه أنه يقع أحياناً في حديثه مناكير ، والآخر معناه أنه كثير المناكير ، فهذا لا يحتجُّ به ؛ بخلاف الأول فهو حجّة عند عدم المخالفة » .

التفريق بين : ليس بالقوي و ليس بقوي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢٨/٢) :

« فإنَّ ثمة فرقاً أيضاً بين قول الحافظ : «ليس بالقوي» ، وقوله : «ليس بقوي» ، فإن هذا ينفي عنه مطلق القوة ، فهو يساوي قوله : «ضعيف» ، وليس كذلك قوله الأول : «ليس بالقوي» فإنه ينفي نوعاً خاصاً من القوة ، وهي قوة الحفاظ الأثبات » .

وقال شيخنا في «النصيحة» (١٨٣) :

« قول أبي حاتم : « ليس بالقوي» : فهذا لا يعني أنه ضعيف ، لأنه ليس بمعنى : ليس بقوي ؛ فبين هذا وبين ما قال فرق ظاهر عند أهل العلم ، ويؤيده أنه سئل : كيف حديثه ؟ فقال : « صالح ، هو لين الحديث » .

فهذا يعني أنه وسط حسن الحديث » .

معنى قولهم : روايـــة

قال شيخنا في الصحيحة (٢٠٤/٢) : « عن سعيد عن أبي هريرة رواية قال :

وقوله : « رواية » هو بمعنى مرفوعاً كما هو مقرر في علم المصطلح » .

معنى قولهم : ينميه

قال شيخنا في تعليقه على «مختصر البخاري» (١٨٦/١) :

« قال الحافظ : ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوي : «ينميه» فمراده يرفع ذلك إلى النبي ﷺ ولو لم يقيده » .

إطلاق المرسل على كل ما لا يتصل إسناده

قال شيخنا في «جلباب المرأة المسلمة» (١٤٤) :

«ولذلك أعله البخاري فقال عقبه : «وهذا مرسل» ؛ يعني : منقطع» .

قال شيخنا في «غاية المرام» (١٢٣) :

«وهو ضعيف كما بينه الحاكم نفسه بقوله : «هذا من مراسيل الحسن» .

يعني أنه منقطع بين الحسن وهو البصري وأبي سعيد » .

إطلاق لفظة المرسل على الموقوف

قال شيخنا في تعليقه على «مختصر صحيح البخاري» (٤٥٨/١) :

« موقوفاً . وهو المراد بقوله : « مرسلاً » وهو اصطلاح خاص ، فإن

المرسل ؛ إنما هو قول التابعي : قال رسول الله ﷺ كما هو معلوم » .

معنى قول العجلي : جائز الحديث

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢١٨) :

« وقال مرة : « جائز الحديث » وهذا كما ترى ليس صريحاً في التوثيق ؛ بل إن كل من كان على علم بأقوال الأئمة في الرجال ، وتعابيرهم في التعديل والتجريح ؛ ليشعر معي أن هذا القول من العجلي ليشير إلى أن في الرجل ضعفاً ولو يسيراً » .

من أسباب التدليس

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢٢٢) :

« فإنَّ من المعلوم في الأسباب التي تحمل المدلس على التدليس ؛ أن تكون روايته عمن هو أصغر سناً - من باب رواية الأكابر عن الأصاغر - فيسقطه حباً في العلو بالإسناد ؛ أو لعلمه بأنه غير مقبول الرواية عند المحدثين » .

تدليس التسوية

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٤٠٩) :

« وتدليس التسوية هو أن يسقط من السند رجلاً من فوق شيخه ، كأن يكون مثلاً بين مالك وسُمي رجل فيسقطه ، فهذا الفعل يسمى تدليس التسوية عند المحدثين ، والوليد معروف بذلك عندهم ، فالمحققون

لا يحتجّون بما رواه الوليد إلا إذا كان مسلسلاً بالتحديث أو السماع . والله أعلم » .

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصحيحة» (٦/٣٣٢) :

« فجهلوا أو جهل أنّ تدليس الوليد هو من نوع تدليس التسوية الذي لا يفيد فيه تصريحه هو بالتحديث عن شيخه ، بل لا بدَّ أن يصرّح كل راوٍ فوقه بالتحديث من شيخه فما فوق ! فاعتبروا يا أولي الأبصار » .

تدليس السكوت

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٣٨٨) :

« عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي وهو ثقة ، ولكنه كان يدلس تدليساً عجيباً يعرف بتدليس السكوت ! قال ابن سعد : « كان يدلس تدليساً شديداً يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت فيقول : هشام ابن عروة والأعمش » .

قلت : ومثل هذا التدليس حري بحديث صاحبه أن يتوقف عن الاحتجاج به ، ولو صرّح بالتحديث خشية أن يكون سكت بعد قوله حدثنا ، ولا يفترض في كل الرواة الآخذين عنه أن يكونوا قد تنبهوا لتدليسه هذا » .

المدلس يقبل حديثه إذا صرح بالتحديث

قال شيخنا في «الإرواء» (١/٨٧) :

« والمدلس لا يقبل حديثه ، حتى يصرح بالسماع عند الجمهور من علماء الأصول ، خلافاً لابن حزم ، فإنه يقول : لا يقبل حديثه مطلقاً ولو صرّح به ، ذكره في كتابه الإحكام في أصول الأحكام » .

عطاء بن السائب

١ ـ قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢٦٤) في معرض بيان الرواة الذين رَوَوا عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط :

« ألحق الحافظ في « نتائج الأفكار » بسفيان وشعبة الأعمشَ لعلو طبقته ، وهذه فائدة لم أجد أحداً نبّه عليها غيره ، فجزاه الله خيراً » .

٢ ـ حمّاد بن سلمة روى عن عطاء بن السائب قبل وبعد الاختلاط فلذا نبّه شيخنا مراراً على التوقف في روايته حتى يتبين أو يتابع خلافاً لما جرى عليه العلامة أحمد شاكر وغيره من المعاصرين . قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٣٣٤) :

« قلت : وهذا تحقيق دقيق يجب أن لا ينساه ـ كما وقع للحافظ نفسه ـ من يريد أن يكون من أهل التحقيق ، ولازم ذلك أن لا يصحح حديث حماد بن سلمة عن عطاء لاحتمال أن يكون سمعه منه في حالة الاختلاط ، فلقد أصاب الصنعاني كبد الحقيقة حين قال بعدما تقدم نقله عنه : والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه » .

وقال أيضاً في «الضعيفة» (٢/٢٧٣) :

« وقد علمت مما سبق أن حماد بن سلمة سمع منه في اختلاطه

أيضاً ، ولا يمكن تمييز ما سمعه في هذا الحال عن ما سمعه قبلها ؛ فلذا يتوقف عن تصحيح روايته عنه » .

تفــرد الثقــة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢٧٧) :

« ومن المعروف عند العلماء أن ما تفرد به الثقة فهو حجّة ؛ لا يجوز ردّ حديثه لمجرد التفرد » .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٤/١٠٤) :

«فإنَّ من المعلوم من المصطلح : أن تفرد الثقة لا يجعله شاذاً ، بله باطلاً» .

لا يجوز توهيم الثقة بغير حجة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٢٩٦) :

« لأن توهيم الثقة لا يجوز بغير حجّة ؛ كما هو معروف في علم المصطلح » .

معنى الشاذ عند الحاكم

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٣٢٣) :

« وصف هذا الحديث الصحيح الإسناد بأنه شاذ ؛ إنما هو اصطلاح تفرد به الحاكم دون الجمهور ، فقد نقلوا عنه أنه قال في «الشاذ» :

« هو الذي يتفرد به الثقة ، وليس له متابع » .

وهذا خلاف قول الإمام الشافعي :

« هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ، وليس من ذلك أن يروي ما لم يروِ غيره » .

وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين ، وخلافه هو الشاذ ، ومن الغريب أن تعريف الحاكم للشاذ بما سبق يلزم منه رد مئات الأحاديث الصحيحة ؛ لا سيما ما كان منها في كتابه هو نفسه « المستدرك » .

إخراج أبي داود والنسائي للراوي لا يعد توثيقاً

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٤٠٠) متعقباً قول الحافظ في راوٍ : ليس هو بمجهول فقد أخرج له أبو داود والنسائي :

« أقول : ولم يصنع الحافظ شيئاً في رفع الجهالة عن الهجيمي هذا ؛ فإن مجرد رواية أبي داود والنسائي له لا يخرجه من عداد المجهولين كما لا يخفى ، ولعل الحافظ أراد أنه ليس مجهول العين لرواية اثنين عنه . وحمل كلامه على هذا المعنى ضروري لكي لا يتعارض مع قوله عنه في «التقريب» : إنه «مجهول» ؛ أي مجهول العدالة . والله أعلم » .

قول ابن حجر في الراوي : مقبول

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٥٢٣) :

« قال الحافظ : « مقبول » يعني عند المتابعة ؛ وإلا فليّن عند التفرد كما هو اصطلاحه » .

أبو زرعة الرّازي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣/٥٥) :

« أبو زرعة لا يروي إلا عن ثقة ، كما في «اللسان» (٢/٤١٦) » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣/٢٠١) :

« فهو ثقة ؛ لرواية أبي زرعة عنه » .

منهج الحاكم في التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣/٦٥) :

« وبيانه أن الحاكم - رحمه الله - جرى في كتابه « المستدرك على الصحيحين » على تصحيح السند على شرط الشيخين أو أحدهما اعتباراً من شيخهما أو أحدهما ، بمعنى أن رجال الحاكم إلى الشيخ يكونون ثقات ، وسنده إليه عنده على الأقل يكون صحيحاً ، ولكن ليس على شرطَيْهما لأنهم دونهما في الطبقة بداهة ، فإذا أردنا أن نجاري الحاكم على هذا الاصطلاح فلا بد من أن ينتهي سند الحديث إلى شيخ البخاري ومسلم أو أحدهما ليصحّ القول بأنّه على شرطهما ، فإذا كان السند الذي هو على شرط مسلم مثلاً كما هنا انتهى إلى راوٍ من رواة مسلم هو شيخ الراوي الذي هو من طبقة شيوخ مسلم ، وليس شيخه فعلاً كما هو الحال في ابن ملاس هذا ، ففي هذه الحالة لا يصح أن يقال بأنّه على شرط مسلم .

ولعله مما يزيد الأمر وضوحاً أنّه إذا فرضنا أنّ إسناداً للحاكم انتهى إلى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، ومعلوم أن سعيداً وأبا هريرة من رجالهما ، ولكن إسناد الحاكم إلى سعيد ليس على شرط الشيخين ، أي لم يخرّجا لرجاله في «صحيحيهما» ففي هذه الحال يقال : «إسناده صحيح» ولا يزاد عليه فيقال : «على شرطهما» حتى يكون آخر الرجال في السند من شيوخهما .

ولعلك تنبهت مما سبق أنه لا بدّ لطالب هذا العلم من ملاحظة كون السند من الحاكم إلى شيخ الشيخين في نفسه صحيحاً أيضاً ، فقد لاحظنا في كثير من الأحيان تخلف هذا الشرط ، والطالب المبتدئ في هذا العلم لا يخطر في باله في مثل هذه الحالة الكشف عن ترجمة شيخ الحاكم مثلاً ، أو الذي فوقه ، ولو فعل لوجد أنه مِمَّنْ لا يحتجّ به ، وحينئذٍ فلا فائدة في قول الحاكم في إسناد الحديث إنه صحيح على شرط الشيخين ، وهو كذلك إذا وقفنا بنظرنا عند شيخ صاحبي «الصحيحين» فصاعداً ، ولم نتعدَّ به إلى من دونهم من شيخ الحاكم فمن فوقه .

وهذه مسألة هامّة لا تجدها مبسوطة ـ في علمي ـ في شيء من كتب المصطلح المعروفة ، فخذها بقوة واحفظها لتكون على بيّنة فيها ، وتتفهّم شيئاً من دقائق هذا العلم الذي قلّ أهله . والله ولي التوفيق » .

قلت : وانظر لمزيد توضيح وفائدة «صحيح الترغيب والترهيب» (١/٤١) .

تنجبر الجهالة بالجمع

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣/٢٣٢) :

« وعمومته جمع ينجبر جهالتهم بمجموع عددهم » .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٤/١١٧) :

« لأنهم جمع من التابعين ، ينجبر جهالتهم بكثرتهم كما نبّه على ذلك الحافظ السخاوي » .

قول الراوي : حدثني الثقة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣/٤٥٣) :

« وقد تقرر في «علم المصطلح» أن قول الثقة : «حدثني الثقة» .

لا يحتجّ به حتى يعرف هذا الذي وثق » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (١/٣٠٧) :

« فإنَّ هذا التوثيق غير مقبول عند علماء الحديث ، حتى ولو كان الموثِّق إماماً جليلاً كالشافعي وأحمد ، حتى يتبين اسم الموثَّق ، فينظر هل هو ثقة اتفاقاً أم فيه خلاف ، وعلى الثاني ينظر ما هو الرّاجح ، أتوثيقه أم تضعيفه ؟ وهذا من دقيق نظر المحدثين ـ رضي الله عنهم ـ ، وشدة تحريهم في رواية الحديث عنه ﷺ » .

قواعد في أصول التخريج

قال شيخنا في مقدمة «الصحيحة» (٤/د) :

« تقرر في «علم المصطلح» : أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به ، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به . . . وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد ، ذا معرفة بالرواة وأحوالهم ، مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه ، وتجد هذه الحقيقة جليّة في كتبي كلها ، وبخاصة هذه السلسلة ، وبالأخص هذا المجلد منها . . . على أنه قد يكون إعلال الحديث بالراوي الضعيف ، إنما هو اعتماد على قول مرجوحٍ في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل ، ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الرّاجح ، فالتصحيح والتضعيف عملية علميّة دقيقة ، تتطلب معرفة جيّدة بعلم الحديث وأصوله من جهة ، وتحرياً وإحاطة بالغة بطرق الحديث وأسانيدها من جهة أخرى ، وهذا أمر لا يستطيعه ولا يُحسنه جماهير المشتغلين اليوم بتخريج الأحاديث ، وإذا رأيت لأحدهم تحقيقاً ونفساً طويلاً في ذلك فهو على الغالب مسروق منتحل ! والمنصفون منهم يعزون التحقيق لصاحبه ، وقليل ما هم » .

ذم السرقات العلميّة

قال شيخنا في مقدمة «الصحيحة» (٤/هـ) :

« وبعضهم يخرج الأحاديث بطريقة يوهم القراء أنه بقلمه ، وهو لغيره ، حرصاً منه على الشهرة ، وأن يقال فيه : محدث ! وهؤلاء فيهم كثرة ، وأساليبهم اليوم مختلفة » .

وقال شيخنا في مقدمة «الصحيحة» (٤/د) :

« وإذا رأيت لأحدهم تحقيقاً ونفساً طويلاً في ذلك فهو على الغالب مسروق منتحل ! والمصنفون منهم يعزون التحقيق لصاحبه ، وقليل ما هم» .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٩٢٨/١) :

« لأنه ثبت عندي يقيناً أن بعض المخرجين يسرقون العزو من بعض كتبي ، يجدونه لقمة سائغة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وأظهر ما يتجلى ذلك حينما يكون في عزوي شيء من الخطأ الذي لا يخلو منه بشر ، وقد يكون خطأ مطبعياً ، فينقله السارق فينفضح » .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٤٨٩/٣) :

« ولم يقنع بذلك حتى ضمّ إليه سيئة أخرى ، وهي أنه سرق هذا التخريج من ابن كثير فنقله إلى حاشيته ، موهماً القراء أنه من علمه ! » .

قول الصحابي : ذُكر لنا

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٤٥/٤) :

« لأن قول عتبة : « ذُكر لنا » بالبناء للمجهول مثل قول غيره من الصحابة : « أُمرنا » و « نُهينا » وذلك كله في حكم المرفوع كما هو مقرر في مصطلح الحديث » .

قول الصحابي : من السنة كذا

قال شيخنا في «الضعيفة» (٦١٢/١) :

«وقول الصحابي : «من السنة كذا» ؛ في حكم المرفوع عند العلماء» .

قول التابعي : من السنة كذا

قال شيخنا في «الأجوبة النافعة» (١٨) :

« وذلك لما تقرر في علم الأصول أن قول التابعي : «من السنة كذا» ؛ ليس في حكم المرفوع ، بخلاف ما إذا قال ذلك الصحابي ؛ فإنه في حكم المرفوع » .

هيبة «صحيح البخاري»

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٨٥/٤) :

« فإنَّ حديثاً يخرجه الإمام البخاري في « المسند الصحيح » ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه » .

وقال شيخنا في «مختصر صحيح البخاري» (٤/٢) :

« واعلم أن «صحيح البخاري» مع جلالته وتلقي العلماء له بالقبول كما سبق ذكره في المقدمة ؛ فإنه لم يسلم من النقد من بعض العلماء ، وإن كان غالبه مجانباً للصواب ؛ كما شرحه الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح» ، ومن أسباب ذلك أن الناقد يقف في نقده عند خصوص إسناد البخاري ، وهو في هذه الحالة مصيب ، ولكنه يكون مخطئاً حين لم يتجاوزه إلى غيره ؛ كما فعل ابن حزم في الحديث الآتي برقم (٩٧٤) ، وفي حديث تحريم المعازف الآتي في « ج ٧٤/٣ ـ الأشربة /٦ ـ باب » ، ونحوه قوله (١٣٤) في آخر الحديث (١١٠٩) : « من قال أنا خير من

يونس بن متّى ؛ فقد كذب » ؛ فإن فيه من هو كثير الخطأ ، لكني قوّيته بطريق أخرى ؛ كما سترى . ومثله الحديث (١٣١٢) : «إذا مرض العبد . .» .

وهذه الطريقة في تقوية الحديث بالطرق قد جريت عليها في سائر كتبي ، وبخاصة منها « سلسلة الأحاديث الصحيحة » ، مع مراعاة الشرط المعروف في ذلك ، وهو السلامة من متروك أو متهم . . » .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٩٣) :

« فأقول : هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذين يتعصبون لـ «صحيح البخاري» ، وكذا لـ «صحيح مسلم» تعصباً أعمى ، ويقطعون بأنّ كل ما فيهما صحيح ! ويقابل هؤلاء بعض الكتاب الذين لا يقيمون لـ «الصحيحين» وزناً ، فيردون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم» .

من شروط الشاهد

قال شيخنا في «الصحيحة» (٤/١٨٥) :

« ولما كان من شروط الشواهد أن لا يشتد ضعفها وإلا لم يتقوَّ الحديث بها كما قرره العلماء في «علم مصطلح الحديث» ، وكان من الواجب أيضاً أن تكون شهادتها كاملة ، وإلا كانت قاصرة » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٩١) :

« فهو شاهد قاصر جداً ، وهذا مما يقع فيه كثيراً المشار إليه وأمثاله ممن لا فقه عندهم ، ولا معرفة بالمعاني والمتون من المشتغلين بهذا العلم الشريف » .

وقال شيخنا في «الإرواء» (٣/١٣٤) :

« ولا يصلح الاستشهاد بالمجمل على المفصل كما هو ظاهر » .

عنعنة الأعمش

قال شيخنا في «الصحيحة» (٤/٤٠٣) :

« لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة ، ما لم يظهر الانقطاع فيها ، وقد قال الذهبي في ترجمته في «الميزان» : « ومتى قال : (عن) تطرق إليه احتمال التدليس ، إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم ، وأبي وائل ، وأبي صالح السَّمّان ، فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٦٨) :

« العلماء المتأخرون قد مشَّوا أحاديثه المعنعنة ؛ إلا إذا بدا لهم ما يمنع من ذلك » .

شيوخ مالك

قال شيخنا في «الصحيحة» (٤/٦٤٥) :

« وقد ذكر السيوطي في مقدمة « إسعاف المبطأ برجال الموطأ » : أن شيوخ مالك كلهم ثقات » .

قال شيخنا في «الإرواء» (٥/٧٤) :

«لكن شيوخ مالك كلهم ثقات كما هو معلوم لدى العلماء بالرجال» .

شعبة لا يروي إلا عن ثقة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥/١٢) :

« ويكفي في تعديله رواية شعبة عنه ، فإنه كان ينتقي الرجال الذين كان يروي عنهم ، كما هو مذكور في ترجمته »[1] .

وقال في «الضعيفة» (٢/٢٨٢) :

« كون شعبة معروفاً بالتشدّد في الرواية لا يستلزم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة ، بله من فوقهم ، فقد وجد في شيوخه جمع من الضعفاء» ، ثم ذكر شيخنا ثمانية عشر راوياً من شيوخ شعبة ضعفاء ، ثم قال :

« من أجل ذلك قالوا في «علم المصطلح» : وإذا روى العدل عمّن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين ، وهو الصحيح كما قال النووي في «التدريب» (٢٠٨) وراجع له شرحه «التقريب» . . . » .

ثم قال :

« وكم من حديث رواه شعبة ، ومع ذلك ضعفه العلماء بمن فوقه من

---

(١) قلت : قال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٨/٤٢٤) :
« إذا رأيت شعبة يحدّث عن رجل فاعلم أنه ثقة ؛ إلا نفراً بأعيانهم » .

مجهول أو ضعيف » .

أحمد شاكر يقبل رواية ابن إسحاق مطلقاً

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٣٢/٥) :

« وأما الشيخ أحمد شاكر فقال في تعليقه على «المسند» : « إسناده صحيح » !

قلت : وذلك من تساهله الذي عرف به ، ولا سيما بالنسبة لتمشيته لعنعنة ابن إسحاق ، وعدم تفريقه بين حديثه المعنعن ، وحديثه الذي صرح فيه بالسماع ، على خلاف ما عليه العلماء » .

قولهم : «رجاله وثقوا» أو قولهم في الراوي : «وثق»

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٧٩/٥) :

« فإنَّ هذا فيه إشارة إلى أن بعض رجاله وثقوا توثيقاً مريضاً .

ويكثر من هذا التعبير الحافظ الذهبي في كتابه « الكاشف » ، وقد تتبعت قوله هذا في عشرات التراجم ، فوجدتها كلها أو جُلَّها ممن تفرد ابن حبان بتوثيقه ، ويقول فيهم وفي أمثالهم في « الميزان » : « مجهول » ، ويقول الحافظ : « مقبول » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٧٣٣/٦) :

« قال الذهبي في الكاشف : « وثق » .

قلت : يشير إلى أن ابن حبان وثقه ، وأن توثيقه هنا غير معتمد ؛

لأنه يوثق من لا يعرف ، وهذا اصطلاح منه لطيف عرفته منه في هذا الكتاب ، فلا ينبغي أن يفهم على أنه ثقة عنده ، كما يتوهم بعض الناشئين في هذا العلم » .

طريقة الإسماعيلي في «معجمه»

قال شيخنا في «الصحيحة» (٢٧٥/٥) :

« ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . لكن الظاهر أنه من المقبولين عند الإسماعيلي ، فقد ذكر في مقدمة كتابه « المعجم » أنه يبين حال من ذمت طريقه في الحديث بظهور كذبه فيه أو اتهامه به أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه . والله أعلم » .

الواحدي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦٤٦/٥) :

« ووجه كذبه أن المبتدئين في هذا العلم يعلمون أن الواحدي ليس من أصحاب «السنن الأربعة» ، وإنما هو مفسر ، يروي بأسانيده ما صحّ وما لم يصحّ » .

صحة الإسناد

قال شيخنا في «الصحيحة» (٣٩/٦) :

« هذا ولم يتبين لي وجه النكارة التي ذكر المنذري ، وحكاها ابن

الجوزي عن الإمام أحمد ، ونحن على الصحة التي تقتضيها صحة الإسناد ، لا نخرج عنها إلا بحجّة بيّنة ، ويعجبني بهذه المناسبة كلمة رائعة وقفت عليها في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨٨/٩) : « قال يحيى بن سعيد (وهو القطان الإمام) : لا تنظروا إلى الحديث ، ولكن انظروا إلى الإسناد ، فإن صحّ الإسناد ، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصحّ الإسناد » والله تعالى هو الموفق » .

من الاضطراب المقبول

قال شيخنا في «الصحيحة» (٤١/٦) :

« وأما تردّد الحجّاج بين أبي نضرة وأبي الصديق ، فممّا لا يضر في صحة السند لأنه تردّد بين ثقتين ، فتنبّه » .

صالح مولى التوأمة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٢/٦) :

« قال الحافظ عقبه : « قلت : إسناده حسن ، لأن سماع موسى من صالح قبل الاختلاط » .

قلت : وهذه فائدة هامّة لا توجد هكذا في كتب الرجال ، فقد ذكروا فيها أن صالحاً كان اختلط ، وأن ابن أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعيد سمعوا منه قبل الاختلاط ، ولم يذكروا معهم موسى بن عقبة هذا ، وهو حري بذلك ، فقد كانت وفاته سنة (١٤١) ، فهو متقدم الوفاة عليهم بنحو عشر سنين ، وأكثر من ذلك بالنسبة لبعضهم .

وقد غفل عن هذه الفائدة الحافظ المنذري فأشار في «الترغيب» (١٣١/٢) إلى إعلاله بصالح مولى التوأمة ، وصرح بذلك الهيثمي ، فقال في «مجمع الزوائد» (٢٦٠/٣) :

« رواه البزار ، وفيه صالح مولى التوأمة ، وهو ضعيف » .

رواية جمع من الثقات عن الراوي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٨٥/٦) :

« وقد ترجمه الخطيب (٤٥٧/٨ ـ ٤٥٨) برواية جمع من الحفاظ عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فمثله يحتجّ به ولو في مرتبة الحسن » .

جامع رزين المسمى «تجريد الصحاح»

قال شيخنا في «الصحيحة» (١٠٧/٦) :

« وإنا لنعهد من رزين أنه كثيراً ما يخلط بين حديث وحديث يختلفان في المخرج ، فيسوق أحدهما ثم يضمّ إليه زيادة من حديث آخر ، دون أن يشير إلى ذلك ، وقد تكون زيادة لا أصل لها في شيء من طرق الحديث . والله أعلم » .

وقال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الضعيفة» (٣٧٣/١) :

«فاعلم أن كتاب رزين هذا جمع بين الأصول الستة : «الصحيحين» ، و «موطأ مالك» ، و «سنن أبي داود» ، و «النسائي» ، و «الترمذي» ، على

نمط كتاب ابن الأثير المسمى «جامع الأصول من أحاديث الرسول» ، إلا أن في كتاب «التجريد» أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هذه الأصول كما يعلم مما ينقله العلماء عنه مثل المنذري في «الترغيب والترهيب» . . » .

وقال شيخنا في «نقد نصوص حديثية» (٤٦) :

« قلت : هو رزين بن معاوية أبو الحسن العبدري الأندلسي السرقسطي المتوفى سنة (٥٣٥) صنف : « تجريد الصحاح والسنن » وهو المراد عند نسبة الحديث إليه ، وهو غير معروف اليوم ، وإنما يعزو إليه المصنف وغيره بواسطة كتاب آخر ، مثل « جامع الأصول » لابن الأثير و « المشكاة » وغيره .

ويبدو مما ينقل العلماء عنه أنه وقع في كتابه كثير من الأحاديث والزيادة في المتون مما لا أصل له عند أحد من أئمة الحديث فضلاً عن الكتب الستة ، من ذلك صلاة الرغائب » .

ثم قال :

« من أجل ذلك فلا غناء ولا فائدة من عزو الحديث إلى رزين لا سيما إذا كان الحديث المنسوب إليه هو في بعض الأصول الستة » .

«معجم الطبراني الأوسط»

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٢٢٦) :

« وجدت للحديث مصدراً جديداً لم أكن قد وقفت عليه من قبل ،

بل كان في حكم المفقود عندي ، ألا وهو « المعجم الأوسط » للإمام الطبراني ، فأحببت أن أعرف القراء الكرام بذلك بطريق العزو إليه ، لعل أحداً منهم ممن يشاركنا في هذا العلم ، ويوجد لديه فراغ من الوقت ، يسعى إلى تحقيقه ، وإخراجه إلى عالم المطبوعات ، فإنه غزير المادة جداً ، «فيه كل نفيس وعزيز ومنكر» كما قال الذهبي في ترجمته من التذكرة» .

وقال شيخنا في الحاشية :

« ثم طبع بعد نحو عشر سنوات من كتابة ما تقدم في عشر مجلدات دون أي تخريج أو تحقيق حديثي ! » .

توثيق الحاكم

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصحيحة» (٣٢٥/٦) :

« تصحيح الحاكم للحديث مع تصريحه بجهالة بعض رواته ، دليل على أن من مذهبه تصحيح حديث المجهولين ، فهو في ذلك كابن حبان ، فاحفظ هذا فإنه ينفعك في البحث والتحقيق إن شاء الله تعالى » .

قال شيخنا في «الصحيحة» (٧٦٧/٦) :

« ولم يوثقه غير الحاكم وهو متساهل في التوثيق كابن حبان والعجلي ، وقد وثقه أيضاً (٨٣٥) ، فلا تطمئن النفس لما تفردوا به من التوثيق » .

ابن الجــوزي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٣٦٧) :

« لا سيما وهو يعلم تشدّد ابن الجوزي في نقده للأحاديث » .

قال شيخنا في تعليقه على كتاب «حقيقة الصيام» لابن تيمية (١٩) معلقاً على كلام ابن تيمية حينما قال : « ورواه ابن الجوزي في حجة المخالف ولم يضعفه ، وعـادته الجرح بما يمكن » قال شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ :

« قلت : هذه العادة من ابن الجوزي غير مطّردة ، فإنه كثيراً ما يسكت عن الحديث مع ضعفه ، لا سيّما إذا كان من أدلة مذهبه ، وهذا الحديث على خلاف مذهبه ، فمن العجيب سكوته عنه مع ظهور ضعفه وكثرة علله » .

لا فرق بين : « قال » و « عن »

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٣٧٩) :

« لأن صالحاً هذا ثقة غير مدلس ، فلا فرق بين قوله : « قال » وقوله : « عن » و « ذكر » ونحوه ، كما هو مقرر في علم المصطلح » .

جهالة الصحابي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/٤٥٠) :

« فإنه لم يسمَّ ، وذلك مما لا يضر ، لأنه صحابي ، والصحابة كلهم عدول كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث » .

« مسند أبي عوانة »

قال شيخنا في «الصحيحة» (٤٦٥/٦) :

« ومن المعلوم عند النابغين العارفين بهذا الفن أن «مسند أبي عوانة» إنما هو مستخرج على «صحيح مسلم» يخرج فيه أحاديثه بأسانيد له إلى شيخ مسلم أو من فوقه إذا تيسر له ، وهو الغالب » .

شرط اللقاء شرط كمال لا شرط صحة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٥٢٨/٦) :

« تبنى قول بعض المتقدمين بشرطية ثبوت اللقاء ، وليس المعاصرة فقط ، ومع أن هذا الشرط غير مسلّم به عند الإمام مسلم وجماهير المحدثين والفقهاء كما هو معلوم في كتب «المصطلح» ، فهو عند التحقيق شرط كمال ، وليس شرط صحة » .

قلت : وقد وضّح شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ المسألة وبسط فيها الكلام بما لا تراه في كتاب ؛ في كتابه «النصيحة» (ص ١٧) ، فانظره .

تخريج ابن علان لكتاب «الأذكار» للنووي

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦١٠/٦) :

« ومن المعلوم أن جل تخريجاته إنما هي نقل منه عن «نتائج الأفكار في تخريج الأذكار» للحافظ ابن حجر العسقلاني » .

متى تفيد أحاديث «الصحيحين» العلم ؟

قال شيخنا في «الصحيحة» (٧٦١/٦) :

« بل إنني أقول : إنه صحيح يقيناً لأنه من أحاديث «الصحيحين» التي تلقتها الأمة بالقبول . . وما كان كذلك من أحاديثهما فهو يفيد العلم كما هو مقرر في «المصطلح» ، وراجع لذلك «شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير » .

« مسند أبي يعلى »

قال شيخنا في «الصحيحة» (٨٦٥/٦) :

« قلت : وأشار بقوله : «الكبير» إلى أن لأبي يعلى مسندين : كبيراً وصغيراً ، و «الصغير» هو المعروف اليوم ، وهو الذي يطبع الآن في دمشق ، وصدر منه أكثر من عشرة أجزاء » .

ثم قال شيخنا في الحاشية :

« ثم طبع فيما بعد كاملاً ، بتحقيق الأخ (حسين سليم الديراني) ، ولي عليه انتقادات كثيرة سبق ذكر بعضها » .

خبر الوحدان من الصحابة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٩٠٣/٦) :

« قلت : وفي قبول خبر «الوحدان» من الصحابة ـ وهم الذين لم يرو عنهم غير واحد من التابعين ـ خلاف عند المحدثين ، قال الحافظ في

«الإصابة» (١/١٥) :

« ثم من لم يعرف حاله إلا من جهة نفسه فمقتضى كلام الآمدي الذي سبق ومن تبعه أنه لا تثبت صحبته ، ونقل أبو الحسن بن القطان فيه الخلاف ، ورجح عدم الثبوت ، وأما ابن عبد البر فجزم بالقبول بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح ، وقوّى ذلك بتصرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم ، ولا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عن من مضى ، ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي : « أخبرني فلان مثلاً أنه سمع النبي ﷺ يقول » ، سواء أسماه أم لا » .

وقد رجح الحافظ ثبوت الصحبة بذلك فقد قال قبيل ذلك :

« الفصل الثاني : في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً » :

« وذلك بأشياء أولها : أن يثبت بطريق التواتر أنه صحابي ، ثم بالاستفاضة والشهرة ، ثم بأن يروى عن أحد من الصحابة أن فلاناً له صحبة مثلاً ، وكذا عن آحاد التابعين بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح » والله أعلم .

قلت : وعلى هذا جرى إمام السنة أحمد بن حنبل - رحمه الله - في «مسنده» ؛ فإن فيه عشرات الأحاديث عن جماعة من الصحابة لم يسموا ، يقول التابعي فيهم : «عن بعض أصحاب النبي ﷺ» ، أو «بعض من شهد النبي ﷺ» ، وتارة : «خادم النبي ﷺ» ، وأحياناً

كثيرة : «رجل من أصحاب النبي ﷺ » ، ونحوه كثير وكثير جداً ، يتبين ذلك بوضوح لمن يراجع كتابي «فهرس رواة المسند» ، المطبوع في أول «المسند» ، بحيث لو جمع ذلك في كتاب لكان في مجلد كبير . وفي كتب «التخريج» من ذلك الشيء الكثير ، ومنها هذه السلسلة » .

«مسند الإمام أحمد»

قال شيخنا في «الصحيحة» (١١١٩/٦) :

« مسند أحمد» المطبوع فيه خرم ، بدليل عزو الحافظ وغيره لهذا الحديث إليه ، مما يجعلني أظن أن له رواية أخرى أوسع مادة من رواية المطبوع ، فيكون أمره من هذه الحيثية كأمر «مسند أبي يعلى» المطبوع فإن له رواية أخرى أوسع منه ، وهي التي يعتمد عليها الحافظ في «المطالب العالية» خلافاً لشيخه الهيثمي فإنه اقتصر على الرواية المختصرة كما نص عليه هو في المقدمة . والله أعلم »[١] .

قال شيخنا في تخريج «كتاب السنة» لابن أبي عاصم (٢٢٦/١) :

« وهو يعلم أيضاً أن الإمام أحمد لم يحتجّ بكل راوٍ وبكل حديث أخرجه في «مسنده» ، . . لأن «المسند» ليس بمنزلة الصحاح ، ولا بمنزلة بعض السنن التي يقع فيها بيان من يحتجّ به ممن لا يحتجّ به ولو أحياناً » .

---

(١) قلت : ثم تبين بأن النسخة المطبوعة قديماً من «المسند» تحوي سقطاً وتحريفاً في عشرات من المواطن .

قال شيخنا في ردّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (٦) :

« وأما «مسند الإمام أحمد» ؛ فهو لغزارة مادته تكثر فيه الأحاديث الضعيفة ، وهذا مما لا خلاف فيه عند أهل العلم . قال الحافظ العراقي :

« وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها في جزء » . ذكره السيوطي في كتابه (ص ١٠٠) . ثم نقل عن الحافظ ابن حجر أنه ردّ في كتابه : « القول المسدد في الذب عن المسند » قول من قال بأن في المسند أحاديث موضوعة .

قلت : فهذا موضع خلاف وبحث ، ولشيخ الإسلام ابن تيمية فيه رأي وسط لا داعي لذكره الآن ، والقصد بيان أن وجود الأحاديث الضعيفة في «المسند» أمر متفق عليه بين حفاظ الحديث ، وقد كشف عن ذلك كشفاً عملياً دقيقاً العلامة أحمد شاكر فيما علقه على «المسند» الجديد في طبعته ، ـ رحمه الله تعالى ، وجزاه خيراً ـ » .

وقال شيخنا في ردّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (٩) :

« والمسند خاص بالموصول من الحديث كما هو معلوم » .

قال شيخنا في «الذب الأحمد» (٢٢) :

« من المعلوم أن «مسند أحمد» ـ رحمه الله ـ يرويه عنه ابنه عبد الله ، ويرويه عن عبد الله أبو بكر القطيعي ـ رحمه الله ـ ، فما كان من أحاديث أحمد فيه ؛ فلا بد من أن يذكر فيها اسمه ، وهي ـ عادة ـ تكون مصدرة بقول القطيعي : « حدثنا عبد الله : حدثنا أبي . . » ، وهذا

النوع هو الغالب على «المسند» ، وما كان من زيادات عبد الله ؛ يقول القطيعي فيها : « حدثنا عبد الله : حدثنا فلان بن فلان . . » يسمي شيخه الذي هو غير أبيه » ، ثم ضرب شيخنا أمثلة فانظرها إن شئت .

وقال شيخنا في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/١٥١) :

« اعلم أن زيادات عبد الله هذه ليست كتاباً خاصاً ألفه عبد الله وإنما هي أحاديث ساقها في «مسند» أبيه يرويها عن شيوخ له بأسانيدهم عنه ﷺ ، وتتميز أحاديث الزيادات عن أحاديث «المسند» بالتأمل في شيخ عبد الله في أيّ حديث فيه ، فإن كان عن أبيه ؛ فهو من أحاديث «المسند» ، وفي هذا النوع يقال فيه : « رواه أحمد » ، وإن كان عن غير أبيه ؛ فهو من زياداته في «مسند» أبيه ، وفيه يقال : « رواه عبد الله في زياداته على المسند » . . فيجب التنبُّه لهذا ، فكثيراً ما اختلط الأمر على بعض الحفّاظ فضلاً عن غيرهم ، فيعزى الحديث لأحمد وهو لابنه ! » .

وقال شيخنا في تعليقه على «الباعث الحثيث» (١/١٠٩) :

« بل يفوق [- أي المسند -] أحياناً بعض أحاديث «الصحيحين» في الصّحة » .

من وجوه الرواية

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصحيحة» (٦/١١٥٢) :

« وكثيراً ما يحدّث الراوي الحافظ بالواسطة عن شيخ له ، ثم يتيسر له الاتصال بشيخه ، والسماع منه مباشرة لما كان سمعه من قبل

بالواسطة عنه . وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف » .

تفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»

قال شيخنا في «الصحيحة» (١١٩١/٦) :

« فهو كسائر الصفات التي تميز بها «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم» كما هو مسلّم به عند جمهور العلماء » .

وقال شيخنا في تعليقه على كتاب « كلمة الإخلاص » لابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ (٦٦) :

« هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب «الصحيح» المعروف باسمه والذي يلي كتاب الإمام البخاري في الصحة ويمتاز عليه في التبويب والترتيب وله عدد من المؤلفات . ولد سنة (٢٠٤هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) » .

«مقدمة ابن الصلاح»

قال شيخنا في «الصحيحة» (١١٩٢/٦) :

« هذا وإن مما يسترعي الانتباه ويلفت النظر أن المذكورين من الحفاظ والعلماء جروا فيما كتبوا في «علم المصطلح» على نحو مما جرى عليه سلفهم في التأليف ، أعني به ابن الصلاح في «مقدمته» ، وقلما يخالفونه ، وإنما هم ما بين مختصر وملخص ومقيد وشارح ، كما يعلم ذلك الدارس لمؤلفاتهم فيه » .

قاعدة في الرواة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٦/١٢٧٤) :

« هب أن جرح من جرحه مقدم على توثيق من وثقه ، فلا يلزم أن يكون مجروحاً في كل من روى عنهم ، كما أن العكس غير لازم أيضاً ، أي لا يلزم من كون الراوي ثقة أن يكون ثقة في كل من روى عنهم ، كما هو معلوم عند المشتغلين بهذا العلم ، فقد يكون المجروح له نوع اختصاص ببعض الرواة والحفظ لحديثهم فيكون ثقة في مثلهم » .

من أسند فقد برئت ذمته

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٩) :

« وأهل العلم يعلمون أن المحدثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدها فقد برئت ذمتهم ، ورفعت المسؤولية عنهم ، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة ؛ بل موضوعة ، وليس كذلك من ساق الحديث دون إسناده ، فعليه أن يبيّن حاله مقابل حذفه إسناده ، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به ، ولو ذكر من أخرجه كما يفعل بعض الفقهاء المتأخرين ، فأين هذا من صنيع المحدثين ؛ الناصحين للأمة بروايتهم الأحاديث بأسانيدها التي تكشف عن مراتبها ؟ » .

عطية العوفي

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/١٣) :

« فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه

بالتحديث ، بل هو من النوع الذي يسمى بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه ؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله ؛ كما كنت بينته في «التوسل» (٩٤ ـ ٩٥) ، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذّاب كنّاه بأبي سعيد ، يوهم أنه أبو سعيد الخدري ! ولهذا لما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين ؛ قال : « مشهور بالتدليس القبيح » .

يشير إلى هذا النوع المحرم ، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً ، ولو ثبت عنه أنه قال : حدثني أبو سعيد » .

كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٢١) :

« وكتاب النسائي [أي : عمل اليوم والليلة] أنظف بكثير من كتاب تلميذه [أي : ابن السُّنِّي]» .

ابن قيم الجوزية

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٢٢) :

« ومعلوم لدى العلماء أن ابن القيّم قلّما يخالف شيخه [شيخ الإسلام ابن تيمية] في آرائه واجتهاداته » .

المرسل من أقسام الضعيف

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٥٥) :

« لما عرف من «علم مصطلح الحديث» أن الحديث المرسل من أقسام

الحديث الضعيف عند جمهور علماء الحديث » .

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٤٦/٣) :

« يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعياً ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، لأنه على الاحتمال الثاني ، يحتمل أن يكون التابعي الذي لم يسم ثقة ، ويحتمل غير ذلك ، ولهذا لا يحتجّ علماء الحديث بالمرسل ، كما هو مقرر في علم المصطلح » .

قال شيخنا في «الضعيفة» (٧٣/٢) :

« فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف ؟ ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتجّ به لو عرف ، وهذا بخلاف ما لو كان المرسِل لا يروي إلا عن صحابي فإن حديثه حجّة ، لأن الصحابة كلهم عدول ، فهذا المرسَل فقط هو الذي يحتج به من بين المراسيل كلها ، وهو الذي اختاره الغزالي وصححه الحافظ العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (٧/١) ، وأما دعوى البعض أن الإجماع كان على الاحتجاج بالحديث المرسل حتى جاء الإمام الشافعي ؛ فدعوى باطلة مردودة بأمور منها ما رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١٢/١) عن عبد الله بن المبارك أنه ردّ حديث : « إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وتصوم لهما مع صيامك » بعلّة الإرسال ، في قصة له تراجع هناك ، وابن المبارك ـ رحمه الله ـ توفي قبل الشافعي بأكثر من عشرين سنة » .

قال شيخنا في «الإرواء» (١٨٥/٤) :

« تنبيـه : هذا الحـديث من أصح الأحـاديث المرسلة إسناداً ، لأن طاوساً الذي أرسله ثقة فقيه فاضل احتجّ به الجميع ، ورواه عنه ثلاثة من الثقات ، وعنهم سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ ومع ذلك فهو حديث باطل كما بيّنا ، وهو من الأدلة الكثيرة على ما ذهب إليه المحدثون أن المرسل ليس بحجّة ، وأصح منه إسناداً حديث الغرانيق ، فإنه جاء من طرق صحيحة عن جماعة من ثقات التابعين منهم سعيد بن جبير ، ومع ذلك فهو حديث أبطل من هذا ، ولي في تحقيق ذلك رسالة خاصة ، وقد طبعت » .

قال شيخنا في تعليقه على «الباعث الحثيث» (١٠٠/١) ـ معلقاً على أحمد شاكر تعريفه المرسل : ما رواه التابعي عن النبي ﷺ بدون ذكر الصحابي ـ :

« لا حاجة لذكر هذه الكلمة ؛ لأنها توهم أن علة الحديث المرسل إنما هي عدم ذكر الصحابي ؛ وليس كذلك » .

الغـــزالي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٦٠/١) :

« وإيراد الشيخ أحمد الغزالي له لا يثبته ، فليس هو من المحدثين ، وإنما هو مثل أخيه محمد ، من فقهاء الصوفية ، وكم في كتاب أخيه «الإحياء» من أحاديث جزم بنسبتها إلى النبي ﷺ ، وهي مما يقول

الحافظ العراقي وغيره فيها : لا أصل له » .

الحديث الموضوع من أقسام الضعيف

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٧١) :

« قال الحافظ العراقي : « سنده ضعيف » .

ولا منافاة بين قول الحافظ هذا ، وبين حكمنا عليه بالوضع ؛ إذ الموضوع من أنواع الحديث الضعيف كما هو مقرر في علم المصطلح » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (١/٣٤٦) :

« قوله : « لا يصح » ؛ لا ينافي كونه موضوعاً ، بل كثيراً ما تكون هذه اللفظة مرادفة لكلمة موضوع » .

إخراج الترمذي للراوي لا يعدله

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٧٤) :

« فرواية الترمذي عنه لا تعدله ، وكم في رواته من مجروحين ومتّهمين كما لا يخفى على العارفين بتراجم رواة الحديث » .

« دلائل النبوة » للبيهقي

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٩٦) :

« فقال في تخريجه (١٥) : « وأخرج البيهقي في «دلائل النبوة» ، وقد التزم أن لا يذكر في هذا الكتاب حديثاً موضوعاً » .

قلت : الالتزام المذكور غير مسلّم به ، فقد أخرج فيه غير ما حديث موضوع ، وقد نصّ على ذلك بعض النقاد ، ومن يتتبع مقالاتنا هذه في الأحاديث الضعيفة والموضوعة ؛ يجد أمثلة ذلك » .

«شعب الإيمان» للبيهقي

قال في «الضعيفة» أيضاً (١/٥٦٠) :

« ولعل السيوطي اغتر بإيراد البيهقي له في «الشعب» ؛ بناء على ما نقله هو غير مرة عنه ؛ أنه لا يورد في «الشعب» ما كان موضوعاً ، فاعلم أن هذا ليس صحيحاً على إطلاقه ، أو هو رأي البيهقي وحده في كتابه ، وإلا فكم فيه من موضوعات سبق بعضها ، ويأتي الكثير منها ، وفي حفظي أن السيوطي قد وافق على وضع بعضها ، فهذا كله يدلنا على أن السيوطي يغلب عليه التقليد في كثير من الأحيان ، وهذا هو السبب في وقوع الأحاديث الموضوعة في كتابه «الجامع الصغير» الذي نصّ في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ! » .

لم يَضِعْ شيء من أحاديث النبي ﷺ

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/١٤١) :

« قال السيوطي في «الجامع الصغير» : «ولعله خُرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا » .

وهذا بعيد عندي ، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة المحمدية بعض أحاديثه ﷺ ، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده » .

إبطال الكشف

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/١٤٥) :

« وأما قول الشعراني في «الميزان» (١/٢٨) :

« وهذا الحديث ، وإن كان فيه مقال عند المحدثين ، فهو صحيح عند أهل الكشف » ؛ فباطل ، وهراء لا يلتفت إليه ! ذلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة ، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها ، كهذا الحديث ؛ لأن الكشف أحسن أحواله - إن صح - أن يكون كالرأي ، وهو يخطئ ويصيب ، وهذا إن لم يداخله الهوى ، نسأل الله السلامة منه ، ومن كل ما لا يرضيه » .

السيوطي

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/١٨٢) :

« ومن هنا يتبين لك الفرق بين الذهبي والسيوطي ، فإن الأول حافظ نقاد ، والآخر جمّاع نقال ، وهذا هو السر في كثرة خطئه وتناقضه في كتبه » .

وقال شيخنا - رحمه الله تعالى - في «الضعيفة» أيضاً (١/٢٧٣) :

« فإذا كان السيوطي لا يحكم بوضع حديث يرويه مثل هذا الرجل البيّن كذبه ، فهو دليل واضح على مبلغ تساهله في حكمه على

الأحاديث ، فاعلم هذا ، ولا تنسه ؛ يفدك ذكرك إياه في مواطن النزاع » .

كتاب « تعجيل المنفعة »

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢١٣/١) :

« أبو عبد الله مسلمة الرازي لم أجد له ترجمة ، ولم يورده الحافظ ابن حجر في : « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة » مع أنه على شرطه ، وقد فاته من مثله تراجم كثيرة » .

العجلوني صاحب « كشف الخفاء »

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٢٢/١) :

« أورد هذا الحديث الشيخ العجلوني في «الكشف» (٢٧٧/٢) ، ولم يتكلم عليه بشيء هو ولا من نقله عنه ، وهو ابن حجر الهيتمي ! وهذا مما يدل على أن الشيخ العجلوني ليس من النقاد ، وإلا كيف يخفى عليه حال هذا الحديث الباطل » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» أيضاً (٢٦١/١) :

« وهذا من الأدلة الكثيرة على أن العجلوني مقلد ناقل ! » .

« العلل المتناهية » لابن الجوزي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٦٨/١) :

« قلت : فهو بكتاب ابن الجوزي الآخر « الموضوعات » أولى ، وله من مثله الشيء الكثير ، كما أنه يورد في هذا ما هو بـ « العلل » أولى ، كما هو معروف عند العلماء » .

زوال جهالة العين

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣٠٢/١) :

« زالت جهالة عينه برواية جماعة عنه ذكرهم ، ولا يخفى أن زوال جهالة العين لا يلزم منه زوال جهالة الحال » .

المنـذري

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣١١/١) :

« والمنذري يميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين ، وهو يشبه في هذا ابن حبان والحاكم من القدامى ، والسيوطي ونحوه من المتأخرين » .

البيهقي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣٧٥/١) :

« والحق قول البيهقي ، وهو أعلم من شيخه [الحاكم] بالجرح والتعديل » .

إطلاق العزو للبزّار

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤٠٩/١) :

« قلت : إطلاق العزو للبزّار يعني أنه رواه في «مسنده» ؛ كما هو المصطلح عليه عند المحدثين » .

مراعاة الطبقة أو الصحة في العزو

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤٢٨/١) :

« قلت : المحاملي أشهر وأقدم من الديلمي أيضاً ، فالعزو إليه أولى ، والموفق هو الله تعالى » .

وقال شيخنا في تعليقه على «بداية السول» للعز ابن عبد السلام (٢٦) :

« يعزو الحديث لغير المشاهير من أصحاب السنن وغيرهم ممن ألف في الصحيح ، وهذا مخالف لاصطلاح العلماء » .

وقال شيخنا في ردّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (٤٤) :

« قال مغلطاي : « ليس لحديثي عزو حديث في أحد الستة لغيرها ، إلا لزيادة ليست فيها ، أو لبيان سنده ورجاله » نقله المناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٨٠) » .

وقال شيخنا في ردّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» أيضاً (٨٩) :

« لقد قدّم البوطيُّ الترمذي والحاكم على أبي داود في الذكر ، والمعروف عند العلماء خلافه ، فلا أحد منهم يقدّم الترمذي فضلاً عن الحاكم على أبي داود ، بل يقولون : رواه أبو داود والترمذي والحاكم ، كما يقولون : رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، لا يعكسون ذلك مطلقاً ، وذلك تأدّب منهم من باب إنزال الناس منازلهم » .

سكوت ابن أبي حاتم عن الراوي

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٤٦٩) :

« فمثل هذا أقرب إلى أن يكون مجهولاً عند ابن أبي حاتم من أن يكون ثقة عنده ، وإلا لما جاز له أن يسكت عنه ، ويؤيد هذا قوله في مقدمة الجزء الأول (ق١/٣٨) : « على أنّا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل ؛ كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم ؛ رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله » .

فهذا نصّ منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك ، فلا يجوز أن يتخذ سكوته عن الرجل توثيقاً منه له ؛ كما يفعل ذلك بعض أفاضل عصرنا من المحدثين وغيرهم »[١] .

« تفسير ابن أبي حاتم »

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٤٨٥) :

« تبين لنا من رواية ابن أبي حاتم في «تفسيره» لمثل هذا الحديث الباطل أن ما ذكره في أول كتابه «التفسير» : « أنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً وأثبتها متناً » ؛ كما ذكره ابن تيمية[٢] ؛ ليس على عمومه ، فليعلم هذا » .

إطلاق ابن أبي شيبة

قال شيخنا في «الضعيفة» (١/٥٥٠) :

---

(١) قلت : قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/٣٤٢) في ترجمة إياس ابن نذير : « وذكره ابن أبي حاتم وبيض ؛ فهو مجهول » .

(٢) في جواب أهل الإيمان (٢٦) قاله شيخنا .

« وابن أبي شيبة عند الإطلاق ؛ إنما يراد به أبو بكر هذا صاحب «المصنف» ، واسمه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي ، ويراد به تارة أخوه عثمان بن محمد ، ولا يراد إطلاقاً ابنه محمد بن عثمان » .

ردّ الحديث الواهي بالحديث الضعيف

قال شيخنا في «الضعيفة» (٥٨٠/١) :

« وأنا لا أجيز لنفسي الاحتجاج بمثل هذا الحديث ؛ كما هو الظاهر ولكن التحقيق العلمي يسمح بردّ الحديث الواهي بالحديث الضعيف ما دام ضعفه أقل منه ؛ كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف » .

« اللآلئ المصنوعة » للسيوطي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٦٣٠/١) :

« فنجده [1] في كثير من الأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها ، يحاول تخليصها من الوضع ؛ ناظراً إلى السند فقط ، بينما ابن الجوزي نظر إلى المتن أيضاً ، وهو من دقيق نظره الذي يحمد عليه » .

معنى قول الذهبي : ما علمت في النساء من اتهمت

قال شيخنا في «الضعيفة» (٦٤٤/١) :

---

(١) أي السيوطي في كتابه «اللآلئ المصنوعة» .

« قال عنهن الذهبي : « وما علمت في النساء من اتهمت ، ولا من تركوها » .

قلت : وليس معنى كلام الذهبي هذا إلا أن حديث هؤلاء النسوة ضعيف ، ولكنه ضعف غير شديد » .

قول البخاري : سكتوا عنه

قال شيخنا في «الضعيفة» (٦٦٢/١) :

« قال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (١١٨) : « إذا قال البخاري في الرجل : سكتوا عنه أو : فيه نظر . فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح ، فليعلم ذلك » .

وقال العراقي في «شرح ألفيته» : « هذه العبارة يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه » . انظر «الرفع والتكميل» (١٨٢ ـ ١٨٣) .

وقال المروزي في «مسائل الإمام أحمد» (٢١٧) : « قلت : متى يترك حديث الرجل ؟ قال : إذا كان الغالب عليه الخطأ » .

فتأمل ، فإن معنى قول البخاري : « سكتوا عنه » ؛ أنه جرح مفسر ؛ خلافاً لما يظنه بعضهم » .

قول البخاري : منكر الحديث

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٢) :

« قلت : وأفاد البخاري بكلمته السابقة أنه لا تحل الرواية عنه فهو عنده متهم » .

وانظر أيضاً «الضعيفة» (١٣/٢) .

الحكم على الحديث بالوضع من جهة المتن

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الضعيفة» (٨٦/٢) :

« ثم إنَّ المحققين من العلماء قديماً وحديثاً لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط ، بل كثيراً ما ينظرون إلى متنه أيضاً ، فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها ؛ لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع ، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك » .

« المختارة » للضياء المقدسي

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٢٨/٢) :

« فإيراد الضياء له في «المختارة» لا يجعله عندنا من الأحاديث المختارة ، بل هذا يؤيد ما ذكرته مراراً من أن شرطه في هذا الكتاب قائم على كثير من التساهل من الإغضاء عن جهالة الرواة تارة ، وعن ضعفهم تارة أخرى » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (٣٤٣/٢) :

« وهو من الأدلة الكثيرة على أن الضياء ـ رحمه الله ـ متساهل في

التصحيح كالحاكم ، وإن كان هو أحسن حالاً منه كما شهد بذلك ابن تيمية - رحمه الله - » .

التثبت من صحة الحديث

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٣٩/٢) :

« (فائدة هامّة) : قال ابن الجوزي عقب الحديث : «قلت : كنت قد سمعت هذا الحديث في زمن الصبا فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة لحسن ظني بالرواة ، فلما علمت أنه موضوع تركته ، فقال لي قائل : أليس هو استعمال خير ؟ قلت : استعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً ، فإذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروعيّة » .

أقول : وإذا خرج عن المشروعيّة فليس من الخير في شيء ، فإنه لو كان خيراً ؛ لبلغه ﷺ أمته ، ولو بلغه ؛ لرواه الثقات ، ولم يتفرد بروايته من يروي الطامات عن الأثبات .

وإن فيما حكاه ابن الجوزي عن نفسه لعبرة بالغة ، فإنها حال أكثر علماء هذا الزمان ومن قبله ، من الذين يتعبدون الله بكل حديث يسمعونه من مشايخهم ، دون أي تحقّق منهم بصحته ، وإنما هو مجرّد حسن الظن بهم . فرحم الله امرأً رأى العبرة بغيره فاعتبر » .

الموقوف لا يشهد للمرفوع

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٦٩/٢) :

« ولو صحّ فهو شاهد على الحديث لا له ؛ لأن الموقوف لا يصحّ أن يشهد للمرفوع كما لا يخفى » .

كثرة المخرجين للحديث

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٩٦/٢) :

« قلت : كثرة المخرجين للحديث لا تعطيه قوة إذا انتهت أسانيدهم إلى طريق واحدة » .

عمل العالم وفتياه على وفق الحديث

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٧٨/٢) :

« ولذلك جاء في «علم المصطلح» : « وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكماً بصحته ، ولا مخالفته قدح في صحته ولا في روايته » . كذا في «تقريب النووي» (٢٠٩) بشرح «التدريب» . » .

كبار التابعين

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٨٠/٢) :

« هب أنه من كبار التابعين ، فذلك لا ينفي عنه جهالة العين فضلاً عن جهالة الوصف عند أحد من أئمة الجرح والتعديل ، بل إن سيرتهم في ترجمتهم للرواة يؤيد ما ذكرنا » .

متى يقبل الجرح غير المفسّر

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٨٠/٢) :

« قوله : « ولم ينقل أهل الشأن جرحاً مفسّراً في حقه » .

قلت : لا ضرورة إلى هذا الجرح ، لأنه ليس بمثله فقط يثبت الجرح ، بل يكفي أن يكون جرحاً غيرَ مُفَسَّرٍ إذا كان صادراً من إمام ذي معرفة بنقد الرواة ، ولم يكن هناك توثيق معتبر معارض له ، كما هو مقرر في «علم المصطلح» ، فمثل هذا الجرح مقبول ، لا يجوز رفضه ، ومن هذا القبيل وصفه بالجهالة ، لأن الجهالة علّة في الحديث تستلزم ضعفه » .

ليس شرطاً أن يكون المعدل أو الجارح من طبقة الراوي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/ ٢٨٠) :

« لا قائل بأن الراوي سواء كان تابعياً أو ممن دونه بحاجة إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته ، بل يكفي في ذلك أن يوثقه إمام من أئمة الجرح والتعديل سواء كان من طبقته أو ممن دونها » .

وقال شيخنا في «الإرواء» (٢/ ٢٧٩) :

« على أن هذا الشرط مما لا أصل له عند العلماء ، بل نحن نعلم أن أئمة الجرح والتعديل جرّحوا مئات الرواة الذين لم يَرَوْهم ، وذلك لما ظهر لهم من عدم ضبطهم لحديثهم بمقابلته بأحاديث الثّقات المعروفين عندهم . وهذا شيء معروف لدى المشتغلين بعلم السُّنَّة » .

« الدر المنثور » للسيوطي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٣٨٦) :

« وهو لم يتكلم على إسناده كما هي عادته ، وذلك من عيوب كتابه الحافل بالأحاديث والآثار » .

الحديث المنكر

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٤٢٥) :

« فهي زيادة منكرة لتفرّد هذا الضعيف بها مخالفاً للثقة » .

قال شيخنا في «تصحيح حديث إفطار الصائم» (٢٥) :

« لأن من المقرر في علم الحديث أن الثقة إذا خالف في حديثه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً فحديثه شاذ ، وإذا كان المخالف ضعيفاً فحديثه منكر » .

هل تكلم المحدِّثون على جميع الأحاديث ؟

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٤٢٧) :

« ففي هذا الحديث ـ ومثله كثير ـ لأكبر دليل على جهل من يزعم أنه ما من حديث إلا وتكلم عليه المحدثون تصحيحاً وتضعيفاً » .

المنامات

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢/٤٢٥) :

« قلت : والمنامات وإن كان لا يحتجّ بها ، فذلك لا يمنع من

الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم كما لا يخفى على أهل العلم والنُّهى » .

قاعدة : يكفي الواحد في التعديل

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٤١) :

« فإن قيل : ما هي القاعدة المقررة التي اعتمد عليها الغماري في ردّه على الذهبي والعسقلاني ولم يبيّنها ؟ فأقول : هي قول ابن الصلاح وغيره : إنه يكفي الواحد في التعديل على الصحيح . وقد عرفت مما سبق أنها ليست على إطلاقها ، وأنَّ المقصود بها من لم يكن معروفاً بالتَّساهل في التوثيق والتصحيح كالحاكم وابن حبان ونحوهما » .

الجرح والتعديل للراوي من الإمام الواحد

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/١١١) :

« وما ذلك إلا لاختلاف اجتهاد الناقد في الراوي ، فقد يوثقه ، ثم يتبين له جرح يستلزم جرحه به فيجرحه ، وهذا الموقف هو الواجب بالنِّسبة لكل ناقد عارف ناصح ، وحينئذٍ فهل يقدَّم قول الإمام الموثِّق أم قوله الجارح ؟ لا شك أن الثاني هو المقدَّم بالنسبة إليه ، لأنَّه بالضرورة هو لا يجرح إلا وقد تبين له أن في الراوي ما يستحق الجرح به ، فهو بالنِّسبة إليه جرح مفسّر فهو مقدّم على التوثيق ، وعليه يعتبر توثيقه قولاً مرجوحاً مرجوعاً عنه » .

قول ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به

قال شيخنا في «الضعيفة» (١١٢/٣) :

« ثم إن قول ابن عدي : «أرجو أنه لا بأس به » .

ليس نصاً في التوثيق ، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل ، أو أوَّل مرتبة من مراتب التجريح ، مثل قوله : «ما أعلم به بأساً» كما في «التدريب» (٢٣٤) » .

موصول في صورة معلق

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٥٠/٣) :

« قال البخاري : قال أحمد بن يونس .

وأحمد بن يونس من شيوخ البخاري فهو موصول ، وإن كان في صورة المعلق كما هو مقرر في مصطلح الحديث » .

سيئ الحفظ

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٦٧/٣) :

« لأن السيئ الحفظ حديثه من قسم المردود كما هو مقرر في «المصطلح» وخصوصاً في «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر » .

« زاد المسير » لابن الجوزي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٢٨١/٣) :

« وكم فيه من أحاديث ضعيفة وواهية ، يسكت عنها ، ولا يبيِّن وهنها ، بل ربَّما أوهم صحَّتها ، كهذا ، وقد تولىّ بيان حال الكثير منها الأستاذ المعلِّق عليه ، ولكنه سكت أيضاً عن غير قليل منها » .

من معاني كلمة : مشهور

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٣٩٣) :

« الظاهر أنه يعني به الشهرة اللغوية التي لا تتنافى مع الضعف ، وهو كذلك في «علم المصطلح» حتى إنَّهم ليطلقونه على ما لا إسناد له . فتنبَّه » .

« الجامع الكبير » للسيوطي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٤٥٣) :

« فإن جامعه هذا جمع فيه ما هبّ ودبّ ، بخلاف كتابه الآخر «الجامع الصغير» فإنّه ذكر في مقدمته أنه صانه عما تفرّد به كذّاب أو وضّاع . ومع ذلك فإنه لم يستطع القيام بهذا ، فوقع فيه كثير من الموضوعات » .

« المهذب » للذهبي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٤٨٦) :

« قلت : و «المهذب» هذا للذهبي وهو كالمختصر لـ «السنن الكبرى» للبيهقي ، ولكنه يتكلم على أحاديثه تصحيحاً وتضعيفاً بأوجز عبارة » .

« التيسير » للمناوي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٣/٥٨٤) :

« وهو من الأدلّة الكثيرة على أن كتابه هذا ليس في الدِّقة وتحري الصواب ككتابه الأول : « الفيض » ، بل هو في كثير من الأحيان ، يخالف فيه تحقيقه الأوّل . والمعصوم من عصمه الله ـ عز وجل ـ » .

« نصب الرّاية » للزيلعي

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الضعيفة» (٣/٦٠٤) :

« ولو أنّه أراد خدمة السُّنة والإنصاف للعلم لأحال في ذلك على كتاب « نصب الرّاية » لأنه أشهر عند أهل العلم ، ولأن مؤلفه الزيلعي أقعد بهذا الفن وأعرف به من كلٍّ من ذكرناهم من الحنفيّة ، فإنه بحث هذه الأحاديث بحثاً حراً ، ونقدها نقداً حديثياً مجرَّداً عن العصبيَّة المذهبيَّة » .

نصيحة لمن يشتغلون
في مجال التصحيح والتضعيف

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٨) :

« لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتّئد ، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث ؛

إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله ، وتراجم رجاله ، ومعرفة علله ، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله ؛ نظراً وتطبيقاً ، بحيث يجد أن تحقيقاته ـ ولو على الغالب ـ توافق تحقيقات الحفاظ المبرِّزين في هذا العلم ، كالذهبي ، والزيلعي ، والعسقلاني ، وغيرهم .

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم ، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله ـ تبارك وتعالى ـ : ﴿ ولا تقفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً ﴾ . ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف : « تزبَّب قبل أن يتحصرم » ! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحِكَم : « مَن استعجل الشيء قبل أوانه ؛ ابتُلي بحرمانه » .

ذاكراً مع هذا ما صحَّ من قول بعض السلف : « ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويُؤخذ من قوله ويُترك ؛ إلا النبي ﷺ » .

(انظر «صفة الصلاة» (٢٨) ـ الخامسة) .

أسأل الله ـ تبارك وتعالى ـ أن يسدِّد خُطانا ، ويصلح أعمالنا ونوايانا ؛ إنه سميع مجيب » .

لا تصحَّح الأحاديث بمطابقة معانيها الواقع

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٣٦) :

« وكأن هذا الأحمق يستلزم من مطابقة معنى الحديث الواقعَ أنه

قاله رسول الله ﷺ ، وهذا جهل فاضح ، فكم من مئات الأحاديث ضعّفها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى ، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك ، ففي هذه «السلسلة» ما يغني عن ذلك ، ولو فتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنى ، دون التفات إلى الأسانيد ؛ لانْدسَّ كثير من الباطل على الشرع ، ولقال الناس على النبي ﷺ ما لم يقل . ثم تبوّؤا مقعدهم من النار والعياذ بالله تعالى » .

الحكيم الترمذي صاحب كتاب « نوادر الأصول »

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٩٢) :

« محمد بن علي الترمذي ، وهو صوفي مشهور ، صاحب كتاب « نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول» ، وهو مطعون فيه من حيث عقيدته ، فأنكروا عليه أشياء ، منها أنه كان يفضل الولاية على النبوة ، وقد تبعه في هذا ابن عربي صاحب « الفصوص» وغيرها ، كما يعلم ذلك من اطّلع على كتبه . والله المستعان » .

إطلاق العزو لأبي نعيم

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٩٧) :

« عزاه لأبي نعيم ، والمراد به عند الإطلاق في فنٍّ التخريج مؤلف «الحلية» ، ولذلك قلت آنفاً : «لم يخرجه في (الحلية)» ، واسم أبي نعيم هذا أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، توفي سنة (٤٣٠) ، وأما أبو نعيم

الذي تلقاه عنه الديلمي فاسمه ـ كما ترى ـ عبد الملك بن محمد ، وهو الجرجاني الحافظ ، مات سنة (٣٢٣) ، وهما مترجمان في «تذكرة الحفاظ» وغيره » .

فرق بين قولهم : «كذّاب» ، وبين قولهم : «وضاع»

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/١١٠) :

« فقد علمت تجريح الحاكم إياه بالوضع ، وهو شر من الكَذِبِ في الجرح كما لا يخفى على أهل العلم » .

من منهج الطبراني في « معجمه الكبير »

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/١٧٢) :

« فإن من عادته أن يروي أحياناً في مسند الصحابي أحاديث ليست من روايته ، تتعلق بفضله أو ترجمته» .

أهمّية تتبع طرق الحديث

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٢٦٤) :

« واعلم أيها القارئ الكريم ؛ أن مثل هذا التحقيق يكشف لطالب هذا العلم الشريف أهمية تتبع طرق الحديث ، والتعرف على هوية رواته ، فإن ذلك يساعد مساعدة كبيرة جداً على الكشف عن علّة الحديث التي تستلزم الحكم على الحديث بالسقوط ، وهذا ما لا يفعله جماهير المشتغلين بهذا العلم قديماً وحديثاً» .

قاعدة في تعصيب التهمة في الراوي

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٣١٠) :

« فهذا هو الصَّواب ؛ أن لا تعصب جناية حديث في راوٍ ضعيف إذا كان دونه ضعيفٌ آخرُ ، فكيف إذا كان الأوّل ثقة ، أو على الأقل خيراً منه ؟ ! » .

وصف الراوي بالصلاح ليس توثيقاً له

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الضعيفة» (٤/٣٤١) :

« قول الخطيب : « وكان صالحاً متنسكاً » .

وما أعتقد أن هذه العبارة تفيد توثيق الرجل في الرواية ، إذ لا تلازُم بين كون الرجل صالحاً متنسكاً ، وبين كونه ثقةً ضابطاً ، فكم في الصالحين من ضعفاء ومتروكين ؛ كما هو معروفٌ لدى من له عناية بهذا العلم الشريف » .

عزو السيوطي الحديث لجماعة مؤذن بضعف الحديث ولو لم يصرح بذاك

قال شيخنا في «الضعيفة» (٤/٣٤١) :

« ولا سيما أن السيوطي نفسه قد نص في مقدمة كتابه « الجامع الكبير » ؛ أن كل ما عزاه للعقيلي وابن عدي والخطيب وابن عساكر

وللحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» ، أو للحاكم في «تاريخه» ، أو لابن النجار في «تاريخه» ، أو للديلمي في «مسند الفردوس» ؛ فهو ضعيف» .

الكتب المبوَّبة

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٤/٥) :

« وقال المناوي : « ورواه عنه الطبراني باللفظ المزبور ، فلو عزاه إليه كان أولى . قال الهيثمي : وإسناده حسن اهـ . فعدول المصنف للحكيم واقتصاره عليه من ضيق العطن . وقد ذكر المصنف عن ابن الصلاح والنووي أن الكتب المبوَّبة أولى بالعزو إليها والركون لما فيها من المسانيد وغيرها ، لأن المصنف على الأبواب إنَّما يورد أصحّ ما فيه ، فيصلح الاحتجاج به » .

أقول : ليس هذا بمضطرد ، فكم من أحاديث ضعيفة في الكتب المبوَّبة ، يعلم ذلك كل من مارس فن التخريج والتحقيق » .

« سنن ابن ماجه »

قال شيخنا في «الضعيفة» (١١٩/٥) :

« فابن ماجه لم يدَّعِ أن كتابه معصوم من الموضوع ، ولو ادّعى ؛ فالواقع يخالفه ، فإن فيه غير ما حديث موضوع » .

كتاب « تهذيب الآثار » للطبري

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٧٣/٥) :

« ثم إني لأعجب أشد العجب من أسلوب الإمام الطبري في تصحيح الأحاديث في كتابه المذكور « تهذيب الآثار » ، فقد رأيت له فيه عشرات الأحاديث يصرح بصحتها عنده ، ولا يتكلم على ذلك بتوثيق ، بل يتبعه بحكايته عن العلماء الآخرين تضعيفه ، وبكلامهم في إعلاله ، ولا يردُّه ، بحيث أن القارئ يميل إليهم دونه ! فما أشبهه فيه بأسلوب الرّازي في ردِّه على المعتزلة في «تفسيره» ؛ يحكي شبهاتهم على أهل السنة ، ثم يعجز عن ردِّها ! » .

من فضلات علم الحديث

قال شيخنا في «الضعيفة» (١٧٦/٥) :

« وقال المناوي في « الفيض » : « قال الهيثمي : فيه رواية أربع نسوة بعضهن عن بعض ، وهو مما يعزُّ وجوده اهـ . أي : فيكون هذا من لطائف إسناده » .

قلت : هذا انشغال بما لا يهم عن المهم ، وهو بيان حاله في الصحة أو الضعف ! » .

رواه الخمسة عند المجد

قال شيخنا في «الإرواء» (٤٣/١) :

« رواه أحمد والأربعة ، وهؤلاء الخمسة هم الذين يعنيهم المؤلف بـ (الخمسة) تبعاً للمجد ابن تيمية في «المنتقى من أخبار المصطفى» ، وهو اصطلاح خاصٌّ به فاحفظه » .

رواه الجماعة عند المجد

قال شيخنا في «الإرواء» (١/٩١) :

« أخرجه الجماعة كما قال المصنف تبعاً للمجد ابن تيمية في «المنتقى» ، ويعني بهم أصحاب الكتب الستة وأحمد في المسند » .

أبو صدقة مولى أنس بن مالك

قال شيخنا في «الإرواء» (١/٢٨٠) :

« ورواية شعبة عنه توثيق له ، لا سيّما وقد أثنى عليه صراحة في رواية أحمد ، وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال ، وقد فاتت الحافظ نفسه فإنه نقل عن الذهبي أنه قال : هو ثقة روى عنه شعبة ، فقال الحافظ : « يعني وروايته عنه توثيق له » . ولم يزد على ذلك ! » .

من دقَّة المحدثين وأمانتهم

قال شيخنا في تخريج كتاب «السنة» لابن أبي عاصم (١ / ١٣) :

« (تنبيه) : كتب فوق أول الإسناد حرف (لا) وفوق لفظ «نحوه» (إلى) وهو اصطلاح حديثي يشير إلى أن ما بين الحرفين ليس في السماع . وهذا من دقّة المحدثين وأمانتهم في النقل . جزاهم الله عنا خير الجزاء » .

عنعنة الحسن البصري

قال شيخنا في تخريج كتاب «السنة» لابن أبي عاصم (١/١٧٦) :

« وإنما يخشى من تدليسه إذا عنعن عن الصحابة ، وأما إذا عنعن عن أقرانه من التابعين كما هنا فما علمت أنهم يخشون هذه العنعنة . والله أعلم » .

مستور التابعين

قال شيخنا في تخريج كتاب « السنة » لابن أبي عاصم (٢١٤/١) :

« والنفس تطمئن للاحتجاج بحديث أمثاله من مستوري التابعين ، وعلى ذلك جرى كثير من المحققين » .

وقال في «رده على الأنصاري» (١٣٩/١) :

« بل إن بعض العلماء ليقبلون أحاديث أمثال محمود هذا من التابعين المستورين ولو لم يعرف له متابع ، ومن هؤلاء الحافظ ابن كثير وابن رجب وغيرهما من المتقدمين[١] ، والمحقِّق أحمد محمد شاكر من المعاصرين . وهذا وإن كنت لا أذهب إليه فإنه يدل على مبلغ تشدّد الأنصاري في ردّه لهذا الحديث مع وجود المتابع !

قلت : ولقد جرى الشيخ أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ على هذا النهج فهو يقوّي أحاديث التابعين المجهولين إحساناً منه للظن بهم ، أما نحن فلا نرى الاحتجاج بهم حتى تثبت عدالتهم اتباعاً للقاعدة الأساسية المعروفة في «المصطلح» في تعريف «الحديث الصحيح» ، اللهم إلا عند المتابعة » .

---

(١) وانظر « الإرواء » (٣٠٩/٣) .

وقال شـيخنا في «الإرواء» (٢ / ٢٦١) :

« فهو مرسـل لا بـأس به كشاهد ، لأنه تابعي مجهول ، والكذب في التابعين قليل كما هو معروف » .

حال كتب المسانيد

قال شيخنا في تخريج كتاب «السنة» لابن أبي عاصم (٢٢٦/١) :

« بقوله : « وأنت تعرف حال المسانيد » ! يعني أن فيها ما لا يحتجّ به من الرواة والأحاديث ، وهو حقٌّ » .

ذكر البخاري للراوي في كتابه « التاريخ » لا يعني أنه معروف

قال شيخنا في تخريج كتاب «السنة» لابن أبي عاصم (٣٣٠/٢) :

« وأقول : لم يتبيَّن لي قوة هذا الرَّد ، فإن البخاري يذكر في كتابه «التاريخ» كثيراً من الرواة وهم غير معروفين ، وليس هذا مجال شرح ذلك» .

المزيد فيما اتصل من الأسانيد

قال شيخنا في تخريج كتاب «السنة» لابن أبي عاصم (٣٩٨/٢) :

« بل يُقال : كل من الروايتين صحيح ، وتكون رواية حجّاج من المزيد فيما اتصل من الأسانيد ، وتوجيه ذلك معروف في أمثاله ، فيقال : سمعه سليم بن عامر أولاً من معدي كرب عن عوف ، ثم اتصل بعوف فسمعه منه مباشرة . والله أعلم » .

عنعنة ابن جريج

قال شيخنا في «جلباب المرأة المسلمة» (٤٦) :

« فتبيّن من كلمات هؤلاء الأئمة أن حديث ابن جريج المعنعن ضعيف ، شديد الضعف ، لا يستشهد به ؛ لقبح تدليسه ، حتى روى أحاديث موضوعة ، بشهادة الإمام أحمد ، وهذا إذا كان حديثه المعنعن مسنداً ، فكيف إذا كان مرسلاً ، بل معضلاً كهذا الحديث ؟! » .

رواية البخاري للراوي تعليقاً

قال شيخنا في «جلباب المرأة المسلمة» (١٢٦) :

« ورواية البخاري لها تعليقاً ؛ لا يعني أنها ثقة عنده » .

وجوب الأخذ بخبر العدل

قال شيخنا في «آداب الزفاف» (٣٢) ـ الطبعة الجديدة ـ :

« لأنّه على كل حال يجب الأخذ بخبر العدل ، لا فرق بين التصحيح والتضعيف ، والتعديل والتجريح ، لكن من المقطوع عند العلماء أن ذلك إنما يجب إذا لم يثبت عند المكلّف ما يدل على خطأ المخبر » .

ثم قال شيخنا :

« ما ذكره من وجوب الأخذ بخبر العدل ليس على إطلاقه كما يوهمه بحث الأنصاري في صفحاته ، بدليل اختلاف العلماء في كثير من الأحاديث ، فهذا يصحّح حديثاً ، وآخر يضعفه ، والعكس بالعكس

كما هو معلوم لا يحتاج إلى بيان ، وإنما هو مقيّد بمن لا معرفة عنده بطرق التصحيح والتضعيف . كالأنصاري وأمثاله ، فهؤلاء هم الذين يجب عليهم الأخذ المذكور » .

أحاديث : يا حميراء

قال شيخنا في «آداب الزفاف» (٢٧٢) :

« قلت : ومنه تعلم أن قول ابن القيم في «المنار» (٣٤) :

« وكل حديث فيه : « يا حميراء » أو ذكر « حميراء » ، فهو كذب مختلق » .

ليس صواباً على إطلاقه ، فلا تغتر به .

ثم رأيت الزركشي قال في «المعتبر» (٢٠/١٩) :

« وذكر شيخنا ابن كثير عن شيخه أبي الحجّاج المِزّي أنه كان يقول : (كل حديث فيه ذكر الحميراء باطل ؛ إلا حديثاً في الصوم في سنن النسائي) .

قلت : وحديث آخر في النسائي : دخل الحبشة المسجد يلعبون ، فقال لي : يا حميراء ! أتحبين أن تنظري إليهم . وإسناده صحيح » .

انتهى كلام الزركشي . وقد استدرك الشيخ أبو غدة في تعليقه على المنار حديثاً ثالثاً رواه الحاكم في «المستدرك» (١١٩/٣) ، وقال :

« قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم

يخرجاه . وقال الذهبي : عبد الجبار لم يخرجا له » . انتهى بزيادة وتصويب » .

قلت : وفيما أشار إليه من التصرف نظر لا مجال الآن لبيانه .

لكن هذا الاستدراك على الحافظين ليس مقبولاً من مثل أبي غدة ، لأنه ليس من رجال هذا الميدان أولاً ، ولأن في إسناد الحديث محمد بن عبد الله الحفيد شيخ الحاكم ، قال الحاكم نفسه في «التاريخ» : كان فيه جهالة ، وكان حنفياً يشرب المسكر على مذهبه ولا يستره » .

يعنون بالحسن أحياناً الحسن اللغوي

قال شيخنا في « غاية المرام » (١٨) :

« قلت : فإن أرادوا أنه حسن لغة ، فهو كذلك ، وإن أرادوا أنه حسن اصطلاحاً ـ كما هو الظاهر ـ فليس كذلك للعلّة الأولى » .

عدم ورود الحديث في الأصول

قال شيخنا في «غاية المرام» (٢٤) :

« ويؤكد ضعفه عدم وروده في الأمهات الست والمسانيد وغيرها من الأصول المعتمدة وكتب الحديث المشهورة . وقد قال ابن الجوزي : « ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع . قال : ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة » .

وقال شيخنا في «تحذير الساجد» (٧٥) :

« ولم يرد شيء من ذلك في كتاب من كتب السنة المعتمدة كالكتب الستة ، و «مسند أحمد» ، و «معاجم الطبراني» الثلاثة ، وغيرها من الدواوين المعروفة ، وذلك من أعظم علامات كون الحديث ضعيفاً بل موضوعاً عند بعض المحققين » .

رواية التابعين بعضهم عن بعض

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «غاية المرام» (٤٥) :

« بل هو من رواية التابعين بعضهم عن بعض ، وذلك معروف ثابت في «الصحيحين» وغيرهما . بل قد يكون عددهم إلى ستة أو سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض ، كما قال الحافظ في «شرح النخبة» (١٧) » .

إطلاق العزو لابن حبان

قال شيخنا في «غاية المرام» (٦١) :

« فعزوه لابن حبان إطلاقاً ، ليس بجيّد ؛ لأنه يوهم أنه أخرجه في «صحيحه» لأنه هو المراد عند إطلاق العزو إليه . فليعلم هذا فإنه مهمٌّ » .

إطلاق العزو للدارقطني

قال شيخنا في «غاية المرام» (١٥٨) :

« ولم أقف عليه في «سنن الدارقطني» ، وهي المرادة عند إطلاق العزو إليه في اصطلاح العلماء » .

أبو بكر ابن العربي

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «غاية المرام» (٢٢٦) :

« مع علمه وفضله فليس أحسن حالاً في كلامه على الأحاديث من ابن حزم ، وقد تعقبته في غير ما حـديث أنكر أصله أو صحته في كتابه « العواصم من القواصم » ، أذكر منهـا الآن على سبيل المثـال حديث : « أيَّتُكن تنبحها كلاب حوأب » وقد فصلت القول فيه في «السلسلة» المذكورة برقم (٤٦٩) » .

تعـدد الطـرق

قال شيخنا في تخريج أحاديث « فضائل الشام » للربعي (٣١) :

« لا يخفى بعده عن القواعد الحديثية ، فإنَّ مجيء الحديث من عدة طرق ولو ضعيفة يخرجه عن الوضع » .

ابن خلدون

قال شيخنا في تخريج أحاديث «فضائل الشام» للربعي (٤٤) :

« وقد أخطأ ابن خلدون خطأ واضحاً ، حيث ضعف أحاديث المهدي كلها ، ولا غرابة في ذلك ، فإنَّ الحديث ليس من صناعته » .

معنى قولهم : في الصحيح

قال شيخنا في تخريج أحاديث «مناقب الشام» لابن تيمية (٨٤) :

« المراد به عند الإطـلاق أحد «الصحيحين» : «صحيح البخـاري» و «صحيح مسلم» . » .

إطلاق العزو للحاكم

قـال شيـخنا في تخـريج أحـاديث «إصـلاح المسـاجـد» للقـاسـمي (١٠٩) :

« وعزوه للحاكم فيه نظر ، فإني لم أره في كتابه «المستدرك» وهو المراد عند إطلاق العزو إليه » .

« فيض القدير » للمناوي

قال شيخنا في «الآيات البينات» (٧٣) :

« وهو خير شروح «الجامع» وأغزرها فائدة وعلماً ، ومؤلفه هو العلامة المحقق محـمـد عبـد الرؤوف بن تاج العـارفين المناوي القـاهري من كـبـار العلماء بالدين والفنون توفي سنة (١٠٣١هـ) » .

أبو جعفر الطحاوي

قال شيخنا في «الآيات البينات» (٧٥) :

« هو أحمد بن محمد بن سلامة المصري ، من كبار أئمة الحنفية الجـامـعين بين الفـقـه والحـديث ، وله البـاع الطويل في حـفظ مـتـونه وأسـانيـده ، يجـد عنده البـاحث من الحديث مـا لا يجـد عند غيـره من الحفـاظ ، على تساهل في الاحتجاج به ، وتعصب لمذهبه ، كما شـهـد بهـذا الثـاني أبو الحـسنات اللكنوي في «الفـوائد البـهـيـة» (٣٣) ،

وبالذي قبله شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» وغيره توفي سنة (٣٢١ هـ) » .

« الموطـــأ »

قال شيخنا في «نقد نصوص حديثية» (٥) :

« ومن المعلوم أن «الموطأ» ليس من الكتب الستة في الاصطلاح » .

وقال شيخنا في ردّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (٥) :

« وأما «الموطأ» للإمام مالك ، فهو مع جلالته لا يخلو من كثير من الأحاديث المرسلة والمعضلة ، وبعضها مما لم يوجد له أصل أصلاً كحديث : « إني لا أنسى ولكن أُنَسَّى » ، وبعضها وجد له أصل عند بعض المحدثين وفيه الصحيح والضعيف ، فلا بد من التحري . ولذلك قال السيوطي في «التدريب» (٥٤) : «صرّح الخطيب وغيره بأن «الموطأ» مقدم على كل كتاب من «الجوامع» و «المسانيد» فعلى هذا هو بعد «صحيح الحاكم» . . وأحصيت ما في «الموطأ» وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كلّ واحد منهما من المسند خمسمائة ونيفاً مسنداً ، وثلاثمائة مرسلاً ونيفاً ، وفيه نيف وسبعون حديثاً ، قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة ، وَهّاها جمهور العلماء » .

قلت : وهذا هو الصواب الذي يشهد به كل عارف بهذا العلم ، درس أحاديث «الموطأ» دراسة علميّة عن كثب ، وكلّ ما قد يقال على خلافه فهو مردود بشهادة الواقع والنقد العلمي الصحيح » .

تخصيص الترضي بالصَّحابة

قال شيخنا في «نقد نصوص حديثية» (١٢) :

« والعرف عند العلماء جرى على تخصيص التَّرضي بالصحابة ، والترحُّم بمن بعدهم » .

المثبت مقدَّم على النافي

قال شيخنا في «تصحيح حديث إفطار الصائم» (٢٠) :

«وهل هذا إلا خلاف ما هو مسلّم به عند جميع العلماء : أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وخلاف للقاعدة المقررة عندهم وهي التي تقول : المثبت مقدم على النافي» .

رواية الحديث بالمعنى

قال شيخنا في «تصحيح حديث إفطار الصائم» (٢٣) :

« ولهذا اتفق جمهور العلماء على جواز رواية الحديث بالمعنى بتفصيل مذكور في محله من هذا العلم : «المصطلح» ، وقالوا : ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى بأن يقول : أو كما قال ، أو نحو هذا » .

من التساهل إطلاق لفظة «الصِّحاح» على الأمّات الستة

قال شيخنا في تعليقه على «حجاب المرأة المسلمة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤٦) :

« فإن إطلاق لفظة « الصِّحاح » على الأمهات الستة فيه تساهل لا يخفى على أهل العلم ، ولذلك لم يجرِ عليه المتقدمون العارفون بهذا العلم » .

وقال شيخنا في ردِّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (٥) :

« قلت : ولا أدل على بطلان هذا التقسيم والإطلاق من كون الترمذي نفسه قد صرح في «سننه» بتضعيف عشرات بل مئات الأحاديث ، وكشف عن عللها ، فكيف يصح أن يوصف كتابه بالجامع الصحيح ، أو يحكم على كل حديث فيه بأنه حسن ؟! ونحو هذا يقال في «سنن أبي داود» و «سنن النسائي» ، فإنهما يتكلمان على بعض الأحاديث أحياناً ، ويضعفانها . وأما ما ضعفه العلماء من أحاديث الكتابين فحدث ولا حرج ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، ومن شاء الوقوف على طائفة منها فليراجع كتبنا : «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» و «تخريج المشكاة» وأخيراً كتابنا «نقد نصوص حديثية» للشيخ منتصر الكتاني » .

كتاب «الخصائص الكبرى» للسيوطي

قال شيخنا في تعليقه على «بداية السول» للعز ابن عبد السلام (١٥) :

« فإن كتابه « الخصائص الكبرى » محشو بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة ، فضلاً عن الأحاديث الضعيفة والمنكرة . . » ، ثم أطال شيخنا النفس في نقده ، فانظره .

يُرجع في كل فن إلى أهله

قال شيخنا في تعليقه على «المسح على الجوربين» للقاسمي (٣٣) متعقباً ابن دقيق العيد حينما قال: « إن أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح قال: وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء » فقال شيخنا:

« قلت: أهل مكة أدرى بشعابها، فالاعتماد إنما هو على المحدثين لأنه علمهم الذي اختصوا به، فهم أعرف به من غيرهم، وكل علم يرجع فيه إلى ذوي الاختصاص والإتقان فيه، والمحدثون اتفقوا على اشتراط السلامة من الشذوذ في الحديث الصحيح، كما هو معروف من كتبهم، والمتتبع للطرق في دواوين السنة يجد غير قليل من الأحاديث اختلف الرواة الثقات في ضبط متونها اختلافاً لا سبيل للأخذ بجميع وجوه الاختلاف فيها، بل لا بد من ترجيح بعضها على بعض، فالراجح هو المحفوظ، والمرجوح هو الشاذ، وهو من أنواع الحديث الضعيف ».

الحديث الذي تلقاه الناس بالقبول

قال شيخنا في تعليقه على «المسح على الجوربين» للقاسمي (٣٨) متعقباً القاسمي في قوله: « وقد عرف في فن «مصطلح الحديث» أن الحديث يحكم له بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح ». فقال شيخنا:

« اعلم أن (ال) في قوله: « الناس » للعهد، لا للاستغراق فلا

يدخل فيه غير أهل العلم بالحديث ، فكم من حديث تلقاه الفقهاء أو غيرهم بالقبول ، وهو منكر مردود عند علماء الحديث مثل حديث معاذ أن النبي ﷺ قال له : « بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ﷺ » الحديث . فإنه منكر كما قال إمام الأئمة البخاري - رحمه الله تعالى - ، وهو مخرج عندي في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» .

ثم إنه لا يكفي القيد السابق وهو « أهل الحديث » ، بل لا بد أن يضم إليه قيد آخر ألا وهو اتفاقهم عليه ، كما يشير إليه ما نقله السيوطي في «التدريب» (٦٧/١) عن الإسفرايني أنه قال : « تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم » .

وعلّق شيخنا على عبارة « وإن لم يكن له إسناد صحيح » بقوله :

« قلت : مفهومه أنه لا بدّ أن يكون له إسناد ما ، ولكن لا يجوز أن يكون ضعيفاً جدّاً كما يشير إليه كلام أبي الحسن بن الحصار الآتي في الكتاب ، فالحديث المتلقى بالقبول لا يكون صحيحاً إلا إذا كان له إسناد صالح للاعتبار به . فهو الذي يتقوّى بالتلقي . فاحفظ هذا فإنه مهمٌّ جدّاً » .

من قواعد علماء الأحناف التي خالفوا فيها أهل الحديث

ذكر شيخنا عدّة قواعد لعلماء الحنفية خالفوا فيها أهل الحديث مبيّناً

فسادها ، واقتصرتُ على ذكرها فقط ، ومن رام فسادها فليرجع إلى المصدر .

قال شيخنا في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» (٤٤) :

«١ - المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له .

٢ - قبول مرسل غير الصحابي من أهل القرن الثاني والثالث والقرن الرابع أيضاً .

٣ - لا يقبل قول أئمة الحديث : « هذا الحديث غير ثابت ، أو منكر من غير أن يذكر الطعن » .

٤ - شيوخ إمامنا الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ثقات» .

لا يلزم من الشهرة الصحة

قال شيخنا في تعليقه على «شرح العقيدة الطحاوية» (٢٣٢) :

« وقول الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/٢٤٨ ، ٤/٦٣) : « أنه حديث مشهور » إلخ . لا يستلزم صحته كما لا يخفى على أهل العلم » .

وقال شيخنا في تعليقه على «التنكيل» (٥٦٢) :

« قلت : الحديث المشهور اصطلاحاً يشمل الصحيح والضعيف وما لا أصل له ، فليس في وصف الحديث بالشهرة ، يعطي أنه حديث ثابت » .

وقال شيخنا في تعليقه على «الباعث الحثيث» (١/١٠٠) :

« المشهور : ما رواه عن الشيخ اثنان فأكثر ، والغريب ما تفرد به واحد ، كما يأتي » .

متى يقال : لا أصل له

قال شيخنا في تعليقه على «شرح العقيدة الطحاوية» (٥٠٩) :

« ولا يجوز في اصطلاح المحدِّثين أن يقال في حديث له سند واحد أو أكثر ـ ولو كان ضعيفاً ـ : لا أصل له . فليعلم ذلك » .

كتابة الحديث النبوي

قال شيخنا في تعليقه على «كتاب العلم» لأبي خيثمة (١١٥) :

« واعلم أنه قد كان هناك خلاف قديم بين السلف في كتابة الحديث النبوي ، فمنهم المانع ، ومنهم المبيح ، وستأتي في الكتاب آثار غير قليلة من النوعين ، ثم استقر الأمر على جواز الكتابة ، بل وجوبها ، لأمر النبي ﷺ ، بها في غير ما حديث واحد كقوله : « اكتبوا لأبي شاة » . أخرجه البخاري .

ومن المعلوم أن الحديث هو الذي تولىّ بيان ما أجمل من القرآن وتفصيل أحكامه ، ولولاه لم نستطع أن نعرف الصلاة والصيام ، وغيرهما من الأركان والعبادات على الوجه الذي أراده الله ـ تبارك وتعالى ـ . وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب . ولقد ضلّ قوم في هذا الزمان زعموا استغناءهم عن الحديث بالقرآن ، وهو القائل : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبيِّن للناس ما نزل إليهم ﴾ فأخبر أن ثمة مبيَّناً ؛ وهو القرآن ، ومبيِّناً ؛ وهو

الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وحديثه ، وقد أكّد هذا قوله ﷺ في الحديث الصحيح المشهور : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه » .

الأطراف

قال شيخنا في تعليقه على «كتاب العلم» لأبي خيثمة (١٤١) :

« والمراد بـ (الأطراف) : ـ والله أعلم ـ أوائل الأحاديث ، كانوا يكتبونها يتذكرون الأحاديث بها » .

ابن بطة

قال شيخنا في تعليقه على «التنكيل» (٥٦٣) :

« فلو أن ابن بطة كان من علماء هذا الشأن لكان الأولى به أن يبيِّن ضعف الحديث كما فعل إمامه ، بدل أن يزيد فيه تلك الزيادة التي جرأت عليه الكوثري وغيره من ذوي الأهواء ، فاتهموه ظلماً بالوضع . والله المستعان » .

عثمان بن سعيد الدارمي

قال شيخنا في تعليقه على «التنكيل» (٥٧٢) :

« أقول : لا شك في حفظ الدارمي وإمامته في السُّنة . ولكن يبدو من كتابه « الرّد على المريسي » أنه مغالٍ في الإثبات ، فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه من القعود والحركة والثقل ونحوه . وذلك مما لم يرد به حديث صحيح ، وصفاته تعالى توقيفيّة فلا تثبت له صفة ، بطريق اللزوم

مثلاً ، كأن يقال : يلزم من ثبوت مجيئه تعالى ونزوله ثبوت الحركة ، فإن هذا إن صحّ بالنسبة للمخلوق ، فالله ليس كمثله شيء . فتأمل » .

تخريج ابن الجارود للراوي يعدُّ توثيقاً له

قال شيخنا في تعليقه على «التنكيل» (٨٤١) :

« زد على ذلك أن من جملة من خرج الحديث ابن الجارود في كتابه «المنتقى» رقم (٧٧٣) ، وذلك منه توثيق لرجاله كما لا يخفى »[١] .

« ديوان الضعفاء » للذهبي

قال شيخنا في تعليقه على كتاب «التنكيل» للمعلمي (٩٠٠) :

« قلت : «الميزان» غير «الضعفاء» ، وهذا هو الذي عزى إليه ابن التركماني تضعيف القطان . وجواب المصنف يشعر بأنه هو «الميزان» نفسه ، وليس كذلك فإنهما كتابان ، قاعدته في الأول منهما كما ذكره المصنف[٢] ، وقاعدته في الآخر كما نصّ عليه هو في مقدمته : « فهذا ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين ، وأناس ثقات فيهم لين » .

---

(١) قلت : قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣٩/١٤) في ترجمة ابن الجارود : «صاحب كتاب : «المنتقى في السنن» مجلد واحد في الأحكام ، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً ، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد» .

(٢) فمعلوم أن قاعدته أن يذكر في «الميزان» كل من تكلم فيه ولو كان الكلام يسيراً لا يقدح . قاله المعلمي .

ونحن الآن في صدد تحقيقه ، يسر الله إتمامه ، وطريقته فيه إما أن يذكر رأيه في المترجم ، كأن يقول فيه : «ضعيف» ، أو : «متروك» ، أو : «متهم» ونحوه ، كما هو أسلوب الحافظ ابن حجر في «التقريب» . وإما أن ينقل الجرح عن بعض الأئمة ، كأن يقول : «ضعفه الدارقطني» ، أو : «قال النسائي : ليس بالقوي» . أو : قال : أبو حاتم : «لا يحتج به» ، وهكذا ، فكل من يورده فيه ضعيف إلا أفراداً قليلين يصرّح بتوثيقهم ، إما تمييزاً ، وإما لدفع التهمة عنه ، فمن الأول قوله : « إبراهيم بن نافع الحلاّب البصري قال أبو حاتم : كان يكذب ، أما إبراهيم بن نافع عن عطاء المكي فثقة» ، ومن الآخر قوله : «أحمد بن الحسن خيرون ، ثقة حافظ تكلم فيه ابن طاهر بعلاك بارد ، وهو أوثق من ابن طاهر بكثير» ، وقد لاحظنا أنه كثيراً ما يختلف اجتهاده في هذا الكتاب ، عنه في «الميزان» ، ومن الأمثلة القريبة على ذلك ، عيسى بن أبي عزة هذا ، فإنه حكى فيه تضعيف القطان له ، ثم توثيق جماعة من الأئمة له ، ثم ختم ذلك برأيه فيه فقال : «صالح» . وهذا معناه أنه مقبول عنده ، ومع ذلك أورده في ديوانه «الضعفاء» وضعفه بقوله : « قال ابن القطان : حديثه ضعيف» .

« توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين الدمشقي

قال شيخنا في تعليقه على كتاب «فضل الصلاة» لإسماعيل القاضي (١١) :

« قلت : وهو كتاب عظيم جداً في بابه ، جم الفوائد ، حوى تراجم

كثيرة لا توجد في غيره من المصادر المعروفة ، فعسى أن يقيِّض الله من ينفق على طبعه من المحسنين ، وقد نسبه المستشرق (بروكلمان) للحافظ ابن حجر ، وتبعه الأستاذ يوسف العش في فهرسه ، وإنما للحافظ «التبصير» وقد طبع» .

شهرة الكتاب مغنية عن سنده

قال شيخنا في تعليقه على كتاب «فضل الصلاة» لإسماعيل القاضي (١٣) :

« على أن شهرة الكتاب عند العلماء ، وتداولهم إيّاه ، واعتمادهم عليه ، يغني عن البحث في إسناده ، فإذا ثبت ، فهو قوة على قوة » .

لا تصحح أو تضعف الأحاديث بالذوق

قال شيخنا في تعليقه على كتاب «إزالة الدهش» للقادري (١٢٤) :

« قلت : لا اعتداد عند علماء الشريعة بالذَّوق في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ، وإنما المرجع في ذلك إلى قواعد علم الحديث ومعرفة أحوال الرواة . ألست تراهم قد اتّفقوا على أنه لا يثبت عندهم حكم شرعي بمجرد الذَّوق ، فكيف يثبت به ما الحكم الشرعي لا يثبت إلا به ألا وهو الحديث ؟! ونحو هذا يقال في التجربة أيضاً ، وكذلك الكشف » .

المراد بالحديث الصحيح عند القدماء

قال شيخنا في تعليقه على «رياض الصالحين» (٥) :

« يعني بقوله : « الصحيحة » الحديث القوي الذي يشمل الحسن وما فوقه ، على الاصطلاح القديم الذي كان عليه علماء الحديث الأولون ، قبل أن يشهر الترمذي تبعاً لشيخه البخاري تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن .

وذاك استعمال جائز لا غبار عليه ، وعليه جريت في كثير من مصنفاتي مثل كتابي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» . ورسالتي «صحيح الكلم الطيب» و «صحيح أبي داود» و «سلسلة الأحاديث الصحيحة» وغيرها ، إلا أن تقسيم التِّرمذي أصحّ وأدقّ » .

معنى قول النّووي : بأسانيد

قال شيخنا في تعليقه على «رياض الصالحين» (١٣) :

« واعلم أن الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ جرى على اصطلاح خاص في تخريج بعض الأحاديث تفرد به دون سائر العلماء ، وهو أنه كثيراً ما يبدأ بذكر الحديث عن الصحابي بقوله : « رواه فلان وفلان بأسانيد صحيحة ، وتارة يقول : حسنة » ولما كان عامة القراء لا يفهمون من هذا القول إلا أن للحديث عدة أسانيد إلى صحابي الحديث . أي أنه ليس فرداً غريباً ، وكان الواقع خلافه ؛ أي أنه غريب ليس له إلا طريق واحد . . » ثم ضرب شيخنا عدة أمثلة ثم قال : « وقد جرى المؤلف

ـ رحمه الله ـ على هذا الاصطلاح الذي بينا ؛ في بعض كتبه الأخرى مثل كتابه «الأذكار» . . وقد تعقبه الحافظ في تخريجه لـ «الأذكار» المسمى بـ «نتائج الأفكار» في الحديثين الأخيرين منها . فقال في الأول منهما : « وقول الشيخ : بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقاً عن ابن عمر ، وليس كذلك » .

وقال في الآخر : «وفي قول الشيخ : بأسانيد ؛ نظرٌ ، فإنه ليس له عند أبي داود وابن ماجه إلا سند حمّاد إلى منتهاه» .

فإن قيل : إذا كان الأمر كما ذكرت فما يعني النووي بهذا الاصطلاح ؟

أقول : الذي يبدو لي أنه يشير بذلك إلى أن الحديث مشهور شهرة نسبيّة بمجيئه من عدّة طرق عن أحد رواته ، وهو في المثال السابق : منصور وهو ابن المعتمر .

هذا الذي عندي جواباً عن السؤال المذكور ولم أر من تعرض للإجابة عنه ، مع أن الحافظ في كتابه «نتائج الأفكار» قد انتقد المؤلف ـ رحمه الله ـ في مواطن من كتابه «الأذكار» جاء فيه مثل هذا التعبير الذي نحن في صدد الكلام عليه كما تقدم » .

شروط تقوية المرسل بمرسل آخر

قال شيخنا في «نصب المجانيق» (٤٣) :

« قلت : فإذا عرف أن الحديث المرسل لا يقبل ، وأن السبب هو

الجهل بحال المحذوف فيردُ عليه أن القول بأنه يقوّى بمرسل آخر غير قوي لاحتمال أن يكون كل من أرسله إنما أخذه عن راوٍ واحد ، وحينئذٍ ترد الاحتمالات التي ذكرها الحافظ ، وكأنّ الأمام الشافعي ـ رحمه الله ـ قد لاحظ ورود هذا الاحتمال وقوته ، فاشترط في المرسل الآخر أن يكون مُرسِله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول ، كما حكاه ابن الصلاح (ص ٣٥) وكأن ذلك ليغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسلين هو غيره في المرسل الآخر .

وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي ـ رحمه الله ـ ، فاحفظها وراعها فيما يمر بك من المرسلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسلين دون أن يراعوا هذا الشرط المهم» . ثم أفاض شيخنا في المسألة ، فانظرها إن شئت .

شيوخ ابن خزيمة في «الصحيح»

قال شيخنا في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (٢٠٧/٤) :

« وأبو زرعة لا يروي إلا عن ثقة كما هو معروف ، ويكفي في توثيقه أنه من شيوخ ابن خزيمة في هذا «الصحيح» وبعيد جداً أن يكون مثله غير صحيح . والله أعلم » .

إطلاق اسم « عبد الله »

قال شيخنا في تعليقه على «المشكاة» (١٥٠٦/٣) :

« أي ابن عمر كما صرح به في «المصابيح» ؛ خلافاً لما أوهمه المؤلف

بقوله : « عبد الله » ، فإن المـــراد به عند الإطـــلاق عبد الله بن مسـعود ـ رضي لله عنهما ـ » .

معنى قولهم : رواه فلان

قال شيخنا في رده على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (١٥) :

« كذا قال الدكتور المسكين : «رواه ابن كثـير» ! ومتى كان ابن كثير راوية ؟ فإن قول المرء : « رواه فلان » معناه عند العلماء بإسناده ، ولذلك لا يجـوز عندهم أن يقـال : «رواه البـخـاري» في حـديث عنده لم يسق إسناده ، بل يقول إشارة إلى ذلك : «رواه البخاري معلقاً» .

قال شيخنا في ردِّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (٢٠) :

« ومنه تصديره إياه بقوله : «يقول ابن هشام» ؛ فإن هذا إنما يقال عند أهل العلم فيما كان معلقاً دون إسناد ، كما سأبيِّنه في الحديث الآتي ، والواقع هنا أن ابن هشام قد ذكر إسناده كما رأيت ، فالتصدير المذكور خطأ واضح ، والصواب : «روى ابن هشام ، وروى ابن سعد» وهكذا » .

صفات المحـــدث

قال شيخنا في ردِّه على البوطي «دفاع عن الحديث النبوي» (٦١) :

« قـال الإمـام النووي ـ رحـمـه الله تعـالى ـ في التـقـريب (٣٢) مـا مختصره : «علم الحديث الشريف ، يناسب مكارم الأخلاق ، ومحاسن

الشيم ، وهو من علوم الآخرة ، من حرمه حرم خيراً عظيماً ، ومن رزقه نال فضلاً جزيلاً ، فعلى صاحبه تصحيح النية ، ويطهر قلبه من أغراض الدنيا . وليستعمل الأخلاق الجميلة والآداب ، ثم ليفرغ جهده في تحصيله ولا يحملنه الشره على التساهل في التحمل فيخل بشيء من شروطه وينبغي أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب فذلك زكاة الحديث وسبب حفظه ، وليحذر كل الحذر من أن يمنعه الكبر من السعي التام في التحصيل وأخذ العلم ممن دونه في نسب أو سن أو غيره ، ولا ينبغي أن يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه ، فليتعرف صحته وضعفه ، ومعانيه ولغته وإعرابه ، وأسماء رجاله ، محققاً كل ذلك ، وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له ، وليحذر إخراج تصنيفه إلا بعد تهذيبه وتحريره ، وتكريره النظر فيه ، وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له » .

وبهذه النصائح العظيمة ، أختم هذه البحوث الآن ، راجياً المولى سبحانه وتعالى أن ينفع بها كل من قرأها بقلب سليم والحمد لله رب العالمين » .

حديث المتروك

قال شيخنا في «الرد على التعقب الحثيث» (٤) :

« فأنت ترى أن الحافظ جعل وصف الراوي بالكذب أعلى مراتب الجرح ، وجعل حديث كل من كان من هذه المرتبة موضوعاً ، وجعل المتَّهم بالكذب في المرتبة الثانية في الجرح وجعل حديثه « متروكاً » وهو

الشديد الضعف » .

قال شيخنا الألباني في تعليقه على «الباعث الحثيث» (٧٢/١) حينما قال أحمد شاكر : « وسموا حديثه (موضوعاً) أو (مكذوباً) » قال شيخنا :

« في هذا نظر ؛ فإن الرجل الذي يكذب في كلامه إنما يفسق به ، ولكنهم لا يجعلون حديثه موضوعاً ومكذوباً ، بل ضعيفاً جداً ، وإنما يجعلون الحديث موضوعاً إذا كان راويه عرف بكذبه في حديث رسول الله ﷺ » .

منهج العلامة الألباني في تضعيف الأحاديث

قال شيخنا في «الرد على التعقب الحثيث» (١٨) :

« على أنني حين أضعف حديثاً ما فإنني لا أكتفي على تضعيفه بمجرد أنني رأيت له هذا الطريق الضعيف ، بل إنني أتبع في سبيل ذلك كل ما تطوله يدي من مطبوع أو مخطوط ؛ مستعيناً على ذلك بما قاله الأئمّة الحفّاظ ، كل ذلك خشية أن يكون له طريق تقوم به الحجّة ، فأقع بعدم اطلاعي عليه في الخطأ ، وأعتقد أن هذا المنهج قد لمسه حضرات القرّاء في مقالاتي «الأحاديث الضعيفة والموضوعة» فإنهم كثيراً ما يَروْن في مقال واحد منها أحاديث متكرِّرة في معنى واحد قد ذكر كل حديث منها مفصولاً عن الآخر برقم متسلسل ، وما ذلك إلا لتطبيق هذا المنهج والكلام على إسناد كل واحد منها تضعيفاً وتجريحاً ، بحيث يندر أن

يستدرك عليّ أحد طريقاً لم أورده ! ولا أعتقد أن الله تعالى يكلّفنا بأكثر من هذا ، والخطأ ما يسلم منه إنسان ، وإنما عليه أن يفرغ جهده للوصول إلى الحق ، فإن أصابه فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد ، وصدق الله العظيم : ﴿ لا يكلِّف الله نفساً إلا وسعها ﴾ » .

يشترط في المصحِّح والمضعِّف الأهلية فقط

قال شيخنا في «الرد على التعقب الحثيث» (٦٠) :

« وخلاصة القول أن الشرط في التصحيح والتضعيف إنما هو الأهليّة فقط ، وأما الحفظ فشيء آخر ، إن وجد فنور على نور ، وإلا فليس بشرط كما أفادته كلمات الأئمة السابقة » .

قلت : وبين شيخنا في موطن آخر حد الأهليّة فقال في «الردّ على التعقب الحثيث» (٥٧) :

« فقد اتفقت كلمات هؤلاء الأئمة جميعاً على أن الشرط الوحيد لمن يصحح ويضعف أن يكون متمكناً في علم الحديث عارفاً بعلله ورجاله » .

من حدَّث بحديث ثم نسيه

قال شيخنا في تعليقه على «أداء ما وجب» (٨٠) :

« قلت : وفي ذلك جمع الخطيب البغدادي كتابه «أخبار من حدّث ونسي» واختصره السيوطي .

وأظن أنه يوجد منه نسخة في مكتبة الأوقاف الإسلامية بحلب » .

وقال في الكتاب نفسه (٨١) :

« قال عمرو : فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره وقال : لم أحدثك بهذا ؟! قال عمرو : وقد أخبرنيه قبل ذلك .

فهذا يدل كما قال الحافظ في «الفتح» على أن مسلماً كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عدلاً .

قلت : وينبغي أن يكون مذهب البخاري أيضاً ، فإنه أخرج الحديث أيضاً في «صحيحه» من هذا الوجه دون قول عمرو : فذكرت . . والمفروض أنه لا يخفى مثله على البخاري . والله أعلم » .

القاعدة في حديث المختلطين

قال شيخنا في تعليقه على «أداء ما وجب» (٨١) :

« وللحافظ برهان الدين الحلبي رسالة لطيفة سماها « الاغتباط بمن رمي بالاختلاط » ، نشرها لأول مرة شيخنا في الإجازة الشيخ راغب الطباخ ـ رحمه الله وجزاه خيراً ـ مع رسالتين أخريين إحداهما في «المخضرمين» ، والأخرى في المدلسين .

والقاعدة في المختلطين أن من سمع منهم قبل الاختلاط ، قبلت روايتهم . ومن سمع منهم بعد ذلك ، أو لم يعرف أسمع منهم قبل الاختلاط أو بعده ؟ ، أو سمع منهم في الحالتين لم تقبل » .

وقال في «الذب الأحمد» (٣٨) :

« هب أن ما ادّعاه الكوثري من اختلاط أبي بكر القطيعي ثابت ، فهو يعلم أن ذلك ليس جرحاً بإطلاقه عند المحدثين ، وإنما فيه التفصيل المعروف في «مصطلح الحديث» ، وهو على ثلاثة أنواع :

الأول : الاحتجاج بالمختلط إذا حدّث قبل الاختلاط .

الثاني : ترك الاحتجاج به إذا حدّث بعد الاختلاط .

الثالث : التوقف إذا لم يعلم أنه حدّث قبله أو بعده » .

« الكواكب الدراري في ترتيب « مسند الإمام أحمد » على أبواب البخاري »

قال شيخنا في «الذب الأحمد» (٢٠) :

« للشيخ أبي الحسن علي بن زكنون الحنبلي (ت ٨٣٧ هـ) ، أشار إليه ابن الجزري .

قلت : وهو في أكثر من مائة مجلد ؛ غالبه من القياس الكبير والضخم جداً ، يوجد منها أربعين مجلداً في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، وقد أودع فيه كتباً كثيرة ، ورسائل عديدة كاملة ؛ في الحديث ، والتفسير ، والتوحيد ، وغيرها من العلوم الإسلامية ، يسوقها لمناسبة ما ، تارة بتمامها في مكان واحد ، وتارة موزعة هاهنا وهاهنا .

وحسبك دليلاً على ذلك : أن من الكتب المودعة فيه : « توضيح المشتبه » للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ، وهو وحده في ثلاث

مجلدات مخطوطة ضخمة ـ منه ـ وأرقامها (٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٠ ـ تفسير) .

وقد اشتبه على (بروكلمن) ـ وغيره ـ بكتاب «تبصير المنتبه» للحافظ ابن حجر ـ المطبوع ـ وليس به ! كما نبّهت على ذلك في كتابي المنتخب من مخطوطات الحديث في الظاهرية (١٢٤) .

وقد كنت مررت على المجلدات الموجودة في المكتبة من الكواكب ، وسجلت ما وقفت عليه من الكتب والرسائل ، ثم أفردت ذلك في رسالة خاصة ، وهي عندي بخطّي » .

من صفات أئمّة الجرح والتعديل

قال شيخنا في «الذب الأحمد» (٣٤) :

« وهذا مما لم يقله أحد من أئمة الحديث ، لا المتقدمين منهم ولا المتأخرين ، وهم وحدهم الذين لهم الحق في الجرح والتعديل ؛ لاختصاصهم بهذا العلم ـ أولاً ـ ولأنهم كانوا لا تأخذهم فيه لومة لائم ـ ثانياً ـ ، فكانوا يجرحون من كان معهم في العقيدة ؛ إذا قام فيه سبب الجرح ، ويوثقون من لم يقم ذلك فيه ، ولو كان مخالفاً لهم في العقيدة ، ليس للأهواء في ذلك سلطان عليهم ، وهذا أمر مشهور ، لا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك ؛ بخلاف أهل الأهواء » .

هل للقطيعي زيادات على « مسند أحمد » ؟

قال شيخنا في «الذب الأحمد» (٧٩) :

« والخلاصة : أن في هذا التذييل فائدة كبرى تؤيد ما سبق تحقيقه من أنه لا يوجد في «مسند الإمام أحمد» غير حديث واحد من زيادات القطيعي ، وأنه لم يتفرد به ـ كما سبق ـ ، وأن من عزا إليه سواه من الزيادات المزعومة ؛ فهو وهم محض ، أو شُبِّه له بكتاب غير «المسند» ؛ مثل فضائل الصحابة ـ كما تقدم نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ » .

كتاب « قيام الليل » لابن نصر

قال شيخنا في «صلاة التراويح» (٧٠) :

« هذا كتاب قيِّم جداً حفظ لنا فيه مؤلفه الإمام الحافظ محمد بن نصر المروزي كثيراً من الأحاديث والآثار العزيزة التي قد لا يوجد كثير منها في كتاب غيره ، إلا أنه قد أذهب علينا كثيراً من فوائده مُختصِره العلامة المقريزي إذ حذف بعض أسانيده ! وقد طبع في الهند » .

وقال شيخنا في (٧١) من الكتاب نفسه :

«لأنه قد حذف السند مُختصِر الكتاب وهو الشيخ المقريزي ، وليته لم يفعل فقد أضاع علينا بذلك معرفة درجة كثير من أحاديث الكتاب » .

قولهم : بإسناد صحيح إلى فلان ، أو : بإسناد صحيح من رواية فلان عن فلان

قال شيخنا في «التوسل» (١٢٠) :

« ولا ينافي هذا قول الحافظ : «بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان . .» لأننا نقول : إنه ليس نصاً في تصحيح جميع السند بل إلى أبي صالح فقط ، ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبي صالح ، ولقال رأساً : « عن مالك الدار . . وإسناده صحيح » ، ولكنّه تعمّد ذلك ، ليلفت النظر إلى أن هاهنا شيئاً ينبغي النظر فيه ، والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها : أنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة ، فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله ، لما فيه من إيهام صحته ، لا سيما عند الاستدلال به ، بل يوردون منه ما فيه موضع النظر فيه » .

تنبيه لمن يطالع كتب التاريخ

قال شيخنا في «التوسل» (١٢٢) :

« تنبيه : سيف هذا يرد ذكره كثيراً في «تاريخ ابن جرير» و «ابن كثير» وغيرهما ، فينبغي على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة .

ومثله لوط بن يحيى أبو مخنف ، قال الذهبي في «الميزان» : «أخباري تالف لا يوثق به ، تركه أبو حاتم وغيره . وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال يحيى بن معين : ليس بثقة ، وقال ابن عدي : شيعي محترق صاحب أخبارهم» .

ومثله محمد بن عمر المعروف بالواقدي ـ شيخ ابن سعد صاحب «الطبقات» الذي يكثر الرواية عنه ـ » .

« سنن الدارمي »

قال شيخنا في «التوسل» (١٣١) :

« اعلم أن كتاب الدارمي هذا هو على طريقة السنن الأربعة في ترتيب الكتب والأبواب ، ولذلك فالصواب إطلاق اسم «السنن» عليه كما فعل فضيلة الشيخ دهمان في طبعته إياه .

وقد اشتهر قديماً بـ «مسند الدارمي» ، وهذا وهم لا وجه له مطلقاً عند أهل العلم ، ومثله تسميته بـ (الصحيح) وهذا أبعد ما يكون عن الصواب ، لأن فيه أحاديث مرفوعة كثيرة ضعيفة الأسانيد ، وبعضها مرسلات ومعضلات ، وفيه آثار موقوفة ، وكثير منها ضعيفة كهذا الأثر ، فأنّى له الصحة ! » .

لا فرق بين قول البخاري :
قال فلان ـ من شيوخه ـ أو قال لي فلان

قال شيخنا في «تحريم آلات الطرب» (٢٨) :

« هو يجهل أن هشام بن عمّار من شيوخ البخاري ، فقوله : « قال هشام بن عمار . . » ليس تعليقاً ، بل هو متصل ، لأنه لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله : « قال هشام » أو : « حدثني هشام »كما سيأتي في (الفصل الثالث) المشار إليه آنفاً » .

وقال شيخنا في (٣٩) من الكتاب نفسه :

« ولما كان البخاري غير معروف بالتدليس كان قوله في هذا الحديث : (قال) في حكم قوله : (عن) أو : (حدثني) أو : (قال لي) » .

وقال (٥٠) في الكتاب نفسه :

« قول البخاري في روايته لحديث ابن صالح عن معاوية بن صالح : « حدثنا عبد الله بن صالح » وهو أبو صالح ، وقال في موضع آخر ـ كما تقدم ـ : « قال لي أبو صالح » ، فهذا دليل قاطع على أنه لا فرق عند البخاري بين القولين : « حدثنا » ، و : « قال لي » ، وأن قوله : « قال لي فلان » متصل ، وأنه ليس منقطعاً كما زعم الجاهل بالعلم واللغة كما تقدم » .

من فوائد رواية الحفاظ للأسانيد الضعيفة

قال شيخنا في «تحريم آلات الطرب» (٧٣) :

« قلت : ومما سبق يتبيّن لطالب العلم فائدة من فوائد رواية الحفّاظ المتقدمين الأحاديث بالأسانيد ، وفيها ما إسناده ضعيف ، ثم سجّلوها مع ذلك في كتبهم ، وهي أنها مرجع أساسي للاعتبار ، وتتبع المتابعات والشواهد المقوية لبعضها ، على أنه قد يستفاد من بعضها فوائد أخرى تربوية وتوجيهيّة صحيحة المعنى ؛ وإن كان ذلك لا يسوّغ لأحد أن يجزم بنسبته إلى النبي ﷺ كما هو معروف لدى أهل العلم ، خلافاً لبعض أهل الأهواء قديماً وحديثاً . . والخلاصة أن الحديث الضعيف سنداً ، قد

يكون صحيحاً معنى ؛ لموافقة معناه نصوص الشريعة ، مثل حديث : « طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس »[1] ونحوه كثير ، ولكن ذلك مما لا يجيز نسبته إلى النبي ﷺ .

وقد يكون صحيح المعنى والمبنى معاً ؛ لشواهده المقوية له كهذا الحديث السادس وبعض ما قبله ، فليكن هذا منك على ذكر ، ولا يصدنك عنه شقشقة الجاهلين ، وشغب المشاغبين ، فإننا في زمان كثير فيه كتابه ، قليل فيه علماؤه ، وإلى الله المشتكى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

تحذير الخطباء
من رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة

قال شيخنا في «ضعيف الأدب المفرد» (٧) :

« كنت قرأت في أول اشتغالي بهذا العلم كلاماً جيداً لابن حجر المكي الهيتمي ـ بالتاء المثناة من فوق ـ في كتابه « الفتاوى الحديثية » رأيت أن أقدمه إلى القراء لصلته بهذا الموضوع ، قال : (ص ٣٢) :

« ذكر الأحاديث في الخطبة من غير أن يبيّن رواتها أو من ذكرها جائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث ، أو ينقلها من كتاب مؤلفه كذلك ، وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرّد رؤيتها في

(١) وهو مخرج في المجلد الثامن من «الضعيفة» برقم (٣٨٣٥) .

كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث ، أو في خطب ليس مؤلفها كذلك ، فلا يحل ذلك ، ومن فعله عزّر عليه التعزير الشديد ، وهذا حال أكثر الخطباء ، فإنهم بمجرّد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث ، حفظوها وخطبوا بها ؛ من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلاً أم لا ؟ فيجب على حكّام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك » .

وهذا كلام جيّد كما قلت ، وأجود منه التزامه والعمل به ، وهذا مما لم يقم - مع الأسف - قائله به ، فكتبه طافحة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وبخاصّة كتابه هذا الفتاوى . . » .

أبو الزبير المكي

قال شيخنا في «مختصر صحيح مسلم» (٣٥) :

« وأبو الزبير مدلِّس وقد عنعنه ، وقد تقرر عند أهل المعرفة بهذا العلم الشريف ترك الاحتجاج بحديثه المعنعن ، إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه ، فإنه لم يأخذ عنه إلا ما ذكر له السماع فيه ، ولهذا قال الذهبي في ترجمته من «الميزان » :

« وفي «صحيح مسلم» أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السَّماع عن جابر ، ولا هي من طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .

« معجم الحديث »

قال شيخنا في «ضعيف الجامع الصغير» (٨/١) :

« كنت جمعت منذ أكثر من عشر سنوات ألوف الأحاديث في أكثر من أربعين مجلداً معزوة إلى مصادرها الكثيرة ، نقلتها بخطي من مئات المخطوطات المحفوظة في عدة مكتبات معروفة ، مثل المكتبة الظاهرية بدمشق ، ومكتبة الأوقاف الإسلامية بحلب ، والمكتبة المحمودية في المسجد النبوي ، ومكتبة عارف حكمة في المدينة المنورة ، وغيرها من المكتبات التي حوت من نفائس الكتب الحديثية ، والفوائد والأجزاء والسيرة والتاريخ والتراجم ، مما لم يطبع شيء منها حتى الآن ، فكنت كلما أعياني البحث عن إسناد حديث مما في « الجامع الصغير » أو « زيادته » ورجعت إلى هذه المجلدات - وهي مرتبة على الحروف - وجدت الحديث فيها مع إسناده مع نفس المصدر الذي عزاه السيوطي إليه ، أو غيره » .

وقال شيخنا في لقائه مع إذاعة «صوت العرب» حينما تحدث عن «معجمه» فقال (١٨) :

« ومن هنا يظهر السر لمن وقف من الأفاضل على بعض مؤلفاتي في مختلف الموضوعات العلمية ، حين يرى أن مؤلفاً واحداً مثل «صفة صلاة النبي ﷺ» - على لطافة حجمه - تتجاوز مصادره المخطوطة العشرات من الكتب التي لم يتيسر للأكثرين معرفة أسمائها فقط ، فضلاً عن أن يطّلعوا عليها ويعرفوا ما فيها من الأحاديث والأسانيد والألفاظ والشواهد ! » .

« صحيح ابن حبان »

قال شيخنا في «ضعيف الجامع» (٣٠/١) ـ متعقباً السيوطي في وصفه جميع ما في ابن حبان وبعض الكتب الأخرى بالصحة ـ :

« قلت : هذا غير صحيح على إطلاقه ، فكم من أحاديث ضعيفة في ابن حبان » .

لا يسمى عالماً من لا يميّز بين صحيح الحديث من ضعيفه

قال شيخنا في «صحيح الترغيب والترهيب» (٩/١) :

« وقال الإمامان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه : « إن العالم إذا لم يعرف الصحيح من السقيم ، والناسخ من المنسوخ من الحديث لا يسمى عالماً » .

ذكره أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٦٠) » .

يحيى بن أبي كثير

قال شيخنا في (رده على الأنصاري) الموجود في «حياة الألباني» للشيباني (١٢٨/١) :

« فائدة : وإنه ليلقى في نفسي أن يحيى بن أبي كثير وإن كان مدلِّساً ، فإن رواية حسين عنه وما تقدم عن أحمد فيه كل ذلك يشعرنا بأن تدليسه ليس من النوع الذي لا بد لتلافيه من التصريح بالتحديث ،

بل تدليسه يعرف بالنظر إلى صورة روايته فإذا قال : (بلغني عن فلان) أو : (حدث فلان) فهذا دليل على الانقطاع وأنه لم يسمعه من فلان ، وأما إذا قال : (عن فلان) فهو محمول على السماع بخلاف المعهود عن المدلِّسين الذين لا يقبل حديثهم إلا إذا صرَّحوا بالسماع ، والدليل على ذلك قول أحمد ورواية حسين المشار إليهما ، ولعل هذا هو السر في إكثار «الصحيحين» من الرواية عن يحيى بن أبي كثير عن شيوخه بصيغة (عن) وهذه فائدة هامّة ما رأيت من سبقني إلى توضيحها والتنبيه عليها ، فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي » .

كيف يصنع العامي ومن لا يحسن صناعة الحديث

قال شيخنا في «رده على عز الدين بليق» (٢٤٠/١) :

« قال ـ أي ابن الجوزي ـ في مقدمة كتابه «الموضوعات» (١٠٢/١) :

« قلت : فإن قوي نظرك ، ورسخت في هذا العلم ؛ فهمت مثل هذا ، وإن ضعفت فسل عنه ، وإن كان قد قل من يفهم هذا ، بل قد عدم » .

وفي كلامه هذا فائدة هامّة ، وهي أن هناك سبيلاً أخرى لمعرفة الصحيح من الضعيف من الحديث يجب على الجاهل بالسبيل الأولى أن يسلكها وهي السؤال ، فالشأن في ذلك كالشأن فيمن لا يعرف الأحكام الفقهيّة ، فإن كان من أهل العلم بالكتاب والسنة رجع إليهما وإلا سأل العلماء ائتماراً بأمر الله تعالى في القرآن : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ وقوله ﷺ : « ألا

سألوا حين جهلوا ، فإنما شفاء العيِّ السؤال » أخرجه أبو داود وغيره » .

معنى قول الألباني : حسن صحيح

قال شيخنا في «صحيح ابن ماجه» (١/ك) :

« وإذا قلت : « حسن صحيح » جامعاً بين الوصفين ، فإني أعني أن إسناده حسن لذاته صحيح لغيره » .

أبو قلابة

قال شيخنا في «الإرواء» (١/٧٥) :

« وهذا سند صحيح على شرط مسلم ، وإن كان أبو قلابة قد نسب إلى التدليس . لكن الظاهر أنه إنما يدلس عن الصحابة كما في الوجه الأول من هذه الطريق . والله أعلم » .

« مجمع الزوائد » للهيثمي

قال شيخنا في «الإرواء» (١/٨٦) :

« جمع فيه زوائد معاجم الطبراني الثلاثة ، ومسند أحمد ، وأبي يعلى ، والبزار » .

الأصل في حديث الثقة على السماع حتى يتبيّن عكسه

قال شيخنا في «الإرواء» (١/١٢٤) :

« فإنه لا يجوز تضعيف حديث الثقة لا سيَّما إذا كان إماماً جليلاً كالأوزاعي ، بمجرد دعوى عدم السماع ، ولذلك فنحن على الأصل ، وهو صحة حديث الثقة حتى يتبيَّن انقطاعه » .

معنى قول البخاري : مقارب الحديث

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/١٠) :

« فائدة : قال عبد الحقِّ الأشبيلي في كتاب «التهجد» (ق٦٥/١) في قول البخاري في أبي ظلال : مقارب الحديث : « يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات . أي لا بأس به » .

الاختلاف اليسير لا يوجب استدراك الحديث على « الصحيحين »

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/٣٣) :

« وما أظن هذا الاختلاف اليسير في تلك الكلمة « تسليماً » و « تسليمة » بالذي يوجب على الحاكم أن يستدركه كما هو ظاهر » .

شريك القاضي

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/٧٦) :

« وليس كما قال وإن وافقه الذهبي ، فإن شريكاً لم يحتجّ به مسلم وإنما روى له في المتابعات كما صرّح به غير واحد من المحققين ، ومنهم الذهبي نفسه في «الميزان» ، وكثيراً ما يقع الحاكم ثم الذهبي في مثل هذا

الوهم ، ويصححان أحاديث شريك على شرط مسلم » .

لم يقصد البخاري ومسلم استيعاب كل الصحيح

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/١٢١) :

« وقد صحّح هذه الزيادة الإمام مسلم وإن لم يخرجها في «صحيحه» ، ففيه (٢/١٥) :

« فقال له أبو بكر ابن أخت أبي النضر : فحديث أبي هريرة ؟ فقال : هو صحيح ، يعني : ـ وإذا قرأ فأنصتوا ـ فقال : هو عندي صحيح ، فقال : لِمَ لم تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا ، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه » .

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٢/٤٠٥) :

« وهو على شرط البخاري أيضاً ولكنه لم يخرجه ، وذلك مما يؤكد أنه لم يخرج كل ما كان على شرطه » .

إبراهيم النخعي وروايته عن ابن مسعود

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/١٣١) :

« وهذا إسناد صحيح وإن كان ظاهره الانقطاع ، لما عرف من ترجمة إبراهيم وهو النخعي فيما يرويه عن ابن مسعود بدون واسطة ، أنه إنما يفعل ذلك إذا كان بينه وبين ابن مسعود أكثر من واحد من التابعين من أصحاب ابن مسعود » .

وقال شيخنا في «الضعيفة» (١١٦/٢) :

« قلت : وذلك لما رواه الأعمش قال : قلت لإبراهيم : أسند لي عن ابن مسعود ؟ فقال إبراهيم : إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت ، وإذا قلت : قال عبد الله ؛ فهو عن غير واحد عن عبد الله ذكره في التهذيب » .

« المجموع » للإمام النووي

قال شيخنا في «الإرواء» (١٥٢/٢) :

« وهذا من الأمثلة على أن كتاب « المجموع » قد يجمع من الفوائد ما لا يوجد في «التلخيص» ، خلافاً لما سمعته من بعض شيوخ الأزهر وأساتذة كلية أصول الدين فيه ، عند اجتماعي بهم في لجنة الحديث بالقاهرة ، أوائل شهر ربيع الأول سنة ثمانين وثلاثمائة وألف » .

تشدد ابن حبان في الجرح

قال شيخنا في «الإرواء» (١٥٨/٢) :

« وأما أن المتن باطل ، فهو من عنت ابن حبان وغلوائه ، وإلا فكيف يكون باطلاً وقد جاءت له شواهد كثيرة يقطع الواقف عليها بصحته » .

تساهل العلماء في الشواهد

قال شيخنا في «الإرواء» (٢٥٣/٢) :

« إنما أورده شاهداً لحديث ابن عبّاس الآتي ، وقد سبقت الإشارة إليه . وهم يتساهلون في الشواهد كما هو معلوم » .

قولهم في الراوي :
لم يذكر بجرح لا يلزم منه أنه ثقة

قال شيخنا في «الإرواء» (٢/٢٦٠) :

« قلت : لو سلم له ذلك فهل يلزم منه أنه ثقة في حديثه ؟ كلا ، ولكن مثل هذا القول من الحاكم يشعر اللبيب أن مذهبه في التوثيق كمذهب ابن حبان ! » .

وقال شيخنا في «الإرواء» (٣/٢٩٤) :

« قلت : كذا قال ، ولا يخفى ما فيه من التسامح في النقد ، فإن للمخالف أن يقول له : فهل علمت أحداً وثقه ؟! فإنه لا يلزم من عدم معرفة الراوي بطعن أنه ثقة ، فإن بين ذلك منزلة أخرى وهي الجهالة ، وهذا ظاهر بيّن » .

الإمام أبو حنيفة

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإرواء» (٢/٢٧٩) :

« وبَعْدُ : فإن تضعيف أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ في الحديث لا يحط مطلقاً من قدره وجلالته في العلم والفقه الذي اشتهر به ، ولعل نبوغه فيه ، وإقباله عليه ؛ هو الذي جعل حفظه يضعف في الحديث ، فإن من

المعلوم أن إقبال العالم على علم وتخصصه فيه ، مما يضعف ذاكرته غالباً في العلوم الأخرى . والله أعلم » .

النجّـــاد

قال شيخنا في «الإرواء» (٣/٤٠) :

« فائدة : النجّاد الذي عزا إليه الحديث مؤلف الكتاب هو : أحمد بن سليمان بن الحسن أبو بكر الفقيه الحنبلي ، يعرف بالنجّاد ، وهو حافظ صدوق ، جمع المسند ، وصنف في السنن كتاباً كبيراً ، روى عنه الدارقطني وغيره من المتقدمين ، ولد سنة (٢٥٣) فيما قيل ، وتوفي سنة (٣٤٨ هـ) »[١] .

إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية

قال شيخنا في «الإرواء» (٣/٣٢٥) :

« قال الطبراني : « لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن ذي حماية ، وكان من ثقات المسلمين » .

قلت : وهذه فائدة عزيزة وهي توثيق الطبراني لابن ذي حماية فإنهم أغفلوه ولم يترجموه ، وقد خفيت على الهيثمي . . » .

من أدقِّ علوم الحديث : الحَسَن

قال شيخنا في «الإرواء» (٣/٣٦٣) :

---

(١) قلت : وكثيراً ما يتصحف اسم النجّاد إلى البخاري وخصوصاً في كتب من لا عناية له بالحديث من الفقهاء .

« وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره ، وكذا الحسن لذاته من أدقّ علوم الحديث وأصعبها ، لأن مدارهما على من اختلف فيه من العلماء من رواته ، ما بين موثق ومضعف ، فلا يتمكن من التوفيق بينها ، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى ، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره ، مستفيداً من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد ، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين ، ومن هم وسط بينهم ، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط ، وهذا أمر صعب قلَّ من يصير له ، وينال ثمرته ، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً من العلماء ، والله يختص بفضله من يشاء » .

شهرة الراوي مع رواية الثقات عنه

قال شيخنا في «الإرواء» (٤/٢٧٠) :

« وكان أحد القراء المشهورين ، ولم يذكر فيه صاحب « الجرح والتعديل » جرحاً ولا تعديلاً ، وكذا صاحب «التهذيب» ، لكن شهرته هذه مع رواية الثقات عنه تغني عن نقل في توثيقه ، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» : صدوق » .

إطلاق اسم « سفيان »

قال شيخنا في «الإرواء» (٤/٣١٩) :

« قلت : المتبادر من « سفيان » عند الإطلاق إنما هو الثوري لجلالته وعلو طبقته » .

لا يأثم المجتهد المخطئ

قال شيخنا في «الإرواء» (٣٣١/٤) :

« وأقول : لم يأثم الدارقطني ولا الذهبي - إن شاء الله تعالى - ، لأن كلاً منهما ذهب إلى ما أدّاه إليه اجتهاده ، وإن كنا نستنكر من الذهبي إطلاق هذه العبارة في الإمام الدارقطني » .

كتاب «ما لا يسع المحدِّث جهله» لأبي حفص الميانجي

قال شيخنا في تعليقه على «الباعث» (٨٠/١) :

« وهو رسالة صغيرة ليس فيها كبير فائدة » .

معنى قول الزيلعي : غريب

قال شيخنا في «الإرواء» (١٠٣/٥) :

« فقال الحافظ الزيلعي في تخريجه (٣٨٣/٣) : « قلت : غريب » .
قلت : يعني أنه لا أصل له » .

إغفال كتب التراجم لرواة على شرطها

قال شيخنا في «الإرواء» (٢٢٨/٥) :

« ومن العجائب أن سليمان هذا أغفلوه ، ولم يترجموه ، لا في «التهذيب» ولا «الخلاصة» ولا «التقريب» ، مع أنه على شرطهم » .

لا يضرُّ الراوي عدم إخراج البخاري ومسلم له

قال شيخنا في «الإرواء» (٥/٣٥٣) :

« قلت : وهذا ليس بشيء ، فالرجل ثقة اتفاقاً ، وعدم إخراج الشيخين له ؛ لا يجرحه ، بدليل أن هناك كثيراً من الرواة صححا أحاديثهم ، ووثقاهم ، مع كونهم ممن لم يخرجا لهم في «الصحيحين» شيئاً ، وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف » .

يوجد في رجال «الصحيحين» ضعيف

قال شيخنا في «الإرواء» (٥/٣١٠) :

« وأما القول بأن من روى له البخاري فقد جاوز القنطرة ، فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ العسقلاني ، ومن له اطلاع لا بأس به على كتابه «التقريب» يعلم صدق ما نقول » .

عدم الاكتفاء بظاهر السند

قال شيخنا في «الإرواء» (٦/٥٧) :

« ابن حزم نظر إلى ظاهر السند فصححه ، وذلك مما يتناسب مع ظاهريته . أما أهل العلم والنقد ، فلا يكتفون بذلك بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة ، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علة أو لا ، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدقِّ علوم الحديث ، إن لم يكن أدقَّها إطلاقاً . لذلك رأينا أهل العلم والنقد منهم قد

حكموا على الحديث بأنه وهم ، وأن الصواب الوقف ، منهم الدارقطني والبيهقي والعسقلاني وغيرهم ممن نقل كلامهم وأقرهم عليه الزيلعي ، فأين يقع تصحيح ابن حزم من تضعيف هؤلاء ؟! » .

لا تثبت الصحبة بإسناد ضعيف

قال شيخنا في «الإرواء» (٨/٧) :

« فالسند ضعيف فمثله لا تثبت به الصحبة . والله أعلم » .

لا يشترط لقبول حديث الراوي البلوغ

قال شيخنا في «الإرواء» (٢٢٠/٧) :

« قلت : فيه إشارة إلى أنه لا يشترط لقبول حديث الراوي البلوغ ، خلافاً لما ورد في كثير من كتب علم المصطلح مثل : « اختصار علوم الحديث » ، وإنما يكفي التمييز فقط » .

إمـــام الحرمين

قال شيخنا في «الإرواء» (٣٦٤/٧) :

« ذكره في «التلخيص» (٥٧/٤) وقال عقبه : « تنبيه : لما ذكر إمام الحرمين هذا الحديث في النهاية قال : إنه صحيح متفق على صحته . وتعقبه ابن الصلاح فقال : هذا مما يتعجب منه العارف بالحديث ، وله أشباه بذلك كثيرة ، أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل عالم » .

قولهم : هذا أصحُّ من هذا

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإرواء» (١٤٣/٧) :

« لأن قول المحدِّث : « هذا أصحُّ من هذا » إنما يعني ترجيحاً في الجملة ، فإذا كان المرجح عليه صحيحاً كان ذلك نصاً على صحة الراجّح ، وإذا كان ضعيفاً لم يكن نصاً على الصحة ، وإنما على أنه أحسن حالاً منه ، هذا ما عهدناه منهم في تخريجاتهم ، وهو ما نصّوا عليه في علم المصطلح » .

ترجيح الرواية على الرأي

قال شيخنا في «الإرواء» (١٤/٨) :

« زد على ذلك أن حديثه مرفوع ، وحديث عاصم موقوف ، فتضعيفه بالموقوف ليس جارياً على قواعد أهل الحديث في ترجيح الرواية على الرأي ، خلافاً للحنفيّة » .

كلمة « صح »
التي تكتب في المخطوطات فوق الكلمة

قال شيخنا في تعليقه على «الباعث» (٣٩٢/٢) :

« وهذا بخلاف كلمة (صح) على الكلمة ؛ فإنها إنما توضع على كلام صحيح رواية ومعنى ، وهو عرضة للشك أو الخلاف ، فيكتب ذلك ليعرف أنه لم يغفل عنه ، وأنه قد ضبط ، وصح ذلك على وجه » .

لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً
لا في فضائل الأعمال ولا في غيرها

قال شيخنا في «ضعيف الجامع الصغير» (١/٤٥) :

« قلت : وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في « شرح الترمذي » (ق ٢/١١٢) :

« وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه ؛ - يعني «الصحيح» - يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب ، إلا عمن تروى عنه الأحكام » .

قلت : وهذا الذي أدين الله به ، وأدعو الناس إليه ، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً ، لا في الفضائل والمستحبات ، ولا في غيرهما ، ذلك لأن الحديث الضعيف ، إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء ، وإذا كان كذلك ، فكيف يقال : يجوز العمل به ، والله - عز وجل - قد ذمّه في غير ما آية من كتابه ، فقال تعالى : ﴿ إن الظن لا يغني من الحق شيئاً ﴾ ، وقال : ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ ، وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث » أخرجه البخاري ومسلم .

واعلم أنه ليس لدى المخالفين لهذا القول الذي اخترته أي دليل من الكتاب والسنة » .

ثم أطال شيخنا النفس في هذا البحث ، كما أطاله بأجود من ذلك في مقدمته لكتابه «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧/١) حيث أتى بكل غالٍ ونفيس ، فانظره فإنك لا تراه في مكان آخر .

كتاب « الترغيب والترهيب » للمنذري

قال شيخنا في «صحيح الترغيب والترهيب» (٦/١) :

« وبعد : فإنه ليس بخافٍ على أحد من أهل العلم أن كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري هو أجمع وأنفع ما ألف في موضوعه ، فقد أحاط فيه أو كاد ، بما تفرق في بطون الكتب الستة وغيرها من أحاديث الترغيب والترهيب في مختلف أبواب الشريعة الغراء ، كالعلم ، والصلاة ، والبيوع ، والمعاملات ، والأدب ، والأخلاق ، والزهد ، وصفة الجنة والنار ، وغيرها مما لا يكاد يستغني عنه واعظ أو مرشد ، ولا خطيب أو مدرس ، مع اعتنائه بتخريج الأحاديث وعزوه إياها إلى مصادرها من كتب السنة المعتمدة ، على ما بيَّنه هو نفسه في المقدمة ، وقد أجاد ترتيبه وتصنيفه ، وأحسن جمعه وتأليفه ، فهو فرد في فنه ، منقطع القرين في حسنه ، كما قال الحافظ برهان الدين الحلبي الملقب (بالناجي) في مقدمة كتابه « عجالة الإملاء » فاستحق بذلك أن يصفه الحافظ الذهبي النقاد : بأنه كتاب نفيس ، كما نقله عنه ابن العماد في «الشذرات» (٢٧٨/٥) »[١] .

---

(١) قلت : ومع هذا الثناء فقد بين شيخنا ـ رحمه الله ـ أن الكتاب قد حوى الصحيح والضعيف بل والموضوع .

عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكتم بيانها

قال شيخنا في «صحيح الترغيب» (١/٢٣) :

« والحقيقة أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين ؛ فإن كثيراً من العبادات ، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية بل والموضوعة ؛ كمثل التوسعة يوم عاشوراء ، (الحديث ٦٤٩/٦٥٠ ـ ضعيف الترغيب) ، وإحياء ليلة النصف من شعبان ، وصوم نهارها ، (الحديث ٦٥٦) ، وغيرها كثيرة جداً ، تجدها مبثوثة في كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة » .

وساعدهم على ذلك تلك القاعدة المزعومة القائلة بجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل . . » .

لماذا يقولون : رجاله ثقات ولا يصرِّحون بتصحيح السَّند ؟

قال شيخنا في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/٤٤) :

« إنما يلجأون إليه لتيسر ذلك عليهم ، بخلاف الإفصاح عن الصحة ، فإنه يتطلب بحثاً موضوعياً خاصاً حول كل إسناد من أسانيد أحاديث الكتاب ـ وما أكثرها ـ حتى يغلب على ظن مؤلفه أنه ثابت عن النبي

ﷺ ولو بمرتبة الحسن ، ولا يحصل ذلك في النفس إلا إذا ثبت لديه سلامته من أي علّة قادحة فيه ، وليس يخفى على كل من مارس عملياً فنّ التخريج ، مقروناً بالتصحيح والتضعيف ، وقضى في ذلك شطراً طويلاً من عمره ـ وليس مجرّد العزو وتسويد الصفحات به ـ أن ذلك يتطلب جهداً كبيراً ، ووقتاً كثيراً ، الأمر الذي قد لا يتوفر لمن أراد مثل هذا التحقيق ، وقد يتوفر ذلك للبعض ولكن يعوزه الهمة والنشاط ، والدأب على البحث في الأمهات والأصول المطبوعة والمخطوطة والصبر عليه ، وقد يجد بعضهم كل ذلك ، ولكن ليس لديه تلك المصادر الكثيرة التي لا بد منها لكل من تحققت تلك المواصفات التي ذكرنا ، مع المعرفة التامة بطرق التصحيح والتضعيف ، القائمة على العلم بمصطلح الحديث والجرح والتعديل ، وأقوال الأئمة فيها ، ومعرفة ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه ، مع القدرة على تمييز الراجح من المرجوح فيه ، حتى لا يكون إمَّعة فتأخذ به الأهواء يميناً ويساراً . وهذا شيء عزيز قلَّما يجتمع ذلك كله في شخص ، لا سيَّما في هذه العصور المتأخرة . . » .

تصحيح ابن السكن

قال شيخنا في «تمام المنة» (١٠٨) :

« وكذلك ابن السكن ليس تصحيحه مما إليه يركن ، ولذلك لا بد من النظر في سند الحديث إذا صححه . . » .

شعبة لا يروي عن المدلسين بالعنعنة

قال شيخنا في «الصحيحة» (٤٨١/٥) :

« وشعبة لا يروي عنه إلا ما صرّح فيه بالتحديث كما هو مذكور في ترجمته ، فبروايته عنه أمِنّا شُبهة تدليسه »[١] .

التفريق بين قولهم : إسناد فيه ضعف وبين إسناده ضعيف

قال شيخنا في «النصيحة» (٩٢) :

«إنّ الإسناد الحسن فيه ضعف ـ ولا بد ـ ولازمه أن هناك فرقاً معروفاً بين العلماء ؛ بين من يقول من أهل العلم : إسناد فيه ضعف وبين إسناده ضعيف» .

ابن خزيمة لا يخرج في « صحيحه » المراسيل

قال شيخنا في «النصيحة» (٢٦١) :

«وكذلك المنذري في «الترغيب» وقال (٣٤/١) : «وابن خزيمة لا يخرج في «صحيحه» من المراسيل» . » .

رواية المدلسين بالعنعنة في «الصحيحين»

قال شيخنا في «مختصر صحيح مسلم» (٢٠) :

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (١٥١) : « عن شعبة أنه قال : «كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش وأبي إسحاق وقتادة» .

قلت : فهذه قاعدة جيّدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السماع ولو كانت معنعنة» .

«فقد أجاب الشيخ عبد الله الدويش ـ رحمه الله ـ في «تنبيهه» (رقم ٣٥٥) بأن ما في «الصحيحين» محمول على السماع ؛ كما أشار إليه ابن الصلاح ، والنووي ، والعراقي ، وغيرهم .

قلت : يعنون على ثبوت السماع من جهة أخرى .

وردِّي من وجهين :

الأول : أن هذا ليس مُسَلَّماً عند جميع المحدثين . . . .

الآخر : أن الحمل المذكور قائم ـ كما هو ظاهر ـ على التسليم بأن كل أولئك المدلسين الذين وقعت روايتهم معنعنة في الصحيح هم عند صاحبي الصحيح من المدلسين أيضاً ، ودون إثبات هذه الكلية خرط القتاد . . .» .

هذا آخر ما أحببت جمعه من فوائد شيخنا العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ سائلاً المولى ـ عز وجل ـ أن ينفع بها ، وأن يجعلها خالصة لوجهه تعالى ، إنه سميع مجيب .

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه

عصام موسى هادي

عمان ـ الأردن



الفهرس

المواضيع والفوائد

الكتب

الرجـــال

قواعد في العزو

التدليس

معاني وأقوال

الجرح والتعديل